دراسات
في
مناهج المحدثين

أ.د أمين محمد القضاة

أ.د عامر حسن ص

جهينة

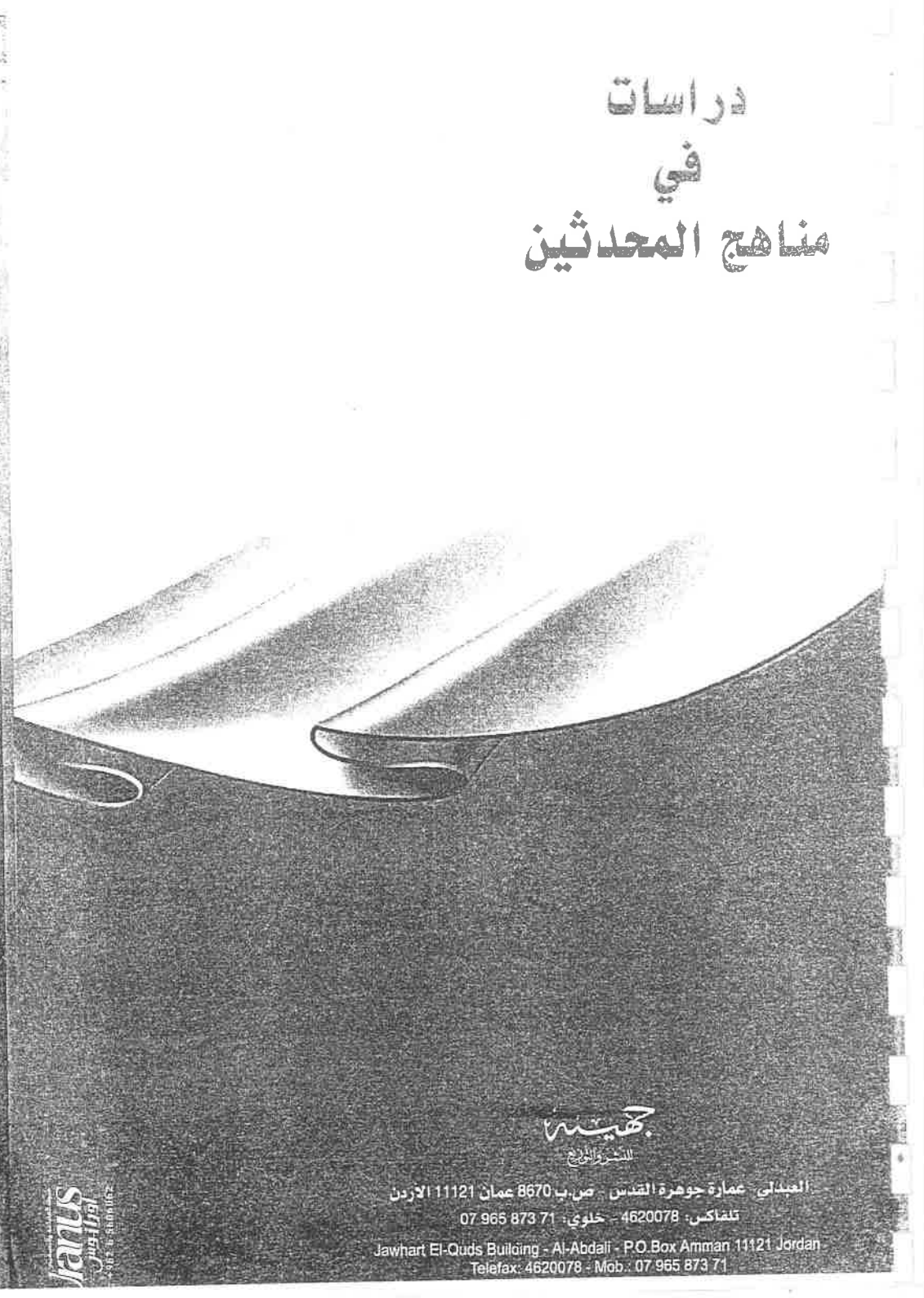

دراسات
في
مناهج المحدثين

جهينة
للنشر والتوزيع
العبدلي عمارة جوهرة القدس ص.ب 8670 عمان 11121 الاردن
تلفاكس: 4620078 - خلوي: 07 965 873 71
Jawhart El-Quds Building - Al-Abdali - P.O.Box Amman 11121 Jordan
Telefax: 4620078 - Mob.: 07 965 873 71

حقوق الطبع محفوظة

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠١٥/٤/٢٠م

القضاة،أمين
دراسات في مناهج المحدثين / أمين محمد القضاة،عامر حسن صبري.-
عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع،٢٠١٥.
( ) ص.
ر.أ. :
الواصفات: الحديث // مناهج المحدثين//دراسات/

| يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جهينة للنشر والتوزيع

العبدلي- عمارة جوهرة القدس - ص.ب 8670 عمان 11121 الأردن
تلفاكس: 4620078 - خلوي: 07 965 873 71
Jawhart El-Quds Building - Al-Abdali - P.O.Box Amman 11121 Jordan
Telefax: 4620078 - Mob.: 07 965 873 71
E-MAIL:Darjuhaina@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة ، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعد دراسة مناهج المحدثين من الدراسات الحديثة، في مجال الحديث وعلومه، وإذا رجعنا إلى مصنفات الأقدمين، فإنا لا نجد هذا الموضوع قائما بذاته، ويحمل هذا الإسم، أما في عصرنا فقد تطورت الدراسات المتعمقة، وبخاصة الدراسات المتعلقة بكتب التراث، التي تعتبر مصدرا غنيا بالمعلومات العامة، في شتى مجالات العلوم، وأما في مجال الحديث وعلومه، فإن كتب التراث هي المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الدراسات الحديثة التخصصية.

ونحن اليوم نشهد ثورة حقيقية في مجال تحقيق كتب التراث ونشرها، فقد أصبحنا أمام عشرات كتب الحديث الجامعة، ومصنفاته الكبرى، التي كانت حصيلة جهود العلماء عبر عصور متلاحقة، إذ أنها تشكل فيما بينها اتصالا وثيقا، وتكاملا في مجال جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ونظرا لاختلاف العصور، واختلاف الأمصار، وتعدد المدارس الحديثية، وتعدد مناهجها في التصنيف، والجمع والشروط، وذلك باختلاف الوسائل والقدرات والأهداف، فقد أصبحنا اليوم أمام أشكال متعددة وصور متنوعة من الإبداعات في مجال تصنيف الحديث.

من هنا تأتي أهمية تخصيص مساق من أجل التعرف إلى عدد من أمهات كتب الحديث لأشهر المصنفين، وسبل الإفادة منها، والتعريف بالقواعد والأسس التي التزمها كل منهم، ويؤدي هذا في نهاية المطاف إلى تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الدارس؛ مما يعينه على تكوين مهارة في أساليب البحث العلمي وينمي عنده روح الإبداع والتطوير وفق أسس علمية مدروسة.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الكتب الأصول، وحاولنا – في الغالب – أن نأخذ مادة هذا الكتاب من تلك المصنفات مباشرة. ولا يعني هذا أننا لم نستفد من الكتابات المعاصرة، ولكن ذلك في نطاق محدود، ومقصور على بعض الأفكار واللفتات المفيدة. وذلك بسبب عدم وجود كتب متخصصة في

هذا المجال، بالصورة التي نحن بصددها.

ومما تجدر الإشارة إليه أننا سلكنا في ذلك مسلك الاختصار، بحيث يؤدي هذا الكتاب الغرض، دون اخلال بالموضوع. وهذا الاختصار من ناحيتين:

الأولى: في عرض الموضوعات بشكل مختصر، بحيث تكون كافية لإعطاء صورة واضحة دقيقة عن الموضوع المدروس.

والثانية: في الاقصار على بعض المصنفات، من كل نوع من الأنواع التي سندرسها، وهذه المصنفات هي نماذج لمثيلاتها من جوامع الكتب وأمهات المصنفات الحديثية، ذلك أن تناول كل ما وصلت إليه أيدينا بالدراسة التفصيلية، قد يستغرق ذلك مجلدات عديدة، وهذا أمر ينوء به مثل هذا المساق المحدد.

ومما يلاحظ أننا فصلنا في مناهج كل من صحيح البخاري ثم صحيح مسلم، أكثر من غيرهما وذلك نظرا لمكانة هذين الكتابين بين كتب الحديث، إضافة إلى أنهما الأساس في الصناعة الحديثية، حيث كان لهما أثر كبير في المصنفات الأخرى.

هذا وقد حرصنا على ذكر أمثلة واضحة، لكل قضية أو منهج نتناوله، وذلك تتميما للفائدة، وتوضيحا للصورة، فإن خير ما يعين على فهم القضية المثال " إقعي من تلك المصنفات، وقد رأينا أن تكون الأمثلة مختصرة جدا، بحيث تؤدي الغرض الذي من أجله نسوق ذلك المثال، وغالبا ما نقتصر على موضع الشاهد فقط.

وحرصنا كذلك على ذكر تدريبات بعد الفراغ من الحديث عن مناهج كل مصنف، والهدف من ذلك تحقيق مزيد من توضيح الصورة، حتى لا تبقى القضية في مجال الدراسة النظرية، بل ننتقل بالدارس إلى مجال الدراسات التطبيقية التي تمكنه من الاستفادة من كتب الحديث، والرجوع إليها، على الوجه الأمثل، في ضوء دراسته تلك.

ولا شك أن مجالات التصنيف في مناهج المحدثين كثيرة جدا، لمن أراد الاستيعاب فقد تكون في مجال كتب المتون، أو في مجال كتب الرجال، أو في مجال مصنفات علوم الحديث ومصطلحه، أو في مجال كتب الشروح، أو في مجال كتب النقد والعلل.

ولكننا هنا رأينا أن تكون هذه الدراسة في مجال كتب المتون، وألحقنا فيها بعض القضايا في المجالات الأخرى للمصنفات المدروسة، وذلك تجنبا لتداخل مفردات هذا المساق، مع مساقات أخرى، مثل مساق علوم الحديث ومصطلحه، ومساق دراسات في الأسانيد، ومساق أحاديث الأحكام وغيرها.

وقد عمدنا حين تناول مناهج هذه المصنفات، أن نعرف بصاحبه، بما يحقق الفائدة، ويعين على فهم الموضوع فهما دقيقا، فتحدثنا عن حياته، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه، وعصره.

ثم عرفنا بالمصنف تعريفا عاما، من حيث اسمه، ورواته، وعناية الأمة به، وعدد أحاديثه، وطبعاته، والدراسات المتعلقة به، وشروحه وغير ذلك.

ثم شرعنا في بيان مناهج ذلك المصنف، وتبويبها وتقسيمها، وبيان فوائدها وأهميتها، ثم تناولنا ما وجه له من انتقادات - إن وجدت - ومناقشتها بشكل موضوعي مختصر.

وتتميما للفائدة وزيادة في التوضيح، قمنا بعقد موازنة نهاية كل فصل، وازنا من خلالها بين تلك المصنفات المتشابهة، فبينا ميزة كل واحد منها، وخصائصه، وأهميته، وأثر منهجه في غيره، وما يتعلق بذلك.

وتتكون الخطة الإجمالية لهذه الدراسة مما يلي :

* مقدمات في : معنى المناهج - فائدة دراستها - تطور التأليف في كتب الحديث - وأنواع المصنفات في ذلك.
* مناهج كتب الصحاح: منهج البخاري في صحيحه - منهج مسلم في صحيحه.
* الإمام مالك بن أنس ومنهجه في الموطأ.

* مناهج كتب السنن: منهج الترمذي في جامعة – منهج أبي داود في سننه – منهج النسائي في سننه – منهج ابن ماجة في سننه.
* مناهج كتب المسانيد: منهج الامام أحمد في مسنده – أهم المسانيد.
* مناهج كتب المصنفات: منهج عبد الرزاق في مصنفه – منهج ابن أبي شيبة في مصنَّفه.
* منهج كتب المعاجم والمشيخات: منهج الطبراني في معجمه – منهج أبي يعلى – منهج الاسماعيلي، وغيرها.
* منهج الأجزاء الحديثية: فضائل رمضان – ثواب قضاء حوائج الإخوان – ذكر النار – مسند سعد بن أبي وقاص – مسند بلال بن رباح، وغيرها.
* المستدركات: كتاب الالزامات – المستدرك على الصحيحين – الأحاديث المختارة.
* المستخرجات: معناها – أهدافها – مناهجها.

وأخيرا فقد حرصنا على أن تكون عبارة هذا الكتاب سهلة ميسورة، وأسلوبه ميسر، في متناول طالب الحديث، مع مراعاة المحافظة على المصطلحات الحديثية المتعارف عليها، وذلك لربط الدارس بكتب التراث، ومصنفات الحديث من جهة، ودراسة الموضوع وفهمه بدقة من جهة أخرى.

وبهذا نأمل أن نكون قد وفينا بالمطلوب، وأعطينا التصور الصحيح الواضح، والصورة المشرقة، لهذه الجهود العظيمة، التي قام بها أعلام علماء الحديث عبر قيام، فأدوا دورهم، وسلموا الأمانة إلى من بعدهم. ونأمل كذلك أن نكون قد مكنا الدارس من الاستفادة من هذه المصنفات على أكمل وجه، وأحسن صورة.

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

مقدمات بين يدي دراسة مناهج المحدثين

معنى المناهج:

لغة: جمع نهج، وهو الطريق الواضح، وهي على وزن فلس، ونهج الطريق أي سلكه، ونهج فلان سبيل فلان أي سلك مسلكه.(١)

اصطلاحا: يمكن أن نعرفه بما يلي: هو العلم الذي يكشف لنا طريقة المصنف في كتابه، من حيث الترتيب والتبويب، واختيار الشيوخ والطرق، وصياغة الأسانيد، ويبين كذلك شروط المصنف، ومصطلحاته الخاصة به، ومعرفة موضوعه، بما يعين على فهم ذلك الكتاب، والاستفادة منه على أكمل وجه.

فائدة دراسة المناهج:

لا شك أن دراسة هذا العلم تحقق جملة من الفوائد، لا يمكن أن يستغني عنها المتخصص خلال دراسته وأبحاثه، من أهمها:

١ – تعريف الدارسين بنشأة التصنيف في الحديث النبوي، وتطور التأليف فيه، ومعرفة حركته التاريخية، بحيث يقف على جهود المصنفين في جمع السنن والآثار، وحفظها من الضياع، وتنقيتها من الدس، واهتمامهم كذلك بالتثبت والتوثيق.

٢ – التعرف إلى عدد من أمهات كتب الحديث، وأشهر المصنفين، وسبل الإفادة منها، والرجوع إليها، بما يساعد الدارس في حياته العلمية، ويسهل عليه الرجوع إلى المصادر الأصلية، لاستخراج الأدلة في شتى مجالات العلوم والدراسات الاسلامية.

٣ – تمكين الدارس من التعرف على مناهج المحدثين، في كتب الحديث ومصادره، وتعرفه على القواعد والأسس والشروط التي التزمها كل منهم في مصنفه، مما يعين على الإفادة من ذلك المصنف بالشكل الأمثل،

(١) انظر القاموس المحيط – باب الجيم – فصل النون.

وعلى الوجه الأكمل.

٤ – تساعد دراسة هذا الموضوع على تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الدارس، وترفع من مقدرته على التمييز بين مناهج المحدثين وأساليبهم.

٥ – تكسب الدارس مهارة في أساليب البحث العلمي ومناهجه، وذلك من خلال التعرف على نماذج متنوعة من مناهج المحدثين، بحيث توجد عنده روح الإبداع، والرغبة في التطوير، وفق أسس علمية مدروسة، ومناهج علمية دقيقة، ومعايير محددة.

٦ – يكشف هذا النوع من الدراسة القضايا والمشكلات، التي ينبغي على الباحثين والعلماء المتخصصين في هذا العصر، أن يتناولوها بالبحث والدراسة، ليحققوا بذلك بناء صرح الدراسات الحديثية، بما يتناسب مع روح العصر، وضرورة التطور، ومواكبة مختلف العلوم الأخرى. بحيث يصبح علم الحديث علما عمليا، يسهم في بناء المعرفة، وصبغ الواقع البشري، وفق تعاليم الاسلام وقيمه العظيمة.

تطور التاليف في الحديث وأنواع المصنفات:

من المعروف أن مختلف أنواع العلوم، إنما تنشأ نتيجة الحاجة البشرية إليها، فكلما جدّت حاجة الناس في عصر من العصور، إلى أمر في أحد مجالات الحياة، نهض من العلماء المتخصصين من يقوم بهذه المهمة وسد هذه الثغره. التي لا تلبث أن تتطور عبر العصور، حتى يتكامل ذلك العلم. كعلم النحو، وعلم الأصول، وعلم الكلام، وغيرها.

وهذا حقيقة ما حصل بخصوص تدوين الحديث، عبر القرون الثلاثة الأولى: ففي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يكن الناس بحاجة إلى مدونات تجمع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن مرجعهم الأول والأخير بين ظهر انيهم، والوصول إليه وسؤاله أمر سهل.[1]

(١) وهذا لا ينفي عدم وجود صحف كانت تجمع بعض الأحاديث، وخاصة في المقادير الشرعية وغير ذلك، كالصحيفة الصادقة، لعبدالله بن عمرو، وصحيفة أبي موسى الأشعري، وغيرهما.

وفي عهد الصحابة – رضوان الله عليهم – كان الناس يرجعون إليهم مباشرة، يسألونهم عما يحفظون من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا أو في كذا. حتى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد وزع الصحابة على الأمصار الاسلامية حتى يفقهوهم في الدين، ويعلموهم الاسلام.

وفي عهد التابعين، بدأ الناس ينظرون إلى رواة الحديث ونقلته، فإن كانوا من أهل العلم، وحملة السنة أخذوا الحديث عنهم، وإلا تركوه. وكانوا يتواصون في ذلك بقولهم: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وقد بقي الأمر على هذه الحال إلى نهاية القرن الأول للهجرة، فقد كانت الكتابة موجودة، ولكنها على نطاق محدود، لم تأخذ شكل التدوين[1]. فقد كان الناس يكتفون بمن عندهم من الصحابة والتابعين، لمعرفة الأدلة الواردة في كثير من الأحكام الشرعية.

ولكن مع مرور الزمن، وابتعاد المسافة بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين المسلمين، وما صاحب ذلك من ذهاب كثير من حملة الحديث، وحفاظه من الصحابة والتابعين، وظهور الفتن، وكثرة أصحاب البدع، ظهرت الحاجة الملحة لتلافي هذه المشكلة الطارئة فكان موقف عمر بن عبدالعزيز – رضى الله عنه –[2] حينما وجّه أمره إلى علماء الأمصار، لجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتدوينه.

أورد البخاري في صحيحه[3]: (.. وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم، انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

وقد ذكر أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الآفاق بذلك، فهب العلماء يكتبون

(١) لمزيد من التفصيل، انظر : العمري (د. اكرم ضياء) بحوث في تاريخ السنة المشرفة – ص٢٢٦ – ٢٣١.

(٢) كانت خلافته من (٩٩ – ١٠١هـ).

(٣) البخاري (محمد بن اسماعيل) – الجامع الصحيح – كتاب العلم – باب كيف يقبض العلم ١/١٩٤.

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أول من استجاب لذلك هو التابعي الجليل محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ).

قال ابن حجر[١]: (وكره جماعة من الصحابة والتابعين، كتابه الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا، كما أخذوا حفظا، لكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم، دونوه. وأول من دون الحديث، ابن شهاب الزهري، على رأس المائة، بأمر عمر بن عبدالعزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد.

ويقول الدكتور اكرم ضياء العمري[٢]: (أما المحاولة الشاملة فقد قام بها إمام جليل، هو محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) حيث استجاب لطلب عمر ابن عبدالعزيز، وكان شغوفا بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديث المدينة، وقدمه إلى عمر بن عبدالعزيز، الذي بعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره.. وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء، وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري، حتى نشطت حركة تدوين الحديث، ودأب العلماء على ذلك).

وكان ممن اشتهر بتدوين الحديث في هذه المرحلة:

محمد بن اسحق (ت ١٥٠هـ) بالمدينة

ومعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ) باليمن

وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة

وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) بالكوفة

وعبدالرحمن الأوزاعي (ت ١٦٧هـ) بالشام

والليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) بمصر

وأما طريقتهم في التدوين، فيقول الشيخ محمد أبو زهو[٣]: (كانت

(١) فتح الباري ٢٠٨/١.
(٢) العمري – بحوث في تاريخ السنة المشرفة – ص ٢٣٢، نقلا عن ابن عبدالبر – جامع بيان العلم وفضله – ٧٦/١.
(٣) أبو زهو (محمد محمد أبو زهو) – الحديث والمحدثون – ص ١٢٨ – ١٢٩ .

طريقتهم في التدوين، تتبّع وحدة الموضوع، فهم يجمعون في المؤلف الواحد، الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد. كالصلاة مثلا، يجمعون الأحاديث الواردة فيها في مؤلف واحد. وهكذا الصوم، والزكاة، والطلاق، وهلم جرا... إلا أنه لم يبلغنا شيء من هذه الكتب الحديثية. والظاهر أن العلماء فيما بعد أدمجوها ضمن مصنّفاتهم، لاسيما إذا كانت محفوظة لهم كما هو الغالب من حالهم) ونستطيع أن نقول بأن هذه هي المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت من أواسط القرن الثاني للهجرة، واستمرت إلى حوالي الثلث الأول من القرن الثالث. وقد ظهر في هذه المرحلة عدد من المصنفات الحديثية المهمة، وكتب الرواية الجامعة، ولكنها اتسمت بعدد من المناهج في الترتيب، وما احتوته من الآثار المروية عن الصحابة والتابعين، إضافة إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن أشهر ما ظهر في هذه المرحلة من المؤلفات الجامعة:

أ – **الموطآت** : ومن أهمها موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وقد أطلق عليها هذا الإسم لأنها وطأت حديث رسول الله صلى الله وسلم للناس أي سهلته عليهم وقربته إليهم.

ويروى أن موطأ الإمام مالك سمي بهذا الإسم لمواطأة علماء المدينة له فيه، أي أنهم وافقوه عليه، واستحسنوا أمره. فقد روي عن الإمام مالك أنه قال: (عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة كلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ)[١].

ب – **المسانيد**: وقد سميت بذلك لأنها مرتبة على مسانيد الصحابة ورتب الصحابة بحسب تسلسل طبقاتهم، فيقدم مثلا، العشرة المبشرون بالجنة أولا، ثم أهل بدر، ثم الذين يلونهم وهكذا..

ومن أشهر هذه المسانيد: مسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) ومسند الحميدي (ت ٢١٩هـ) ومسند مسدد بن مسرهد (ت ٢٢٨هـ) ومسند اسحق بن

(١) السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر) – تنوير الحوالك على موطأ مالك، ص٧.

راهويه (ت ٢٣٧هـ) ومسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ).

جـ - **المصنفات:** وهي كتب رتبت على الأبواب الفقهية، واحتوت على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأكثرت من ذكر أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وكذلك المقطوعات، والبلاغات. ومن أشهر هذه المصنّفات: مصنف عبدالرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).

أما **المرحلة الثالثة** فقد كانت في سائر القرن الثالث الهجري. فهذا القرن هو العصر الذهبي للتدوين، فقد ظهرت فيه المدونات الكبرى، وقد اتسمت هذه المرحلة بتطور طريقة التأليف، فظهرت المؤلفات الجامعة التي رتبت الأحاديث على الأبواب الكبرى. كل موضوع يسمى كتاب، وكل كتاب تحته أبواب، بحسب المسائل الفقهية. وأما من حيث المحتوى فقد كانت على نوعين:

الأول: ما كان جامعا لجميع أبواب الدين الرئيسية، وسميت بـ (الجوامع) ومن أهمها وأعظمها، الجامع الصحيح للبخاري، وصحيح الامام مسلم، وجامع الترمذي.

الثاني: ما كان مقتصرا على الأحاديث الواردة في الأحكام العملية، وسميت بكتب (السنن) ومن أهمها وأشهرها سنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وغيرها.

أما **المرحلة الرابعة:** فقد كانت نهاية القرن الثالث، وبداية القرن الرابع. فقد ظهرت في هذه المرحلة عدد من المؤلفات ذات علاقة بالمؤلفات السابقة. ومن ذلك: المستدركات: وهي كتب جمعت الأحاديث التي هي على شرط الشيخين البخاري ومسلم أو أحدهما. ولم يخرجاها في صحيحيهما، ومن أشهر الكتب في هذا المجال، المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ومن ذلك أيضا المستخرجات: وهي كتب يعمد فيها أصحابها إلى كتاب سابق فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق ذلك الكتاب السابق.

ومن أشهر هذه المستخرجات: كتاب المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الاصفهاني (ت ٤٣٠هـ) والمستخرج على صحيح البخاري للاسماعيلي (ت ٣٧١هـ) والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة الإسفرايني (ت ٣١٦هـ).

ومن ذلك أيضا: الأجزاء: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد، وقد تضيف إليها بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين أو قصص متصلة بهذا الموضوع. ومن هذه الأجزاء: جزء في رفع اليدين للامام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وجزء في القراءة خلف الإمام له ايضا، وجزء في الأشربه للامام أحمد (ت ٢٤١هـ)، وهي عبارة عن رسائل صغيرة في موضوعها.(١)

ومنذ ذلك الزمن، كثرت الدراسات الحديثية المتنوعة، التي تحاول سبر أغوار هذه الكتب العظيمة، والتعرف على كنوزها، فأقبلوا عليها شرحا وتبيانا، وتبويبا، وفهرسة، وترقيما، وبحثا، ونهلوا من معينها الذي لا ينضب على طول الدهر.

حتى أننا أصبحنا اليوم أمام محاولات جادة، قطعت خطوات طيبة في مجال استخدام الحاسوب في دراسة الحديث، وجمعه، وتصنيفه، وفهرسته، وترتيبه، وجمع الأحكام المتعلقة بالأحاديث، والمعلومات المتصلة بالرواة، وطرق الحديث، وألفاظه المتعددة.

ولكن هذه الجهود، هي جهود متواضعة، متفرقة متناثرة، يتبناها ويقوم عليها أفراد غيورون على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه يبقى جهد شخصي، فهذا المشروع الضخم بحاجة إلى مؤسسة كبرى تتبنى هذا المشروع، وتنهض به، حتى تكون النتائج متناسبة مع مكانة الحديث الشريف في التشريع الاسلامي.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: حاجي خليفة - كشف الظنون - ٥٨٣/١ فقد أورد سردا مطولا لعدد من هذه الأجزاء الحديثية.

الفصل الأول
الصحاح

نتناول في هذا الفصل – بإذن الله – مناهج عدد من كتب الحديث التي سميت (بالصحيح) صراحة أو ضمنا.

وسنقتصر في هذا الفصل على دراسة الكتب التالية كل في مبحث خاص به:

المبحث الأول: منهج البخاري في صحيحه.

المبحث الثاني: منهج مسلم في صحيحه.

المبحث الثالث: منهج الامام مالك فى الموطأ.

المبحث الأول

الإمام البخاري ومنهجه في صحيحه وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالإمام البخاري (اسمه، ونسبه وعائلته – مولده ونشأته – شيوخه – تلاميذه – رحلاته – مصنفاته – مكانته العلمية وثناء العلماء عليه – محنته ووفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح البخاري (تسميته – الباعث على تصنيفه – موضوعه – ترتيبه – عدد أحاديثه – رواته – شروحه.

المطلب الثالث: مناهج البخاري في صحيحه

أولا: شروط البخاري في الصحيح.

ثانيا: منهجه في التراجم.

ثالثا: منهجه في التكرار.

رابعا: منهجه في التعليق.

خامسا: منهجه في التحويل.

المطلب الرابع: ما وجه لصحيح البخاري من نقد وجواب ذلك.

المطلب الأول
تعريف بالإمام البخاري

اسمه ونسبه وعائلته: هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري. يكنى بأبي عبدالله.

يقال أن نسبته إلى (الجعفي) لأن أحد أجداده، وهو بردزبة كان فارسيا، أسلم على يد اليمان الجعفي، أحد أمراء بخاري. فنسب إليه ولاء.[1]

وقد كان والد البخاري (اسماعيل) من المشتغلين بالحديث، ومن رواته الثقات، وقد أورده ابن حبان في كتابه الثقات[2]. وذكره ولده البخاري في كتابه التاريخ الكبير فقال في ترجمته: (اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة سمع من مالك، وحماد بن زيد، وصحب ابن المبارك).[3]

توفي والد الامام وهو صغير، فكفلته أمه، وكانت امرأة صالحة. فقد ذكر ابن حجر[4]، أن محمد بن اسماعيل، ذهبت عيناه في صغره، فرأت والدته الخليل ابراهيم – عليه السلام – في المنام، فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال فأصبح وقد رد الله عليه بصره.

وكان له أخ أكبر منه سنا، اسمه أحمد، سافر معه ومع أمه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فبقي محمد بمكة ورجع أحمد مع أمه إلى بخارى، وتوفي بها[5].

أما عن زواجه وذريته، فإن المصادر لاتسعفنا إلى معرفة شيء من ذلك سوى ما نقل عن بعض المتأخرين[6]: انه لم يترك وراءه ذرية وقد نقل المباركفوري عن العجلوني أن هناك شكا في زواجه.

---

(١) ابن حجر – هدي الساري – ص ٤٧٧ – وتاريخ بغداد ٦/٢.
(٢) الثقات لابن حبان ٩٨/٨.
(٣) البخاري – التاريخ الكبير – ٣٤٢/١ – ٣٤٢.
(٤) هدي الساري – ص ٤٧٨.
(٥) المرجع السابق نفسه.
(٦) انظر المباركفوري – سيرة الإمام البخاري، ص ١٠٥.

ويبدو أن هذا هو الراجح – بالقرائن – فإن كثرة رحلات البخاري بحيث شملت كل الأمصار، بهذا الشكل الفريد، يبعد أن يكون للبخاري أسرة. والله تعالى أعلم.

مولده ونشأته: ولد الإمام في مدينة بخارى، وكانت من بلدان ما وراء النهر، وهي الآن في جمهورية أوزبكستان، وتبعد عن مدينة سمرقند حوالي ٣٠٠ كم.

وكانت ولادته بعد صلاة الجمعة ١٣/شوال/١٩٤هـ. فقد ورث حب العلم وحب الحديث من والده الذي توفي وهو صغير.

فلما صار أهلا للتحمل، مال قلبه إلى حفظ الحديث، فقد قال عن نفسه (ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب[1]) وهكذا فقد نشأ في بيت علم، وفي بيئة علمية، حيث مدينة بخارى المشهورة بعلمائها، الذين تلمذ البخاري على يدي عدد منهم.

شيوخه: أول تلقي البخاري العلم كان على يدي عدد من مشاهير بلده منهم: محمد بن سلام البيكندي (ت ٢٢٥هـ) وعبدالله بن محمد المسندي (ت ٢٢٩هـ).

أما شيوخه خارج بلده، فقد كانوا أكثر من أن يحصيهم الباحث، وقد روي عنه أنه قال (كتبت عن ألف وثمانين نفسا، ليس فيهم إلا صاحب حديث[2]).

وقد قسم ابن حجر مشايخه الذين كتب عنهم، وحدث عنهم إلى خمس طبقات[3]:

الأولى: من حدثه عن التابعين، مثل محمد بن عبدالله الأنصاري، ومكي بن ابراهيم، وعبيد الله بن موسى، وخلاد بن يحيى، وغيرهم.

(١) المرجع السابق نفسه – ص١٠٥.
(٢) ابن حجر – هدي الساري – ص ٤٧٩.
(٣) المرجع السابق نفسه.

الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكنه لم يسمع من ثقات التابعين. منهم: آدم بن أبي إياس، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال. وغيرهم.

الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار أتباع التابعين، منهم: سليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، ويحي بن معين، وأحمد بن حنبل، واسحق بن راهويه. وغيرهم.

الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلا. منهم: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي، وعبد بن حميد. وغيرهم.

الخامسة: قوم في عداد طلبته في السِّنّ، والإسناد سمع منهم للفائدة. منهم: عبدالله بن حماد الآملي، وعبدالله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم.

وهذا يدل على تواضع البخاري فقد روي عنه أنه قال: (لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه)[1].

تلاميذه: أما تلاميذ الإمام البخاري، فقد كان عددهم أضعاف عدد شيوخه، وحسب البخاري من ذلك، أنه لم ينزل بلدا من بلدان المسلمين إلا وامتلأت المساجد بطلبة العلم، الذين يعتكفون في المساجد فترة إقامته، حتى لا يفوتهم مما يحدث به البخاري شيئا.

هذه الصورة الفريدة تتناسب مع مكانة البخاري العلمية، وانتشار صيته في الآفاق. يقول الفربري: (سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل[2]) ويكفي البخاري فخرا أنه تلمذ على يديه كبار مشاهير هذا العلم، نذكر منهم:

(١) المرجع السابق نفسه.
(٢) هدي الساري – ص ٤٩١، إرشاد الساري للقسطلاني ٣٢/١.

الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح. (ت ٢٦١هـ)

الإمام أبو عيسى الترمزي، صاحب الجامع. (ت ٢٧٩هـ)

الإمام أبو عبد الرحمن النسائي، صاحب السنن. (ت ٣٠٣هـ)

الإمام أبو محمد عبدالله الدارمي، صاحب السنن (ت ٢٥٥هـ)

الإمام أبوبكر محمد بن اسحق بن خزيمة، صاحب الصحيح (ت ٣١١هـ)

وأبوبكر بن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، صاحب المصنفات الشهيرة في الزهد والرقائق.

وأبوبكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، صاحب المسند.

ومحمد بن مطر الفربري (ت ٣٢٠هـ) وهو آخر من روى الصحيح عنه.

رحلاته[1]: كان الإمام البخاري، رحمه الله، من أنشط العلماء في الرحلات، ولا غرو في ذلك فهذا شأن من أراد أن يبلغ هذه المكانة الرفيعة، ولذلك لم يترك البخاري مصرا من الأمصار الاسلامية فيها علم، إلا ورحل إليه، والتقى بعلمائه.

وقد كانت أولى رحلاته إلى الحجاز، وعمره ستة عشر عاما، حيث رحل مع أمه وأخيه أحمد، وبعد أداء فريضة الحج، عادت أمه وأخوه، وبقي هو. وتردد بعدها على مكة والمدينة مرارا، ورحل إلى العراق، وكانت أولى رحلاته إلى العراق وعمره ستة عشر عاما إلى البصرة. ثم رحل بعدها إلى الكوفة، وبغداد، وواسط.

ورحل كذلك إلى بلاد الشام، والتقى بعلمائها، والتقى به طلابها، فذهب إلى قيساريه، ودمشق، وحمص، وعسقلان.

وقد رحل إلى مصر رحلة طويلة، طاف مدنها ومراكزها العلمية، والتقى بمشاهير علمائها، كما رحل أيضا إلى بلاد أخرى، فقد نزل نيسابور خمس سنوات، وزار خراسان، والري، وهمدان، وسمرقند، وخرتنك، وغيرها كثير.

(١) الذهبي – سير أعلام النبلاء – ٤٠٧/١٢.

مصنفاته وآثاره العلمية[1]:

لقد ترك لنا الإمام ثروة هائلة من المصنفات القيمة، يزيد عددها عن عشرين مصنفا، وهي في موضوعات متعددة من علوم الحديث وفنونه، وهذا التنوع يدل على موسوعية البخاري، وبراعته وسبقه في هذا المجال. ومن أهمها: التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير. والجامع الكبير، والضعفاء الصغير، وخلق أفعال العباد، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الهبة، وكتاب الأشربة، وجزء رفع اليدين، وأسامي الصحابة، وكتاب الوحدان، وكتاب المبسوط، وكتاب العلل، وكتاب الفوائد، والأدب المفرد، وبر الوالدين، وقضايا الصحابة والتابعين، وكتاب الرقاق، وكتاب العقيدة والتوحيد، والمؤتلف والمختلف. وغيرها.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لم يبلغ أحد من علماء هذه الأمة، ما بلغه البخاري في نفوس الناس عامة، وأهل العلم خاصة حتى ذاع ذكره، حتى أنه كان إذا قدم بلدا، وسمع الناس بمقدمه، خرجوا جميعا لاستقباله.

ولا يكاد الانسان يجد كتابا يتحدث فيه صاحبه عن الحديث وعن مصنفاته، إلا وأطال في ذكر البخاري، والثناء عليه.

وحسبنا من ذلك أن ابن حجر قد أفرد فصلا خاصا في كتابه هدي الساري، جمع فيه طائفة كبيرة من أقوال العلماء في الإمام البخاري، مما يغني عن تكراره هنا[2].

محنته ووفاته:

تنقل معظم كتب التاريخ والتراجم، أن البخاري قد امتحن بسبب اتهامه

(١) انظر ذكر هذه المصنفات في: هدي الساري – ص ٤٩١ – ٤٩، وسير أعلام النبلاء ٤/١٢؛ والمباركفوري – سيرة البخاري – ص ١٤٦ – ١٥٥، والعمري أ.د. محمد قاسم – البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل – ص ٩ – ١٠.

(٢) انظر هدي الساري – ص ٤٨٤ – ٤٩٩.

هذا الحديث بكذا وكذا...)، هذا بالاضافة إلى ذكره لغريب الحديث والأثر.

ب – تفريق الحديث وتكراره في أبواب متعددة، بحسب فوائده الفقهية، وقد كان بعضها لا يخطر على بال، فكان البخاري سباقا في ذلك، بعيد النظر، حسن الاستنباط.

جـ – تعداد الروايات وتكرارها بمتون متفاوتة، زيادة أو نقصا أو اختلافا في الألفاظ والمعاني، بحيث تمكن الفقيه من الاستنباط والنظر والمقارنة والاستنتاج.

٣ – التفسير: فقد أولى البخاري التفسير عناية بالغة، حيث اعتنى – كما يقول ابن حجر –[1] بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

وقد ربط كذلك بين الآيات والأحاديث، في كثير من قضايا الفقه، ومسائل الاعتقاد، بشكل بديع لا مثيل له. حتى أن كتاب التفسير عنده، من أكبر كتب صحيحه وأطولها.

هذا كله بالإضافة إلى أن كتابه مشتمل على مسائل دقيقة في العقيدة، وعلم التوحيد، وفي المغازي والسير، وفي الأدب والرقائق والزهد، وغير ذلك.

وقد كان كتاب البخاري جامعا لكل قضايا الإسلام، بحيث يغني القارىء، في كل المجالات، وفي كثير من جوانب الدين.

ترتيبه:

رتب البخاري صحيحه على أبواب الفقه، فقد جعله سبعا وتسعين كتابا، أولها كتاب بدء الوحي، وآخرها كتاب التوحيد. قال ابن حجر: قدم كتاب بدء الوحي، لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات ومنه عرف

(١) هدي الساري – ص ٨.

الإيمان والعلوم، ثم قال: وكان أصل العصمة أولا وآخرا هو توحيد الله، فختم بكتاب التوحيد.

وقد بدأ البخاري كتابه بحديث انما الأعمال بالنيات، وختم بحديث كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم.

وقد كان كل كتاب من كتبه مشتملا على عدد من الأبواب، وتحت كل باب ذكر عددا من الأحاديث.

وأما ترتيب الأحاديث في الباب، فقد كان البخاري يرتبها بحسب الغرض الذي من أجله يسوق تلك الأحاديث، فتارة يبدأ بالحديث العالي ويتبعه ذكر الحديث النازل، وتارة يبدأ بالحديث الأكثر دلالة على الحكم الفقهي ثم يتبعه الشواهد. وتارة اخرى يبدأ بالحديث المعنعن، ثم يردف به حديثاً آخر فيه التصريح بالسماع، وهكذا.. كل ذلك وفق منهج محكم دقيق، كلما نظر الباحث فيه وتحرى ذلك عظم مقدار هذا السفر العظيم في نظره، وارتفعت مكانة صاحبه.

عدد أحاديثه:

ليس هناك شيء يتعلق بصحيح البخاري، اختلف العلماء فيه، أكثر من اختلافهم في عدد أحاديثه. والسبب في ذلك راجع إلى اختلافهم فيما يعد وما لا يعد. فمنهم من عد المتصل وغير المتصل. ومنهم من اقتصر على المتصل ومنهم من لم يدخل المعلق، ومنهم من عد المتابعات، ومنهم من لم يعدها.. وهكذا، ومن أشهر أقوال العلماء في ذلك:

رأي ابن الصلاح: عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالمكرر، وبإسقاط المكرر أربعة آلاف.

رأي النووي: أن عدد الأحاديث كما قال ابن الصلاح، ولكنه قيدها بالأحاديث المسندة فقط.

رأي ابن حجر: أن جميع ما فيه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا.

ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي: بلغ عدد الأحاديث سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثا. أي بزيادة قدرها مائة وستة وستون حديثا على العدد الذي ذكره ابن حجر. ويبدو أن هذا الرقم هو الأدق والأصوب، وذلك أنه جعل أمام كل حديث رقمه المتسلسل، والله أعلم.

رواته:

روي عن الفربري (تلميذ البخاري) أنه سمع الصحيح من البخاري تسعون ألفا. وهذا العدد قد يكون مبالغا فيه، إذا اعتبرنا أن المقصود هم الذين سمعوا كامل الصحيح. أما إذا كان المقصود من سمع بعض الصحيح، فلا غرابة في ذلك. وعلى أي حال فإن صحيح البخاري قد وصل إلينا مدونا ومرويا عن عدد من تلاميذه ومن أشهر رواته:

١ – الفربري[1]: وهو محمد بن يوسف بن مطر الفربري، اشهر من روى صحيح البخاري سمع الصحيح من مؤلفه مرتين، مرة بفربر سنة (٢٤٨)، ومرة ببخارى سنة (٢٥٢) وكان ثقة حافظا ورعا، مات سنة (٣٢٠). والفربري – بفتح الفاء وكسر الراء، وقيل بفتحها – نسبة إلى فربر، وهي بلدة على طرف نهر جيحون مما يلي بخارى.

وروى عن الفربري العدد الكثير. منهم[2] ابو اسحاق المستملي، وابو محمد الحمويي، وابو الهيثم الكشميهني، وسعيد بن عثمان بن السكن، وابو زيد محمد بن أحمد المروزي.

(١) انظر: إفادة النصيح لابن رشيد ص ١٠، والانساب للسمعاني ٤/٣٥٩، وسير اعلام النبلاء ١٥/٩.

(٢) انظر تراجمهم في: إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد، ص ١٠ وما بعدها.

٢ – حماد بن شاكر أبومحمد النسفي[1]، كان ثقة مأمونا، مات سنة ٣٢١هـ.

٣ – ابراهيم بن معقل بن الحجاج ابواسحاق النسفي[2]، كان إماما ثقة حافظا، مات سنة ٢٩٥هـ.

٤ – منصور بن محمد بن علي ابوطلحة البزدوي[3]، وهو آخر من روى صحيح البخاري عن مؤلفه، وكان ثقة، مات سنة ٣٢٩هـ.

شروح صحيح البخاري:

لم يلق كتاب بعد كتاب الله عزوجل من العناية والدرس، والشرح والاستنباط ما لقيه صحيح البخاري، وهذه العناية تتناسب مع مكانة الصحيح، وقيمته عند العلماء.

وقد أورد العلماء ذكر عدد كبير من شروح الصحيح، بلغت العشرات من الشروح المطولة والمختصرة، في عصور متعددة[4]. ونحن هنا نكتفي بذكر أهم هذه الشروح التي وصلتنا:

١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ شيخ الاسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وقد استغرق تصنيفه اكثر من خمس وعشرين سنة، فقد بدأ سنة (٨١٧هـ) عن طريق الاملاء، ثم صار يكتب منه شيئا فشيئا، ويراجع ما كتب مع الأئمة في كل اسبوع إلى أن انتهى منه سنة (٨٤٢هـ).

وهو من أجل شروح البخاري، وأعظمها فائدة، وأكثرها شهرة وانتشارا، ولهذا الشرح مقدمة هامة تقع في مجلد ضخم اسمها (هدي الساري) جعل فيها عشرة فصول تناول أهم القضايا المتعلقة بالصحيح، وقد أجاد ابن حجر في كشف أسرار صحيح البخاري وبيان كثير من قضاياه التي تستوقف

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/٥.

(٢) المصدر السابق ١٣/٤٩٣.

(٣) المصدر السابق ١٥/٢٧٩.

(٤) انظر: صديق حسن خان – الحطة في ذكر الصحاح الستة – ص ١٨٤ – ١٩٧.

القارىء، مما لا غنى عنها لمن أراد أن ينهل من معين هذا الكتاب ويتعرف على مناهجه المتعددة.

أما الشرح فقد اشتمل على عدد كبير من الفوائد والميزات أهمها:

١ – جمع طرق الحديث ورواياته، مما يعين على الترجيح في المعنى والإعراب والفقه.

٢ – كان يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري في هذا المكان ثم يحيل شرح باقي الحديث على المكان المشروح فيها تفصيلا.

٣ – يحرص – غالبا – على بيان علاقة الحديث بترجمة الباب، وأصلها، ويبين غاية البخاري من الترجمة.

٤ – اشتمل شرحه على فوائد فقهية هامة، تعين القارىء على ربط الحكم بالدليل.

٥ – كثيرا ما كان يبحث قضايا الإسناد وما يتعلق بالرواة، ولطائف الإسناد.

٦ – اهتم بالنكات الأدبية، والقضايا البلاغية، ووجوه الاعراب واللغة.

وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات، وأفضل طبعاته ما كان مع الصحيح، بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، ومراجعة محب الدين الخطيب، رحمهم الله جميعا.

٢ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ) وهو من أقران ابن حجر.

وقد ابتدأ بتصنيفه سنة (٨٢٠هـ) وفرغ منه سنة (٨٤٧هـ)، ويقع الكتاب في خمسة وعشرين جزءا، وهو مطبوع يقع في عشرة مجلدات.

وكان منهجة في كتابه أنه يبدأ بشرح ترجمة الباب، ثم يذكر وجه المناسبة بينه وبين الباب الذي يليه – ثم يورد الحديث ويشرع في شرحه، وكان يضع عنوانا أمام كل موضوع من موضوعات الشرح على النحو التالي:

١ – بيان تعلق الحديث بالترجمة.
٢ – بيان رجاله.
٣ – بيان ضبط الرجال.
٤ – بيان الفوائد المتعلقة بالرجال.
٥ – بيان الانساب .
٦ – بيان لطائف الإسناد.
٧ – بيان تعدد الحديث في الصحيح.
٨ – بيان من اخرجه غير البخاري.
٩ – بيان اختلاف لفظه.
١٠ – بيان اللغة.
١١ – بيان الإعراب.
١٢ – الاسئلة والأجوبة.
١٣ – بيان استنباط الأحكام.
١٤ – بيان فوائد تتعلق بالحديث.

وقد لا يحتاج لذكر كل هذه العناوين في بعض المواضع، فيقتصر على بعضها، بحسب الحاجة. وقد يجمع بين عدد من العناوين في عنوان واحد.

لكن العيني لم يلتزم هذا المنهج إلا في الأجزاء الأربعة الأولى، أما بعد ذلك، فقد اختل الترتيب، واقتصر على عناوين قليلة.

ولا يفوتنا التنبيه إلى أن هذا الشرح قد امتاز باهتمامه الواضح بأحاديث الأحكام، وبحث المسائل الخلافية بين المذاهب الفقهية.

٣ – ارشاد الساري: لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ويقع في عشرة مجلدات.

وقد ذكر له مقدمة تقع في خمسة فصول، اشتملت على بيان فضيلة أهل الحديث وشرفهم، ثم ذكر أول من دون الحديث والسنن، ثم بعض مصطلحات الحديث، ثم ذكر ما يتعلق بالبخاري في صحيحه، وبيان شرطه، ثم أخيراً تعرض لنسب البخاري ونسبته وحياته.. الخ.

ويمتاز هذا الشرح باهتمام صاحبه في ضبط الكلمات، وبيان مدلولاتها اللغوية، وكثيرا ما يتعرض للإعراب، مما يسهل على القارىء فهم المقصود، كما أنه يعتني بالروايات، ويقارن بينها. وهو بالجملة شرح مختصر عظيم الفائدة، كثير النفع، لا يستغني عنه طالب العلم.

المطلب الثالث

مناهج البخاري في صحيحه

أولا: شروطه:

لم يصرح البخاري بشروطه في صحيحه، ولكن العلماء حاولوا استنباط ذلك من خلال منهجه الذي سلكه، ويمكن أن نجمل هذه الشروط بما يلي:

الشرط الأول: ما ذكره ابوالفضل محمد بن طاهر المقدسي قال: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته، إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون اسناده متصلا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى[1].

وكذلك قال الحازمي[2]: شرط الصحيح أن يكون اسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلما، صادقا غير مدلس، ولا مختلطاً، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

ويفيد كلام المقدسي والحازمي أن الشرط الأول للبخاري، هو أن يكون الحديث صحيحا، شاملا لجميع شروط الحديث الصحيح، التي اتفق عليها العلماء، وهي خمسة: (الاتصال – العدالة – تمام الضبط – عدم الشذوذ – عدم وجود علة قادحة).

ولاشك أن واقع كتاب البخاري يشهد له بوجود هذا الشرط وتحققه في جميع أحاديث كتابه. وهذا ما التزمه البخاري نفسه، حينما أشار إلى ذلك بتسمية كتابه (الجامع الصحيح). وقوله كذلك: (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا)[3].

(١) المقدسي – شروط الأئمة الستة – ص ٧.
(٢) الحازمي – شروط الأئمة الخمسة – ص١٥٧ بتصرف.
(٣) ابن حجر – هدي الساري – ص٨.

الشرط الثاني: ذكر الحازمي[1] شرطا مهما، تناقله العلماء بعده، واعتمدوه شرطا رئيسيا، وهو شرط البخاري في الرجال، أن يخرج لأصحاب الطبقة الأولى باطلاق، ولأصحاب الطبقة الثانية انتقاء، وأما الثالثة، فما دونها، فلا يعرج عليها. وقد قسم الحازمي طبقات تلاميذ الشيوخ إلى خمس طبقات هي[2]:

الأولى: من وصف بالعدالة والضبط التام، مع طول الملازمة للشيخ، والعلم بحديثه.

الثانية: هم أهل الحفظ والاتقان، كمن قبلهم، لكن لم يصحبوه طويلا، ولم يمارسوا حديثه.

الثالثة: لازموا الشيخ وصحبوه طويلا، ولكن تكلم في ضبطهم وحفظهم.

الرابعة: لم يلازموا الشيخ طويلا وتكلم في ضبطهم وحفظهم.

الخامسة: هم المتروكون والضعفاء.

ويفيد هذا الشرط أن البخاري لم يكن يضع في صحيحه، إلا أحاديث يرويها، الثقات مع وجود قرائن تؤكد ضبطهم للحديث.

وإذا عدنا إلى كتاب البخاري نجد أنه قد التزم بذلك بشكل دقيق فإن واقعه يشهد له بهذا، فلم يخالف إلا في حالات نادرة، وفق ضوابط وقيود محدده[3].

الشرط الثالث: اشترط البخاري في الحديث المعنعن – وهو الذي يروى بصيغة (عن) – أن يثبت لقاء الراوي عمن فوقه، ولو مرة واحدة، فلا يكتفي بمجرد المعاصرة، حتى يثبت الاتصال.

(١) الحازمي – شروط الأئمة الخمسة – ص١٥٣.
(٢) ذكر ابن حجر: أن هذا التقسيم يكون في حق المكثرين، مثل اصحاب نافع والأعمش.
(٣) لمزيد من التفصيل انظر: د. أمين القضاة، د. شرف القضاة – قياس شرط البخاري في الطبقات ص١١٩ – ١٣٧ بحث منشور في مجلة (دراسات) الجامعة الاردنية، ١٩٩٤م.

بالقول بخلق القرآن، وتشير أكثرها إلى أن الذي دبر له ذلك هو المحدث محمد بن يحيى الذهلي.

والذي يبدو لنا أن هذه المسألة (خلق القرآن) كانت منتشرة آنذاك بين مدعي العلم ومحبي ترويج الفتن، ورواد الغرائب - وهم كثر في كل عصر - فسأله أحدهم عن القول بخلق القرآن، فأجابه البخاري عن أمر آخر، حيث قال: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا). فأشاع أولئك المغرضون أن البخاري يقول بخلق القرآن.

ونعتقد أن ما ينسب إلى الذهلي من تدبير مؤامرة ضده، هو أمر لا أصل له، ومما يؤكد ذلك، ما ذكره ابن حجر في رواية عن الإمام مسلم بن الحجاج، وهو أعرف الناس بذلك، قال: «لما قدم محمد بن اسماعيل نيسابور، ما رأيت واليا ولا عالما، فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، فاستقبلوه من مرحلتين من البلد، أو ثلاث. وقال محمد بن يحيى (وهو شيخ مسلم ايضا) في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن اسماعيل غدا فليستقبله، فإني أستقبله. قال: فاستقبله محمد بن يحيى، وعامة علماء نيسابور، ودخل البلد، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحي: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه، وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي، ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان. قال فازدحم الناس على محمد بن اسماعيل، حتى امتلأت الدار والسطوح. فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من قدومه، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا) قال: فوقع بين الناس اختلاف. فقال بعضهم: (قال لفظي بالقرآن مخلوق) وقال بعضهم لم يقل. فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم على بعض. قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم[1]».

(١) انظر هدي الساري - ص ٤٩٣.

وكان قبل ذلك قد حاول أمير بخارى (خالد بن أحمد الذهلي) أن يفرق الناس عنه، فجاك ضده مؤامرة، اتهمه بالقول بخلق القرآن. ويبدو أن هذا هو الذي وقع، فخلط الناس بين خالد الذهلي أمير بخارى، ومحمد بن يحيى الذهلي عالم نيسابور ومحدثها.

ثم خرج البخاري بعد ذلك إلى بيكند، فتبعته هذه القرية فانقسم الناس بسبب ذلك، فكتب إلى أهل سمرقند، ليحضر إليهم. فلما وصل إلى خرتنك[1]، نزل في بيت أخواله، لينطلق بعدها إلى سمرقند، فبلغه أن الفتنة قد سبقته، وقد انقسم الناس في أمره.

ويروى أنه عندئذ دعا ربه فقال: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، فما تم الشهر حتى قبضه الله[2].

وكانت وفاته رحمه الله، ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ. بعد أن عاش اثنين وستين عاما إلا ثلاثة عشر يوما. فكانت تلك نهاية ذلك العملاق العظيم، بعد أن بلغ رسالة العلم، وترك لنا ثروة هائلة من العلوم، وفي مقدمتها كتابة العظيم الجامع الصحيح.

(١) هي الآن من ضواحي سمرقند، وقبره فيها معروف هناك.
(٢) هدي الساري - ص ٤٩٣.

المطلب الثاني
تعريف عام بصحيح البخاري

تسميته:

ذكر ابن حجر أن البخاري قد سمى كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)[1] ويروى أنه أضاف إلى هذه التسمية كلمة (المختصر) بعد كلمة المسند. وقد عرف بين الناس باسم (صحيح البخاري) ويطلق عليه اختصارا اسم (الجامع الصحيح).

وواقع هذا الكتاب، يشهد له بدقة هذه التسمية. فهو جامع من حيث اشتماله على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرتبة على الأبواب الفقهية، شاملة لجميع أبواب الدين.

وهو صحيح، لأن كل ما فيه من حديث هو صحيح، بشهادة علماء الأمة في كل العصور والأزمان، لم يخالف في ذلك إلا نفر قليل، رد عليهم العلماء قولهم. وهو مسند، أي أن أحاديثه التي وصفت بالصحة، هي الأحاديث المتصلة، من البخاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهو مختصر، من حيث لم يذكر فيه كل ما صح عنده، فقد قال البخاري عن كتابه (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر)[2].

وأما قوله، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: أي أنه شامل للأحاديث والسنن والأيام (المغازي) أي أن فيه كل أنواع الحديث بمعناه الشامل. على اعتبار أن بعضهم يفرق بين الحديث والسنة والأثر.

---

(١) هدي الساري – ص ٨.
(٢) المرجع السابق نفسه.

الباعث على تصنيفه:

لم يكن التصنيف قبل البخاري قد بلغ مرحلة متطورة، فقد اتخذ أشكالا وطرقا متعددة – كما سبق ذكره –[1] فرأى البخاري أن يجمع كتابا لا يضع فيه إلا الحديث الصحيح، وأن يسهل ترتيبه على القارىء، وطالب العلم الرجوع إليه.

ويروى أنه سمع شيخه (اسحق بن ابراهيم بن راهويه) يقول يوما لتلاميذه لو جمعتهم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. وهكذا تفتقت همته عن هذا العمل الذي ظهر فيه ابداعه، فكان غاية في الدقة، والصياغة والترتيب والتبويب.

موضوعه:

على الرغم من أن كتاب البخاري في الحديث الشريف، إلا أن براعة البخاري، جعلته كتابا موسوعيا، يحوي بين جوانبه موضوعات هامة. أخرى من أهمها:

١ – **الحديث الصحيح:** وهذا هو الواضح من كتابه، فقد جمع فيه صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المتصلة.

٢ – **الفقه:** فإن كتاب البخاري يعد مرجعا هاما، في مجال الفقه، وبيان الأحكام كل ذلك سبكه بشكل فريد غاية في الدقة والاختصار، ويمكن أن نلاحظ موضوع الفقه في الصحيح من خلال ما يلي:

أ – التراجم: وهي عناوين الأبواب، فقد تضمنت أحكاما صريحة احيانا، وإشارات إلى قضايا فقهية دقيقة احيانا أخرى، وكذلك اشتمل على استنباطات مهمة، كانت موضع اهتمام العلماء، حتى إن بعضهم كان يحتج على سلامة استنباطه، وصحة استدلاله بقوله: (بوب البخاري على

---

(١) انظر ص ٧ – ٩ من هذا الكتاب.

وقد كان البخاري يثبت ذلك كثيرا في صحيحه، بذكر رواية اخرى، لذلك الراوي، مصرحا فيها بالسماع[1]. وهذا الشرط قد رفع من مكانة صحيح البخاري، وأكسبة قوة إلى قوته.

مثال: ما أخرجه البخاري في كتاب الجنائز قال[2]:

حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما حدثاه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نعى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، النجاشي صاحب الحبشة... الحديث.

(... وعن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه قال... الحديث).

فنلاحظ هنا كيف أن في السند الأول يروي ابن شهاب عمن فوقه وهو سعيد بن المسيب بصيغة (عن). فيأتي البخاري بالراوية الأخرى التي يصرح فيها ابن شهاب بالسماع من سعيد، وذلك بصيغة (حدثني).

ثانيا: مناهجه في التراجم:

المقصود بالتراجم، هي العناوين التي يصيغها البخاري لأبواب كتابه، وهي دليل على مدى فقه المصنف، وفهمه للأحاديث، وقدرته على استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية، وتراجم البخاري تظهر ابداعه، وتفننه في هذا المجال. ويمكن أن تقسم التراجم في صحيح البخاري إلى ثلاثة أقسام[3]:

أ - الترجمة الظاهرة:

وهي الترجمة التي يدل عليها الحديث دلالة ظاهرة واضحة، بحيث لا تحتاج إلى اعمال الفكر والنظر لمعرفة العلاقة بينها وبين حديث الباب.

(١) هدي الساري - ص١٠.
(٢) باب الصلاة على الجنائز باصلى والمسجد (٦٠) - حديث رقم ١٣٢٧ + ١٣٢٨.
(٣) انظر تفصيل ذلك: د. نور الدين عتر - الامام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين ص٢٧٤ - ٢٩٨ وقد اشار إلى هذه التراجم ابن حجر في هدي الساري ص١٣ - ١٤.

وللبخاري في هذا النوع من التراجم عدة مسالك أهمها:

* **المسلك الأول:** الترجمة بصيغة خبرية عامة: وذلك بأن تكون الترجمة دالة على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة، تحتمل عدة أوجه، فيتعين المقصود من هذه الأوجه بالحديث الذي يسوقه في الباب،

مثال: قول البخاري في كتاب الطهارة: (باب الماء الدائم) ثم أخرج في هذا الباب حديث (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)[1].

فهذه الترجمة تحتمل عدّة أوجه: هل المقصود منها حكم الماء الدائم؛ مقداره، صفته، استعماله... الخ. فلما ساق الحديث عين المقصود من هذه الترجمة بشكل محدد. وهو النهي عن البول في الماء الدائم.

* **المسلك الثاني:** الترجمة بصيغة خبرية خاصة: وذلك بأن تكون الترجمة دالة على مسألة الباب، دون أن يتطرق إليها الإحتمال - كالسابقة - فهي لا تحتمل إلا وجها واحدا.

مثال: قول البخاري في كتاب الزكاة: (باب فرض صدقة الفطر، ورأى أبوالعالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة)[2]. ثم أخرج في هذا الباب حديث ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير..)

وبهذا تكون الترجمة قد بينت الحكم بوضوح، دون أن يتطرق إليها الاحتمال. فلو أن البخاري أرادها ترجمة بصيغة خبرية عامة لقال فيها (باب صدقة الفطر) لأنها عندئذ تحتمل أوجها عدة. هل المقصود حكمها، أم مقدارها أم وقتها، إلى غير ذلك من الاحتمالات، لكنه لما قال (باب فرض صدقة الفطر) فقد حدد المقصود دون احتمال.

(١) صحيح البخاري - كتاب الطهارة، باب البول في الماء الدائم ٣٤٦/١.
(٢) كتاب الزكاة - باب فرض صدقة الفطر ١١٠/٣.

وفائدة هذا النوع من التراجم، بيان أن هذا هو رأي المصنف (البخاري) واختياره في هذه المسألة.

* **المسلك الثالث:** الترجمة بصيغة الاستفهام: وذلك بأن تكون صيغة الترجمة استفهامية. وفائدة ذلك لفت نظر القارىء إلى أهمية هذه المسألة، وبخاصة إذا كانت مسألة خلافية.

مثال: قول البخاري في كتاب الجمعة: (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟)[1] ثم أخرج في هذا الباب عددا من الأحاديث: منها: حديث أبي هريرة: حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه جسده ورأسه).

وحديث ابن عمر: (من جاء منكم الجمعة فليغتسل).

وحديث أبي سعيد الخدري: (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم).

ونلاحظ هنا ما يلي:

أن دلالة الحديث الأول أن غسل يوم الجمعة حق على كل مسلم - مطلقا - بمن فيهم النساء والصبيان، ومن لم يشهد الجمعة لعذر.

ودلالة الثاني: أن غسل الجمعة واجب على من يشهد الجمعة فقط، بغض النظر عن كونه رجلا أو امرأة أو صبيا، فالعبرة هنا بشهود الجمعة.

وأما دلالة الثالث: أن غسل الجمعة واجب على كل مسلم بالغ، سواء شهد الجمعة أم لا، ذكرا كان أو انثى. فالعبرة هنا هو البلوغ.

وهنا يتجلى فقه البخاري الدقيق، ونظره العميق في دلالات الأحاديث.

* **المسلك الرابع:** الترجمة المقتبسة: وذلك بأن تكون الترجمة مقتبسة اقتباسا، فهي ليست من صياغة البخاري. وهذا الاقتباس، قد يكون من حديث شريف، أو آية من القرآن الكريم، أو أثرا مرويا عن الصحابة فمن بعدهم.

(١) كتاب الجمعة - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل.. ٢/٣٨٢.

مثال: الاقتباس من القرآن: قوله في كتاب الزكاة: (باب قول الله تعالى: فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) وأخرج فيه حديث: ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا)[1].

مثال: الاقتباس من الآثار: قوله في كتاب الزكاة: (باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية)، وقال طاوس وعطاء: إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع مالهما، وقال سفيان: لا تجب حتى يتم لهذا اربعون شاة ولهذا أربعون شاة). ثم أخرج فيه حديث أنس أن أبابكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث)[2].

بقي أن نقول: أن البخاري قد يجمع بين أكثر من مسلك في ترجمة واحدة، فيركب بينها بسبك لطيف وعبارة جامعة.

مثال: قول البخاري في كتاب الجنائز[3] (باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر. وحنط ابن عمر رضي الله عنهما ابنا لسعيد بن زيد، وحمله وصلى، ولم يتوضأ. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا.... وقال النبي صلى الله وسلم المؤمن لا ينجس).. ثم ذكر الحديث.

فنلاحظ هنا أن الشطر الأول: هو ترجمة ظاهرة بصيغة خبرية عامة (لأنها تحتمل عدة أوجه: هل المقصود حكم غسل الميت، أم كيفيته، أم وقته... الخ) ثم اقتبس من كلام ابن عمر، ثم ابن عباس، ثم من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

ب - التراجم الاستنباطية:

وهي العناوين التي يستنبطها المصنف من الحديث الوارد في الباب، بحيث لا يدرك القارىء العلاقة بينها وبين الحديث، إلا بإعمال الفكر، والنظر

(١) كتاب الجهاد - باب الخيل معقود في نواصيها الخير (٤٣) - حديث رقم ٢٨٤٩، ٢٨٥٠.
(٢) كتاب الزكاة - باب ما كان من خليطين.. (٣٥) - حديث رقم ١٤٥١.
(٣) كتاب الجنائز - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ٣/١٢٥.

والتأمل، وذلك لتضمنها حكما شرعيا قد لا ينتبه إليه القارىء.

وفائدة هذا هو تحقيق هدف تعليمي وهو شحذ ذهن طالب العلم وتمرينه على التفقه والاستنباط والتعمق في مسائل العلم. وذلك من خلال الوصول به إلى نتيجة لا تدل عليها أحاديث الباب التي بين يديه بصورة مباشرة، فيضع له ما يرشده إلى هذه النتيجة من خلال العنوان.

وقد تتضمن هذه الترجمة كذلك حكما زائدا على مدلول الحديث، مستندا إلى وجود ما يدل عليه من طريق آخر.

مثال: قول البخاري في كتاب الصلاة: (باب الشعر في المسجد) فقد أورد فيه حديث عبدالرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة: أنشدك الله، هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يا حسان أجب عن رسول الله، اللهم أيده بروح القدس؟ قال أبو هريرة: نعم[1]. فهذا الحديث يدل على جواز انشاد الشعر، ولكن ليس في التصريح بأن ذلك جائز في المسجد. فأورد البخاري الترجمة السابقة التي بينت جواز ذلك في المسجد، فكان هذا حكما زائدا على مدلول الحديث.

مثال آخر: قول البخاري في كتاب الأحكام[2]: (باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس، إذا لم يخف الظنون والتهمة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف. وذلك إذا كان أمرا مشهورا).

أخرج فيه حديث عائشة رضى الله عنها قالت: (... إن أبا سفيان رجل مسيك، فهل عليّ من حرج أن آطعم من الذي له عيالنا؟ قال لها: لا حرج عليك أن تُطعميهم من معروف).

فهنا نلاحظ كيف أن البخاري استنبط امورا منها: أن جواب الرسول صلى الله عليه وسلم هذا يعد قضاء. وأنه كان بناء على علمه وليس بناء على

(١) كتاب الصلاة – باب الشعر في المسجد ٥٤/١ – حديث رقم ٤٥٣.
(٢) كتاب الأحكام – باب من رأى للقاضي... (١٤) – حديث رقم ٧١٦١.

بيّنة أو اقرار، وكذلك أن هذا أمر جائز إذا لم يخف القاضي التهمة والظنون. وأن يكون ذلك في أمر الناس، وليس في الحدود والقصاص.

جـ – التراجم المرسلة:

وهي المطلقة، غير المقيدة بجملة أو كلمة أو نحوها، وذلك بأن يكتفي البخاري بذكر كلمة (باب) ولا يضيف عليها شيئا. وهذا النوع من التراجم يستعمله البخاري في حالتين:

إما أن يكون مضمون هذا الباب متصلا بالباب السابق مكملا له، بحيث لو لم تكن هذه الترجمة المرسلة موجودة، لكانت الأحاديث التي جاءت بعدها منسجمة مع الباب السابق. فكأن هذا الباب بمثابة فصل من الباب السابق. وقد فصل بينهما هنا، إما لفائدة زائدة عليه وردت في الحديث الآخر، أو لتنبيه القارىء إلى أهمية ما ورد فيه.

مثال: قول البخاري في كتاب الجنائز (باب ما يكره من النياحة على الميت)[1] أخرج فيه حديث المغيرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من نيح عليه يعذب بما نيح عليه)، وحديث ابن عمر عن أبيه (الميت يعذب في قبره بما نيح عليه) ثم قال في الباب الذي يليه (باب)[2] وأخرج فيه حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: (جيء بأبي يوم أحد قد مثل به، حتى وضع بين يدي رسول صلى الله عليه وسلم، وقد سجي ثوبا، فذهبت أريد أن أكشف عنه، فنهاني، فسمع صوت صائحة فقال: من هذه؟ فقالوا: ابنة عمر – أو أخت عمرو – قال: فلم تبكي؟ أو لا تبكي، فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع). فهذا الحديث يتضمن حكم الأحاديث السابقة قبله. ولذلك قال ابن حجر في شرحه: فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله.

وقد أفرده البخاري بترجمة منفصلة، للتنبيه إلى أهمية ذلك، فكأنه أراد أن يقول أن النياحة تضر بالميت، حتى وان كان شهيدا. أو بيان أنه مكروه عند

(١) كتاب الجنائز – باب مايكره من النياحة على الميت (٣٣) – حديث رقم ١٢٩١، ١٢٩٢.
(٢) باب رقم (٣٤) – حديث رقم ١٢٩٣.

الله بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه[1].

أو أن يكون مضمون هذا الباب مشتمل على فائدة تتصل بأصل الموضوع أي الكتاب الذي تفرعت عنه أبواب.

مثال: قول البخاري في كتاب الحرث والمزارعة: (باب قطع الشجر والنخيل) أخرج فيه حديث عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه حرق نخل بني النضير وقطع)[2].

ثم ذكر بعده ترجمة مرسلة فقال: (باب) وأخرج فيه حديث رافع بن خديج قال: (كنا أكثر أهل المدينة مزدَرعا، كنا نكرى الأرض بالناحية منها مسمّى لسيِّد الأرض، قال فمما يُصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما تُصاب الأرض ويسلم ذلك. فنهينا، وأما الذهب والورِق، فلم يكن يومئذ).

فهذا الحديث ليس له علاقة مباشرة بالباب الذي قبله – كما هو واضح – وإنما له صلة بأصل الموضوع، وهو كتاب الحرث والمزارعة.

وهكذا نلاحظ دقة تراجم البخاري في صحيحه، وعمقها، وغزارة ما اشتملت عليه من الفقه، والفوائد العظيمة، والاشارات اللطيفة. يقول شاه ولي الله الدهلوي: (وأراد أيضا أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جدا، وهذا أمر لم يسبقه إليه أحد غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث في الأبواب، ويودع في الأبواب سر الاستنباط)[3].

هذا وقد صنف عدد من العلماء مصنفات خاصة بتراجم البخاري في صحيحه ومن ذلك[4]: المتواري على تراجم البخاري – لناصر الدين أحمد بن المُنيِّر (ت ٦٨٣هـ) وفك اغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث

(١) ابن حجر – فتح الباري – ١١٦/٣.
(٢) كتاب الحرث والمزارعة – باب قطع الشجر والنخيل (٦) حديث رقم ٢٣٢٦، ٩/٥.
(٣) انظر شاه ولي الله الاهلوي – شرح تراجم أبواب البخاري – ص ٢–٣.
(٤) هدي الساري – ص١٤.

والترجمة – لمحمد بن منصور المغربي السجلماسي، وكتاب ترجمان التراجم – لأبي عبدالله بن رُشيد السبتي (ت ٧٢١)، وكتاب مناسبات تراجم البخاري، لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣) وقد طبع من هذه الكتب: كتاب ابن المُنير، وابن جماعة، والشاه الدهلوي.

ثالثا: مناهجه في تكرار الحديث:

تعد ظاهرة تكرار الأحاديث في صحيح البخاري، من الظواهر البارزة فيه، حتى إنه يكرر الحديث أحيانا في أكثر من عشرة مواضع. ولكن كل ذلك يتم وفق منهج دقيق التزمه في صحيحه، ويهدف لتحقيق جملة من الفوائد الهامة، سواء كانت في الاسناد أم في المتن. ومن أهم مناهجه:

أ – أن البخاري لا يكرر الحديث في موضع آخر في صحيحه، إلا إذا اشتمل على فائدة في الإسناد، أو فائدة في المتن، أو فيهما معا.

فإذا دعته الضرورة إلى التكرار، وليس هناك سند آخر مشتمل على فائدة جديدة، كان البخاري يلجأ إلى تعليق الحديث، فيكون قد قدمه بثوب جديد.

ولم يخالف البخاري هذا المنهج في صحيحه إلا نادرا، حيث بلغت الأحاديث التي كررها بذات السند والمتن ثلاثة وعشرين حديثا فقط[1].

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن هذا التكرار بذات السند والمتن، لا يعني اطلاقا أنه تكرار بدون فائدة. فإن الفائدة هنا قد تكون باستنباط حكم جديد ناسب الترجمة التي وضع فيها والباب الذي ذكر فيه هذا الحديث مكررا.

ب – أن هذا التكرار قد يكون في الباب نفسه. فيخرج الحديث من طريق أخرى بلفظ آخر، وقد يكرره في أبواب أخرى في ذات الكتاب، وقد يكون في كتب أخرى في الصحيح.

(١) نقل عن ابن حجر ان عددها (٢١) حديثا، وزاد القسطلاني على ابن حجر حديثا واحدا فيكون العدد اثنان وعشرون، وزاد الدكتور نور الدين عتر حديثا آخر، فيكون العدد ثلاثة وعشرين – انظر جامع الترمذي والموازنة – ص٩٢.

جـ - لا يذكر البخاري اية إشارة تدل على أن هذا الحديث مكرر عنده في مكان آخر وإنما ترك ذلك لذكاء القارىء ودقة ملاحظته.

فوائد التكرار عنده وأسبابه وأهدافه:

تناول العلماء هذا الموضوع الهام في صحيح البخاري[1]، ونحن هنا يمكن أن نقسمه إلى قسمين، وكل قسم يشتمل على أنواع. سنحاول أن نعرضها عرضا مختصرا مع ذكر أمثلة على كل نوع، توضيحا للصورة، وتتميما للفائدة.

القسم الأول: التكرار لأسباب وفوائد اسنادية:

لقد اظهرت هذه القضية عناية الامام البخاري بالأسانيد ودقته في ذلك وتتبع الطرق والاتيان بالمتابعات والشواهد، كل ذلك يوزعه على أبواب كتابه بطريقة غاية في الابداع والابتكار. ويمكن حصر ذلك فيما يلي:

١ - أن يخرج الحديث عن صحابي، ثم يورده بإسناده عن صحابي آخر، وهدفه من ذلك اخراج الحديث عن حد الغرابة.

مثال: قول البخاري في كتاب الحج[2]: (حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبدالله اخبره، أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب راحلته بذي الحُليفة ثم يهلّ حتى تستوى به قائمة).

أخرجه من طريق آخر (حدثنا ابراهيم بن موسى، أخبرنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، سمع عطاء، يحدّث عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته).

فهنا نلاحظ كيف أن البخاري أخرج الحديث عن ابن عمر أولا ثم أتى بطريق آخر عن جابر. وبذلك يكون قد روى هذا الحديث اثنين من الصحابة، فخرج عن حد الغرابة.

(١) هدي الساري - ص١٥.
(٢) كتاب الحج - باب قوله الله تعالى يأتوك رجالا... (٢) حديث رقم ١٥١٤ - ١٥١٥.

٢ - أن يخرج الحديث وفيه راو روى الحديث عمن فوقه بصيغة (عن) فكان البخاري يحرص أن يأتي برواية أخرى، يصرح فيها ذلك الراوي بالسماع ممن فوقه وذلك حتى يثبت لقاءه به، فيتحقق بذلك شرطه في اللقاء.

مثال: قال البخاري[1]: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، عن خالد بن ذكوان، عن الرُّبيِّع بنت معوِّذ قالت: كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم فنسقي القوم ونخدمهم، ونردّ الجرحى والقتلى إلى المدينة).

وأخرجه أيضا فقال[2]: حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالد بن ذكوان، عن الرُّبيِّع بنت معوّذ قالت: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي، ونداوي الجرحى، ونرد القتلى إلى المدينة).

ففي الرواية الأولى روى بشر عن خالد بن ذكوان بالعنعنه، وفي الثانية صرّح بالسماع.

٣ - أن يخرج البخاري حديثا متصلا، وهو من طريق آخر فيه زيادة راو أثناء السند، فكان البخاري يحرص أن يذكر الرواية الثانية، المشتملة على زيادة راو، حتى لا يتوهم أحد أن البخاري أو أحد الرواة قد أسقط من الاسناد رجلا وهذا ما يعرف عند العلماء باسم المزيد في متصل الاسانيد.

مثال: قال البخاري[3]: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: انكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة).

ثم أخرجه من طريق محمد بن بشار، حدثنا عبدالله بن حُمران، حدثنا عبدالعميد بن جعفر، عن سعيد المقبري، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة، قوله.

(١) كتاب الجهاد والسير - باب رد النساء الجرحى والقتلى (٦٨) حديث رقم ٢٨٨٣.
(٢) كتاب الجهاد والسير - باب مداواة النساء الجرحى في الغزو (٦٧ - حديث رقم ٢٨٨٢).
(٣) كتاب الأحكام - باب مايكره من الحرص على الإمارة (٧) - حديث رقم ٧١٤٨.

فنلاحظ أن سعيدا في الرواية الأولى يروى عن أبي هريرة مباشرة. وهو سند متصل، وفي الرواية الثانية يروى سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة فوقع في هذه الرواية زيادة راوٍ وهو (عمر بن الحكم).

ومعنى هذا أن يكون سعيد لم يلتق بأبي هريرة أولا ولم يسمع منه هذا الحديث الا بواسطة عمر بن الحكم. فكان يرويه هكذا، ثم التقي بأبي هريرة فسمع منه الحديث فأصبح يرويه عنه مباشرة وبذلك يكون الحديث قد روي عنه على الوجهين.

فكان البخاري يحرص أن يذكر الوجهين لدفع وهم يمكن أن ينشأ عند القارىء وهو أنه أسقط رجلا من الاسناد. ولذلك كان يكرر الحديث.

٤ – أن يرد الحديث بطريقين احداهما مرفوعة، والأخرى موقوفة وهما صحيحتان فكان البخاري يحرص أن يذكر الروايتين معا. لأنه لو اقتصر على ذكر الرواية المرفوعة، لتوهّم بعض القرّاء، فيظنّ أنه قد رفع رواية موقوفة.

فكأنه يريد أن يقول أن الروايتين صحيحتان، معروفتان والمثال السابق يصلح لهذا النوع أيضا. وذلك أن الرواية الأولى من طريق أحمد بن يونس مرفوعة، والثانية من طريق محمد بن بشار (شيخ البخاري) موقوفة.

قال ابن حجر في تعليقه على هذا الحديث: (هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعا، وأدخل عبدالحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلاً (وهو عمر بن الحكم) ولم يرفعه... وعقبه البخاري بطريق عبدالحميد إشارة منه إلى امكان تصحيح القولين فلعله كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفا على ما رواه عنه عبدالحميد، وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعا.

٥ – أن يكون الحديث مرويا بطريقين الأولى مرسلة، والثانية موصولة، فكان البخاري يحرص على ذكر الروايتين، منبها على أنه لا تأثير لاحداهما

على الأخرى، وكذلك لدفع وهم يمكن أن ينشأ عند القارىء، وهو أن الراوي قد وصل المرسل أو أرسل المتصل.

مثال: قال البخاري[1]: حدثنا سعيد بن عُفير، قال: حدثني الليث، حدثني عبدالرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن على بن حسين رضي الله عنهما، أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته.... الحديث.

ثم قال: حدثني عبدالله بن محمد، حدثنا هشام بن يوسف، اخبرنا معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد... الحديث.

نلاحظ أن علي بن حسين[2]– رضي الله عنه – وهو تابعي يروى في الحديث الأول عن صفية رضي الله عنها أنها أخبرته... الخ. بينما في الحديث الثاني يروي مباشرة دون ذكر صفية، فهي رواية مرسلة فأورد البخاري هنا الروايتين معا ليبين أنهما صحيحتان، ولا تأثير لإحداهما على الأخرى.

٦ – أن يخرج البخاري الحديث وفي إسناده راو متكلم فيه من قبل حفظه، فكان يرويه من طريق أخر متابعة، وذلك ليثبت بطريق الرواية أن هذا الراوي قد ضبط حديثه.

مثال: قول البخاري في كتاب الرقاق[3]، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب قال: حدثني أُسيد بن زيد، حدثنا هشيم، عن حصين قال: كنتُ عند سعيد بن جبير، فقال: حدثني ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «عرضت علي الأمم، فأخذ النبي يمر معه الأمة... الحديث.

وأُسيد – شيخ البخاري – متكلم فيه، وقد اتهمه ابن معين بالكذب، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فقد رواه البخاري ايضا من طريق عمران بن ميسرة، حدثنا ابن فضيل، حدثنا حصين... الخ، ورواه كذلك في كتاب الطب، باب من

(١) كتاب الاعتكاف – باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (١١) حديث رقم ٢٠٣٨، ٤/٢٨١.
(٢) هو علي بن حسين بن علي بن ابي طالب زين العابدين (ت ٩٣)، وحديثه في الكتب الستة.
(٣) كتاب الرقاق – ١١/٤٠٥، باب يدخل الجنة سبعون الفاً بغير حساب.

لم يرق ٢١١/١٠ من طريق مسدد عن حصين بن نمير، عن حصين بن عبدالرحمن به.

القسم الثاني: التكرار لأسباب وفوائد في المتن:

ذكرنا أن كتاب البخاري يعد مرجعا هاما في مجال الفقه، وأن تكراره للحديث وتفريقه في الأبواب كثيرا ما كان بدافع فقهي، ومن أهم هذه الأمور:

١ – أن يكون الحديث مناسبا لعدد من أبواب كتابه، وذلك لاشتماله على عدد من المسائل الفقهية، ولكن كل منها في باب مختلف عن الأخر. فكان البخاري يكرر الحديث في كل هذه المواضع.

مثال: حديث عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم (من حلف على يمين يقتطع بها مال امرىء – هو فيها فاجر – لقي الله وهو عليه غضبان. فأنزل الله تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا..) فجاء الأشعث فقال: ما حدثكم أبو عبدالرحمن؟ فيّ أنزلت هذه الآية.. كانت لى بئر فى أرض ابن عم لي. فقال لي: شهودك. قلت مالي شهود قال: فيمينه. قلت يا رسول الله إذاً يحلف. فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث. فأنزل الله ذلك تصديقا له[١].

هذا الحديث أخرجه البخاري في ثلاثة عشر موضعا في صحيحه لكل موضع مناسبته الفقهية. ومن هذه المواضع:

أ – كتاب الخصومات – باب كلام الخصوم بعضهم في بعض[٢].

ب – كتاب الرهن – باب إذا اختلف الراهن والمرتهن فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه[٣].

جـ – كتاب الشهادات – باب سؤال الحاكم المدعي هل لك بينة[٤].

(١) كتاب المساقاة – باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، ٣٣/٥.
(٢) باب رقم ٣ – ٧٣/٥.
(٣) باب رقم ٦ – ١٤٥/٥.
(٤) باب رقم ١٩ – ٢٧٩/٥.

د – كتاب التفسير[١] باب قوله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله.

هـ – كتاب الأيمان والنذور[٢] باب عهد الله عز وجل.

وهكذا نلاحظ كيف أن البخاري يفرق الحديث في عدد من المواضيع، وفي هذا فوائد فقهية كثيرة.

٢ – قد يروى الحديث بطريقين إحداهما مختصرة والثانية مطولة، فكان البخاري يكرر الحديث، فيخرجه بالوجهين معا، وذلك ليزيل الشبهة عن ناقليها.

مثال: اخرج البخاري في كتاب الإيمان[٣]، حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان). ثم اخرجه في كتاب المظالم[٤] عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أربع من كن فيه كان منافقا، أو كانت فيه خصلة من أربع كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها. إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر).

فنلاحظ هنا كيف أن الرواية الأولى مختصرة، وجاءت الرواية الثانية مطولة.

مثال آخر:

قال في كتاب اللباس، باب خواتيم الذهب ٣١٥/١٠، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيدالله، قال: حدثني نافع، عن عبدالله رضي الله عنه: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب، وجعل فصّه مما يلي كفه، فاتخذه الناس فرمى به واتخذ خاتما من ورق، أو فضة.

ثم رواه في الكتاب المذكور، باب خاتم الفضة ٣١٨/١٠ فقال: حدثنا

(١) باب رقم ٤٢ – ٢١٢/٨.
(٢) باب رقم ١١ – ٥٤٤/١١.
(٣) باب علامة المنافق ٨٩/١.
(٤) باب إذا خاصم فجر ١٠٧/٥.

يوسف بن موسى، حدثنا أبوأسامة، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب – أو فضة – وجعل فصه مما يلي كفه، ونقش فيه: محمد رسول الله، فاتخذ الناس مثله، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به، وقال: لا ألبسه أبدا، ثم اتخذ خاتما من فضة، فاتخذ الناس خواتيم الفضة، قال ابن عمر: فلبس الخاتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابوبكر ثم عمر، ثم عثمان، حتى وقع من عثمان في بئر أريس.

٣ – قد يروى الحديث من طرق متعددة، وفي كل طريق عبارة تحمل لفظا مغايرا للفظ الرواية الأخرى، ويحصل هذا عندما يروى بعض الرواة الحديث بالمعنى، وفي هذه الحالة غالبا ما يكون التكرار في نفس الباب.

مثال: اخرج البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة[1] حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر، وذراعا بذراع، فقيل يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال ومن الناس إلا أولئك؟).

ثم اخرجه من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا شبرا، وذراعا ذراعا، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم. قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟).

نلاحظ هنا اختلاف المعنى بين الروايتين، ففي الأولى يبين أن المقصود بمن كان قبلهم هم فارس والروم، وفي الثانية هم اليهود والنصارى. وقد أجاب العلماء على ذلك بالتفصيل[2].

٤ – قد يرد الحديث عند البخاري مطولا، فكان أحيانا يلجأ إلى تقطيع الحديث وتفريقه على الأبواب، بحيث يكون كل قسم يناسب ذلك الباب. ولايذكر باقي الحديث إلا في موضع آخر.

(١) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لتتبعن سنن من كان قبلكم (١٤) – حديث ٧٣١٩، ٧٣٢٠.
(٢) انظر – ابن حجر – فتح الباري – ٣٠٠/١٣.

إلا أن البخاري لا يسلك هذا المنهج إلا إذا كان الحديث مشتملا على جمل متعددة، لا تعلّق لاحداهما بالأخرى، بحيث تشكل كل جملة قضية مستقلة، فكان يخرج كل جملة منه في باب مستقل.

ويمكن أن نلاحظ هذا في كثير من الأحاديث الواردة في كتاب الحج فقد روي حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدد من المواضع. ومن ذلك حديث جابر المشهور فقد فرقه البخاري في عدة من أبواب الحج وفي كتب أخرى.

وهي: في كتاب الحج:

باب من أهلّ زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ٤١٦/٣.

باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ٤٢٢/٣.

باب من لبّى بالحج وسماه ٤٣٢/٣.

باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ٥٠٤/٣.

باب عمرة التنعيم ٦٠٦/٣.

وفي كتاب الشركة، باب الاشراك في الهدي والبدن ١٣٧/٥.

وفي كتاب المغازي، باب بعث علي وخالد إلى اليمن قبل حجة الوداع ٦٩/٨.

وفي كتاب التمني، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمري ما استدبرت ٢١٨/١٣.

وفي كتاب الاعتصام، باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التحريم الا ما تعرف إباحته ٣٣٧/١٣.

وفائدة هذا المنهج هو الاختصار وعدم التطويل، فلو أراد أن يذكر في كل باب من هذه الأبواب الحديث كله لاستغرق ذلك صفحات كثيرة.

رابعاً : مناهج البخاري في التعليق:

ظاهرة التعليق منتشرة في مصنفات كثير من العلماء، وغالبا ماكان

التعليق يقع منهم اختصارا، ولكن البخاري كان يذكر الأحاديث المعلقة في صحيحه لأسباب وفوائد أخرى. ولابد لنا من بيان ذلك وبحثه بشيء من الاختصار وفق الخطوات التالية:

* **تعريف المعلق:** يمكن أن نعرف الحديث المعلق بـ (الحديث الذي يسقط من اسناده راو أو أكثر على التوالي من جهة المصنف، حتى لو سقط السند كله).

وبهذا فإن حكم الحديث المعلق بشكل عام أنه حديث ضعيف، وذلك لعدم توفر شرط الاتصال. لأن الاتصال شرط في الحديث الصحيح والحسن.

أما معلقات صحيح البخاري فإن أمرها مختلف وفي حكمها تفصيل كما سنذكر ذلك بعد قليل.

* **أسباب التعليق عند البخاري:** يمكن أن نلخص الأسباب التي حملت البخاري على التعليق بما يلي:

١ – إذا أراد البخاري أن يكرر الحديث المتصل لمناسبته أبوابا أخرى في صحيحه، ولكنه لم يرو الحديث بطريق اخر مشتمل على فائدة في السند أو في المتن، فقد كان يلجأ إلى تعليق الحديث، حتى لا يكرره بذات السند والمتن.

٢ – إذا روى حديثا مناسبا لباب من أبواب كتابه، ولكن هذا الحديث لاتنطبق عليه شروطه. كان البخاري يلجأ إلى تعليقه. حتى لا يخالف شرطه. لأنه في هذه الحالة بين خيارين. إما أن لا يذكر الحديث – وهو مهم في هذا الموضع – فيكون قد فوّت فائدة على القارىء، وإما أن يرويه بسنده فيكون قد خالف شرطه. فيلجأ إلى التعليق. لأن المعلقات لا تدخل ضمن موضوع الصحيح.

٣ – كان البخاري يذكر بعض الأحاديث ترجمة لأبواب كتابه، ولا يعقل أن يضع في الترجمة حديثا بسنده، فكان يلجأ إلى تعليقه خشية الاطالة.

* **عدد المعلقات في صحيح البخاري:** ذكر ابن حجر أن عدد المعلقات في صحيح البخاري: ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا (١٣٤١) وانها مخرجة في الصحيح بطرق متصلة ما عدا مائة وستون حديثا فقط (١٦٠)[١].

* **مواضع التعليق في صحيح البخاري:** إذا رجعنا إلى المعلقات في صحيح البخاري فإنا نجده يعلق الحديث أحيانا على الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله أو ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهكذا، وأحيانا يعلقه على الصحابي كأن يقول قال ابن عباس. وأحيانا أخرى يعلقه على من هو دون الصحابي من التابعين فمن بعدهم. وأحيانا رابعة يعلقه على شيخه. وحكم كل صورة من هذه الصور مختلف عن الأخرى – كما سنرى –

أمثلة على هذه الحالات:

أولا: التعليق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:

قال في كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة، لله، ولرسوله، ولائمة المسلمين وعامتهم[٢].

قال ابن حجر في تغليق التعليق[٣] هذا المتن لم يخرجه البخاري موصولا في صحيحه، وإنما أخرجه في تاريخه – أي التاريخ الكبير – واخرجه مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، فهذا الحديث ليس متفقا عليه، وإنما هو مما انفرد به مسلم لأنه ليس على شرط البخاري.

ثانيا: التعليق إلى الصحابي:

قال في كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، وأمر جرير بن عبدالله أهله أن يتوضؤوا بفضل سواكه[٤].

(١) ابن حجر – هدي الساري – ص٤٦٩.
(٢) ١/١٢٧.
(٣) ٢/٥٤ – ٥٥.
(٤) ١/٢٩٤.

قال ابن حجر في تغليق التعليق[1]: قال الدارقطني في السنن:

حدثنا الحسين بن اسماعيل، ثنا ابراهيم بن محشر، ثنا هشيم، ثنا اسماعيل بن ابي خالد، عن قيس، عن جرير: أنه كان يأمر أهله أن يتوضؤوا بفضل السواك.

ثم قال ابن حجر: ورواه ابن ابي شيبه في المصنف عن وكيع عن اسماعيل.

ثالثاً: التعليق عن شيخ البخاري:

قال في كتاب الايمان، باب حسن اسلام المرء[2]: قال مالك، أخبرني زيد بن اسلم، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أبا سعيد الخدري أخبره، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا أسلم العبد فحسن اسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص: الحسنة بعشر امثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، الا ان يتجاوز الله عنها.

قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق[3]: هذا الحديث وصله الحافظ ابوذر الهروي، فقال: أخبرنا العباس بن الفضل، قال: حدثنا الحسين بن ادريس، قال: حدثنا هشام بن خالد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك.

* **صيغ التعليق:** استخدم البخاري في التعليق صيغتين هما:

الأولى: صيغة الجزم: وذلك بأن يعلق الحديث بصيغة من صيغ الأداء تفيد الجزم بنسبة الحديث إلى من علقه عليه، كأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. أو روى أبوهريرة، أو قال ابن عمر، أو ذكر، أو حدث الزهري، وهكذا..

الثانية: صيغة التمريض: وذلك بأن يروي الحديث بصيغة ليس فيها جزم، بل تدل على عدم الجزم ومن ذلك: روي عن رسول الله صلى الله عليه

(١) ١٢٧/٢.
(٢) ٩٨/١.
(٣) ٤٤/٢.

وسلم، يذكر عن ابن عباس، يقال، وكذلك صيغة عن، لأنها تحتمل السماع وتحتمل عدم السماع، فهي ليست من صيغ الجزم.

* **حكم المعلقات في صحيح البخاري:** بحث العلماء هذا الموضوع الهام في صحيح البخاري ومنهم ابن حجر، وابن الصلاح، والسيوطي وغيرهم، ونحن هنا يمكن أن نسوق خلاصة هذا الموضوع فنقول:

تنقسم المعلقات في صحيح البخاري إلى قسمين:

الأول: ما أخرجه متصلا في صحيحه بمواضع أخرى، وهذا هو حال أكثر هذه المعلقات. وحكم هذه المعلقات صحيحة، لوجود ما يدل على ذلك بالطرق المتصلة عنده في صحيحه.

ومن امثلته: قال في كتاب الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة ٤٤/٢:

قال أبوهريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أثقل الصلاة على المنافقين العشاء والفجر، وقال صلى الله عليه وسلم: لو يعلمون ما في العتمة والفجر.

فقد اسند الحديث الأول في ١٤٤/٢، في كتاب الصلاة باب فضل العشاء في جماعة، فقال: حدثنا عمر بن حفص، قال: حدثني ابي، قال: حدثنا الأعمش، قال: حدثني ابوصالح، عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء... الحديث.

واسند اللفظ الثاني في باب الاستهام في الأذان ٩٢/٢، فقال: حدثنا عبدالله بن يوسف، قال أخبرنا مالك، عن سُمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا.

الثاني: ما لم يخرجه متصلاً في صحيحه في موضع آخر، وعدد هذا النوع مائة وستون حديثا فقط. وهي محور حديثنا عن حكم المعلقات عند

البخاري، ويمكن أن نفرع هذا القسم إلى نوعين:

النوع الأول: ما علقه بصيغة التمريض: معرفة حكم هذا النوع متوقفة على البحث عن روايات أخرى لهذا الحديث في غير صحيح البخاري، وعلى ضوء هذه الروايات نحكم على الحديث، لأنها تكشف لنا حقيقة الجزء الساقط من السند. ومن حيث الواقع فإن هذا النوع قد يكون صحيحا، أو حسنا أو ضعيفا.

مثال الصحيح من هذا النوع: قول البخاري في كتاب الصلاة[1]: (ويذكر عن عبدالله بن السائب قال: قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع).

هذا الحديث علقه البخاري بصيغة التمريض (يذكر) وهو عند الامام مسلم في صحيحه، فهو صحيح، ويبدو أن البخاري لم يخرجه في صحيحه متصلا، لعدم توفر شروطه في هذا الحديث.

مثال الحسن من هذا النوع: قول البخاري في كتاب البيوع[2] (ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكْتَل). هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق عبدالله بن المغيرة عن منقذ مولى عثمان عن عثمان... الحديث. وعبدالله بن المغيرة صدوق. ومنقذ ثقة فالحديث حسن بسبب الحكم على عبدالله بن المغيرة.

مثال الضعيف من هذا النوع: قول البخاري في كتاب الوصايا:[3] (ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية). هذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق أبي اسحق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي. والحارث هذا ضعيف فيكون الحديث ضعيفا بسببه.

(١) كتاب الصلاة، باب الجمع بين السورتين في الركعة ٢/٢٥٥.
(٢) كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي ٤/٣٤٣.
(٣) كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) ٥/٣٧٧.

النوع الثاني: ما علقه بصيغة الجزم: حكم هذا النوع كما يلي:

الجزء الساقط من الإسناد: حكمه صحيح، لأن البخاري لا يستجيز أن يجزم بنسبة الحديث إلى من علقه عليه إلا إذا صح عنده هذا الجزء. وهذا عمل بقولهم من لم يسند فقد تكفل لك.

أما الجزء البارز من الإسناد فننظر:

فإن علقه على رسول صلى الله عليه وسلم فهو صحيح، لأن الجزء الساقط من السند هو السند كله وهو صحيح، وأما الجزء البارز فليس هناك مجال لوجود خلل في الحديث.

وإن علقه على الصحابي، فهو صحيح كذلك لذات السبب السابق. وأما إن علقه على من هو دون الصحابي، فنتوقف في الحكم على هذا الجزء البارز بعد معرفة أمرين هما: اتصال السند، وحال الرواة، فإن كان السند متصلا والرواة من رجال الصحيح، حكمنا على الحديث بالصحة وإلا فإنا نحكم على الحديث بالحسن أو بالضعف بحسب حاله.

ومعرفة اتصال السند وحال الرواة إنما تتم من خلال البحث عن روايات أخرى تكشف ذلك خارج صحيح البخاري.

مثال: الصحيح من هذا النوع: قول البخاري في كتاب الطهارة[1]: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله في كل أحيانه). فهذا حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه.

مثال: الحسن من هذا النوع: قوله في كتاب الطهارة[2] ايضا (وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم: الله أحق أن يستحيا منه من الناس). فهو حديث حسن أخرجه اصحاب السنن.

مثال: الضعيف من هذا النوع: قوله في كتاب الزكاة[3] (وقال طاوس قال

(١) كتاب الطهارة - باب تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت ١/٤٠٧.
(٢) كتاب الطهارة - باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة، ومن تستر فالستر افضل ١/٢٨٥.
(٣) كتاب الزكاة - باب العرض في الزكاة، ٣/٢١١.

معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب، قميص أو لبيس.. الحديث) فهذا الحديث اسناده إلى طاوس صحيح لأنه معلق بصيغة الجزم، وأما الجزء البارز فإن طاوس بن كيسان تابعي جليل، ولكنه لم يسمع من معاذ، فيكون في السند انقطاع. وهو سبب موجب لضعف الحديث.

*** هل يطعن في صحيح البخاري لوجود هذه المعلقات فيه؟:**

اتفق العلماء على أنه لا يعترض على البخاري ذلك، ولا يطعن فيه، لأن المعلقات ليست من موضوع الصحيح، فصحيح البخاري انما هو للأحاديث المسندة، والمعلقات ليست مسندة، ويفهم هذا من تسمية كتابه بالجامع الصحيح المسند، كما سبق بيانه.

من فوائد المعلقات:[1]

١ – تصريح الراوي المدلس بالسماع

مثاله: قال في كتاب الايمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ١/١٠٣: حدثنا مسلم بن ابراهيم، حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن انس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير... الحديث.

ثم قال: قال أبان، حدثنا قتادة، حدثنا انس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.... الحديث.

وذكر ابن حجر ان فائدة ايراد البخاري لهذا التعليق تصريح قتادة فيه بالتحديث عن أنس، ثم قال: فان قيل لم لم يكتف بطريق أبان السالمة من التدليس ويسوقها موصولة؟ فالجواب: أن أبان وإن كان مقبولا لكن هشام أتقن منه واضبط، فجمع المصنف بين المصلحتين.

٢ – بيان الاختلاف في اسم الراوي أو نسبه

مثاله: قال في كتاب الصلاة، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام

(١) ذكر الدكتور سعيد القزقي في مقدمته لكتاب تغليق التعليق ١/٣٠٥، فوائد اخرى.

٢/٣٣٤ حدثنا ابو الوليد، حدثنا ابراهيم بن سعد، حدثنا الزهري، عن هند بنت الحارث، عن ام سلمة، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيرا.

ثم قال: وقال ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، اخبرتني هند الفراسية.

وقال الزبيدي: اخبرني الزهري، أن هند بنت الحارث القرشية اخبرته، وكانت تحت معبد بن المقداد – وهو حليف بني زهرة.

وقال: شعيب: عن الزهري، حدثني هند القرشية.

وقال: ابن ابي عتيق، عن الزهري، عن هند الفراسية.

وقال الليث: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، عن امرأة من قريش.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وهذه التعاليق جميعها قصد بها بيان الاختلاف في هند ونسبتها، وان منهم من قال: الفراسية، ومنهم من قال: القرشية..... الخ.

خامسا: مناهج البخاري في التحويل[1] :

ورد التحويل في مائة وواحد وخمسين موضعا في صحيح البخاري، وهذا الرمز (ح) قد استخدمه عدد من العلماء غيره منهم الامام مسلم والترمذي وأحمد في مسنده وعبدالرزاق في مصنفه وغيرهم. ولكن العلماء اختلفوا في معنى هذا الحرف، وما هي الدلالة التي يرمز إليها ومن أهم هذه الآراء:

الرأي الأول:

ان هذا الحرف مأخوذ من كلمة تحويل، وذلك لتحول الراوي من اسناد إلى اسناد آخر، يلتقي مع الاسناد الأول.

(١) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر: د. أمين القضاة – التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه – مجلة دراسات الجامعة الأردنية ١٩٩٥.

وهذا هو رأي الجمهور، ومنهم ابن الصلاح، والكرماني، والقسطلاني والسخاوي[1]، والنووي[2]، وأشار إلى هذا الحافظ ابن حجر[3] وغيرهم. ويرى أصحاب هذا الرأي أنها تكتب حرف (ح) مهملة وتقرأ بلفظ (حا) مهملة ممدودة.

الرأى الثاني:

إن هذا الحرف هو اختصار لكلمة (.... الحديث) ومعنى ذلك إلى آخر الحديث[4]، وذلك عندما يريد الراوي أو المصنف أن يأتي بمتابعة للحديث الأول، فيذكر ذلك اختصارا.

وهذا هو رأي أهل المغرب – كما يقول السخاوي – ولذلك فهم يقولون حين الوصول إلى هذا الحرف (... الحديث).

أهداف البخاري من التحويل:

من خلال استعراض هذا المصطلح في صحيح البخارى، ودراسته، فإننا نستطيع ادراك أهدافه من ذلك، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الهدف الأول:

هو الاختصار، وهذا أمر موافق لمنهج البخاري العام في صحيحه، حيث أطلق على كتابه اسم (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

وقد ظهر هذا الاختصار في ثلاثة أحوال:

أ – اختصار جزء من السند ثم اختصار المتن كاملا. وذلك حينما يكون رمز التحويل بعد التابعي أو بعد من هو دون التابعي.

(١) الكرماني – عمدة القارىء شرح صحيح البخاري ١/٥٠.
(٢) النووي – مقدمة شرح صحيح مسلم – ١/٢٨.
(٣) ابن حجر – فتح الباري شرح صحيح البخارى – ١/٨٧.
(٤) السخاوي – فتح المغيث شرح الفية الحديث – ٢/٢١٨.

ب – اختصار المتن كاملا مع ذكر كامل السند. وذلك حينما يضع رمز التحويل بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو بعد الصحابي.

جـ – اختصار جزء من المتن، مع ذكر باقي ذلك المتن، ثم ذكر السند كاملا. وذلك حينما يضع حرف التحويل بعد جزء من المتن.

وكل ذلك وفق منهج دقيق سيأتي ذكره في موضعه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

الهدف الثاني:

التنبيه إلى أهمية هذه الطرق الأخرى، وهي عبارة عن متابعات، فإن البخاري لم يأت بها من أجل تقوية الحديث، أو بيان تعدد طرقه ومخارجه، أو غير ذلك من فوائد ذكر المتابعات فحسب. وإنما يلاحظ أنه يهدف إلى التنبيه إلى أهمية ذلك بالنسبة لقضايا السند ويمكن أن نلخص ذلك بما يلي:

أ – التعريف بأسماء بعض الرواة، الذين وقع اختلاف في أسمائهم.

ب – بيان صيغ الأداء الدالة على طرق التحمل، وبخاصة تلك التي ورد فيها التصريح بالسماع، من أجل اثبات الاتصال أو تأكيده.

جـ – اثبات سماع بعض الرواة الذين وصفوا بالتدليس.

د – إظهار من تدور عليه الرواية، بخاصة حينما تشمل بعض الروايات زيادة أو مخالفة، وذلك لتسهيل مهمة القارىء في الترجيح والاحتجاج والاستدلال.

هذا ويمكن ملاحظة هذه الأهداف، عند استعراض مناهج البخاري، من خلال عرض الأمثلة على كل منهج وحالة، في موضعه إن شاء الله تعالى.

شروط البخاري في التحويل:

ليس من السهل التعرف على شروط المصنف حينما لا نجده قد نص على ذلك في كتابه. ولكن الناظر في صحيح البخاري يمكنه أن يستخلص عددا من

هذه الشروط وسنحاول في هذه العجالة أن نقوم بهذا العمل من خلال استعراض الروايات التي ورد فيها التحويل. حيث تبين لنا أن للبخاري في ذلك شروطا ثلاثة هي:

الأول: استواء مراتب الرواة الذين حول أسانيدهم ومروياتهم، وبخاصة شيوخه وذلك لبيان أن هذه الروايات كلها من درجات عليا من الرواة. إلا في حالات قليلة جدا فقد كان يقرن الراوي بآخر تقوية له.

الثاني: تساوي المتون في المعنى، فقد يكون اختلاف في الألفاظ ولكن المعاني متقاربة.

أما إذا وجد اختلاف في المتن من حيث المعنى فقد لوحظ أن البخاري يلجأ إلى إحدى حالتين:

أ) أن يذكر سند الحديث، وجزءا من المتن – وهو الذي وقع فيه الاختلاف، ثم يضع حرف التحويل.

ب) أن لا يلجأ إلى التحويل اطلاقا، وإنما يذكر الحديث الآخر منفصلا عن الأول، سواء كان ذلك في الباب نفسه أو في أبواب أخرى.

الثالث: يشترط البخاري أن يكون الصحابي في الحديثين واحدا، وان كان التحويل بعد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعد ذكر جزء من المتن.

وهذا أمر بيّن، فإن كان التحويل قبل الصحابي، فلا يتصور إلا أن يكون الحديثان عن صحابي واحد.

وإن كان بعد الصحابي أو بعد ذكر جزء من المتن، فإن الهدف من التحويل هو بيان الاختلاف الوارد في الروايتين. ولا يعتد بذلك الاختلاف لغاية المقارنة، إلا إذا كان المخرج واحدا.

مناهج البخاري في التحويل:

بعد هذه الجولة التي طفنا خلالها بين الأحاديث التي سلك البخاري فيها مسلك التحويل، وبعد التعرف على أهدافه، وبيان شروطه، فإنه يجدر بنا أن

نقف على مناهجه في ذلك، ولا يخفى أهمية بيان هذا الأمر، من أجل أن تتكامل الصورة، ويتضح الأمر حول هذه الظاهرة الواردة في الصحيح من جهة، وحتى نتمكن من التعامل معه وسبر أغواره، والاستفادة منه من جهة أخرى.

ولقد وجدنا أن الأفضل في هذا، هو توضيح مناهج البخاري، والتعرف عليها، من خلال مواضع التحويل في الأسانيد، وهي خمسة مناهج كما ذكرنا سابقا.

الأول: ماكان التحويل فيه بعد ذكر جزء من المتن:

وعدد هذه المواضع في صحيح البخاري اثنا عشر موضعا بنسبة ٧,٩٤٪ ومن خلال استعراضها جميعا، فقد تبين أن منهج البخاري في ذلك هو: سوق الحديث بسنده حتى يصل إلى الموضع الذي يقع فيه اختلاف في المعنى بين الروايتين، سواء بلفظة أو جملة أو أكثر. بحيث تدل كل رواية على حكم مختلف عن حكم الرواية الأخرى. فكان يضع حرف التحويل بعد ذلك الموضع من المتن، للتنبيه على هذا الأمر. ومثال ذلك قوله[1] .

حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون، حدثنا عيسى بن يونس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «رخص النبي صلى الله عليه وسلم...»ح.

حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم اذن...» ح.

حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، قال حدثني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «ان العباس رضي الله عنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ليبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له».

(١) انظر: كتاب الحج – باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى. الأحاديث ذوات الأرقام: ١٧٤٣، ١٧٤٤ – ١٧٤٥.

ويلاحظ هنا اختلاف هذا الجزء من المتن

ففي الأول: رخص النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أشار ابن حجر إلى ذلك فقال[1] : (وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى، وأنه من مناسك الحج، لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة..) ولذلك فقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب المبيت بمنى، استدلالا بهذا الحديث.

وأما في الثاني: ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن، وكذلك في الثالث أن العباس استأذن.. والأذن لا يقتضي ترك الواجب بالرخصة. فإن الاستئذان من الأمراء مطلوب في كل مكان، وليس في منى خاصة.

الثاني: ما كان التحويل فيه بعد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم:

وقد بلغ عدد الأحاديث التي جاء فيها التحول في هذا الموضع أربعة وعشرين حديثا.

ويلاحظ أن منهج البخاري في ذلك هو وضع حرف التحويل حينما لا يكون في المتن كبير اختلاف، كما هو الحال في الموضع السابق، ولكن القضية متعلقة بالسند، وبخاصة عند الصحابي، ويكون ذلك في إحدى حالتين:

أ – اختلاف صيغة الأداء الدالة على طريقة تحمل الصحابي لذلك الحديث. كأن يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو رأيت، أو قال، أو كان، أو غير ذلك.

ومثال هذه الحالة قول البخاري[2] .

حدثني محمد بن المثنى، حدثني ابن أبي عدي، عن ابن عون، عن الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ح. وحدثنا علي بن عبدالله، حدثنا ابن عيينه، حدثنا أبو فروة، عن الشعبي، قال: سمعت النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ح.

(١) ابن حجر – فتح الباري – ٥٧٩/٣.
(٢) انظر: كتاب البيوع – باب الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات – الحديث رقم ٢٠٥١، ٢٩٠/٤.

وحدثني عبدالله بن محمد، حدثنا ابن عيينه، عن أبي فروة، قال: سمعت الشعبي، قال: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ح. حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي فروة، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهة. فمن ترك ما شُبِّه عليه من الإثم كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الاثم أوشك أن يواقع ما استبان. والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه».

ويلاحظ هنا أن صيغة الأداء في الأول: (سمعت)، وفي الثاني والثالث (عن) وفي الرابع (قال).

ب – أن تختلف صيغ الأداء بين التابعي والصحابي، وبخاصة فيما يظن أن فيه شيئا من الإرسال، أو التدليس، بحيث تصرح بعض الروايات بالسماع. مما ينفي الارسال أو التدليس ويؤكد السماع. ومثال ذلك قول البخاري[1]:

حدثنا اسحق، أخبرنا حبان، حدثنا همام، حدثنا قتادة، حدثنا أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ح.

وحدثنا هُدبة، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة).

فنلاحظ هنا أن قتادة متهم بالتدليس. ولذا فقد أورد الرواية الأولى وفيها تصريح قتادة بالسماع عن أنس، وأورد الثانية التي يروي فيها قتادة عن أنس بصيغة (عن).

ثم إنه لم يكتف بالأولى لأن الثانية أعلى من الأولى. أي أنه أورد الأولى لتصريح قتادة بالسماع، وأورد الثانية لعلوها.

(١) انظر كتاب الدعوات – باب التوبة – الحديث رقم (٦٣٠٩) – ١٠٢/١١.

الثالث: ما كان التحويل فيه بعد ذكر الصحابي:

وعدد الأحاديث في هذا الموضع سبعة وعشرون حديثا. ويلاحظ أن البخاري يفعل ذلك من أجل بيان أمر يتعلق باتصال السند لإزالة اللبس، أو لبيان الاتصال، وله في هذا الأمر ثلاثة مسالك:

أ – أن تكون إحدى الروايتين متصلة، والأخرى مرسلة، فيذكرهما معا، لإزالة اللبس.

فلو ذكر المتصلة، واكتفى بذلك، لتوهم بعض السامعين انه قد وصل المرسل. ولو ذكر المرسلة، وترك المتصلة لتوهم بعضهم، أنه قد أرسل المتصل. فكان ابتكار البخاري في ذلك، ذكر الروايتين معا مع وضع رمز التحويل، للتنبيه على ذلك.

ومثال هذا المسلك قوله[1]:

حدثنا سعيد بن عُفير قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبدالرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ح.

حدثني عبدالله بن محمد، حدثنا هشام بن يوسف، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين «كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه.. الخ الحديث».

نلاحظ أن علي بن حسين رضي الله عنه – وهو تابعي – يروي في الحديث الأول عن صفية رضي الله عنها أنها أخبرته. بينما في الحديث الثاني يروي مباشرة دون ذكر صفية، فهي مرسلة.

ب – أن يكون التابعي الذي يروي عن الصحابي، متهما بالتدليس، وهو ثقة. وقد روى بصيغة العنعنة. فكان البخاري يحرص أن يذكر الروايتين معا، لنفي التدليس واثبات الاتصال.

(١) انظر: كتاب الاعتكاف – باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، الحديث رقم (٢٠٣٨) – ٢٨١/٤.

ومثاله عند البخاري قوله[1]:

حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي، حدثنا عبد الأعلى، عن حميد، قال: سألت أنسا ح. حدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زياد، قال: حدثني حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه قال «غاب عمي أنس بن النضر عن قتال بدر فقال: يا رسول الله، غبت عن أول قتال قاتلت المشركين، لئن الله أشهدني قتال المشركين ليرينّ الله ما أصنع... إلى آخر الحديث..

ويلاحظ هنا أن حميد الطويل[2]– وهو ثقة مدلس. قد روى في الطريق الثاني عن أنس بصيغة (عن) وفي الأولى قال (سألت أنسا) وقد قدم البخاري الرواية الأولى على الثانية لثبوت التصريح فيها، بما يفيد سماع الحديث من حميد مباشرة، وقد وضع البخاري رمز التحويل اختصارا من جهة، ثم للتنبيه على ذلك الأمر الهام، من جهة أخرى.

جـ – أن يكون الحديث مرويا عن صحابي، رواه عن صحابي آخر، وذلك خشية الوقوع في الوهم – أو الالتباس.

ومثال ذلك قول البخاري[3]:

حدثني اسحاق بن ابراهيم، أخبرنا اسرائيل، عن أبي اسحاق، قال: أخبرني البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما ح. حدثنا عبدالله بن رجاء، حدثنا اسرائيل، عن أبي اسحاق، عن البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما قال «انطلقت فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه فقلت: لمن أنت؟ قال: لرجل من قريش. فسماه فعرفته».

نلاحظ هنا أن البراء بن عازب رضي الله عنه يروي عن أبي بكر رضي الله عنه.

وهذا مع ملاحظة بعض ما ذكر من مناهج أيضا، ذلك أن البخاري قد يجمع بين أكثر من منهج في آن واحد. ومن ذلك:

(١) انظر: كتاب الجهاد – باب ١٢ – الحديث رقم ٢٨٠٥ – ٢١/٦.

(٢) هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري (ت ١٤٢هـ). قال عنه ابن حجر: ثقة مدلس. انظر التقريب ترجمة رقم ٥٨٩.

(٣) انظر كتاب اللقطة – باب رقم ١٢ – الحديث رقم (٢٤٣٩) – ٩٣/٥.

* رواية أبي اسحق عن البراء بصيغة (حدثني) في الحديث الأول. وبصيغة (عن) في الثاني.

* أن الرواية الثانية أعلى من الرواية الأولى.

الرابع: ما كان التحويل فيه بعد ذكر التابعي:

وعدد الأحاديث في هذا الموضع خمسة وثلاثون حديثا، ومن خلال استعراض هذه الأحاديث، تبين أن للبخاري في ذلك مسلكين:

أ – أن يكون أحد الروايين عن ذلك التابعي، ليس بمستوى رجال البخاري، كأن يكون مقبولا أو فيه مقال. فكان البخاري يقرنه بمن هو ثقة، مثل محمد بن أبي عتيق،[1] وابن فرقد[2]، وغيرهما.

ومثال هذا قول البخاري[3]:

حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح. وحدثنا اسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة، أن عائشة رضي الله عنها أخبرته «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة ويقول: اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم. فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ يا رسول الله من المغرم؟ قال: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف».

وقول البخاري أيضا[4]:

حدثني اسحاق، حدثنا ابن نمير، أخبرنا هشام ح.

(١) هو محمد بن عبدالله بن أبي عتيق، قال عنه ابن حجر في التقريب: ١٨٠/٢ مقبول. وهذا الصنف عند ابن حجر من المرتبة السادسة. وهو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله حيث يتابع، وإلا، فلين الحديث. انظر مقدمة التقريب ٥/١.

(٢) هو عثمان بن فرقد العطار البصري. قال عنه ابن حجر في التقريب ١٢/٢: صدوق ربما خالف. قال عنه في فتح الباري ٤٠٧/٤: فيه مقال، قرنه البخاري بابن نمير.

(٣) انظر: كتاب الاستقراض – باب من استعاذ من الدين – الحديث رقم (٢٣٩٧) ٦٠/٥.

(٤) انظر كتاب البيوع – باب من أجرى أمر الانصار على ما يتعارفون بينهم – الحديث رقم (٢٢١٢) ٤٠٦/٤.

وحدثني محمد بن سلام، قال: سمعت عثمان بن فرقد، قال: سمعت هشام بن عروة، يحدث عن أبيه «سمع عائشة رضي الله عنها تقول: (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف)[1] أنزلت في والي اليتيم الذي يقيم عليه ويصلح في ماله: إن كان فقيرا أكل منه بالمعروف».

ب – أن يكون أحد الروايين عن التابعي قد ذكر اسمه مهملا غير منسوب، والآخر صرح باسمه ونسبته. وبخاصة إذا خشي المصنف وقوع الوهم لدى القارىء في اسم التابعي، لمشاركة غيره في هذا الاسم. مثل (سلمة بن كهيل)[2].

ومثال ذلك قول البخاري[3]:

حدثنا مسدّد، حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثني سلمة بن كهيل ح.

وحدثنا أبونعيم، حدثنا سفيان، عن سلمة، قال سمعت جندبا يقول «قال النبي صلى الله عليه وسلم – ولم أسمع أحدا يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم غيره، فدنوت منه فسمعته يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم – من سمّع سمّع الله به، ومن يُرائي يرائي الله به».

ونلاحظ هنا بأن البخاري لو اكتفى بالرواية الثانية – وهي أعلى – فربما وقع وهم في المقصود (بسلمة) لوجود عدد من التابعين بهذا الاسم. فحرص على ذكر الرواية الأولى التي جاء اسم سلمة مصرحا بنسبته، وهو سلمة بن كهيل.

وقد أشار ابن حجر إلى ذلك فقال[4] (والسند الثاني أعلى من الأول، ولم يكتف به مع علوه، لأن في الرواية الأولى مزايا... ومنها: نسبة سلمة شيخ الثوري، وهو سلمة بن كهيل).

(١) انظر كتاب المغازي – باب حجة الوداع – الحديث رقم (٤٣٩٩) – ١٠٥/٨.

(٢) هو سلمة بن كهيل الحضرمي. أبويحيى الكوفي، وهو من ثقات التابعين.

(٣) انظر: كتاب الرقاق – باب الرياء والسمعة – رقم الحديث (٦٤٩٩) – ٣٣٥/١١.

(٤) انظر: فتح الباري – ٣٣٦/١١.

الخامس: ما كان التحويل فيه بعد من هو دون التابعي:

وعدد الأحاديث في هذا الموضع ثلاثة وخمسون حديثا، وهي الأكثر عند البخاري.

ومن خلال استعراض هذه الأحاديث تبين لنا أن للبخاري في ذلك ثلاثة مسالك:

أ – أن يكون الحديث عند البخاري بروايتين احداهما عالية، والأخرى نازلة.

فكان يضع حرف التحويل عند نقطة الالتقاء، ثم يأتي بالطريق الآخر.

وإنما حرص على الاتيان بالطريق النازلة، لأنها في الغالب أقوى من الطريق العالية. ومثال ذلك قول البخاري[1]:

حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة ح. قال وحدثني بشر قال: حدثنا محمد، عن شعبة، عن سليمان، عن ابراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: لما نزلت (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيّنا لم يظلم؟ فأنزل الله (إن الشرك لظلم عظيم).

فالرواية الأولى يرويه عن شعبة أبو الوليد وهو الطيالسي ثقة ثبت. أما في الثانية فيرويه عن شعبة محمد – وهو ابن جعفر، الملقب بغُندَر – وهو أثبت الناس في شعبة. وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى[2].

ب – أن يروي الحديث عن اثنين من شيوخه، فاختلفت ألفاظهما فكان البخاري يذكر رواية الأول بلفظه في موضع، ثم يذكر في الموضع الآخر رواية الثاني بلفظه، ويسبقها بذكر جزء السند الذي سبق ذكره.

ومثال ذلك قوله[3]:

حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا هشيم ح.

وحدثني سعيد بن النضر، قال: أخبرنا هشيم، قال أخبرنا سيّار، قال حدثنا يزيد – هو ابن صهيب الفقير – قال أخبرنا جابر بن عبدالله أن النبي

(١) انظر: كتاب الإيمان – باب ظلم دون ظلم – رقم الحديث (٣٢) – ٨٧/١.
(٢) انظر – فتح الباري – ٨٧/١.
(٣) انظر – كتاب التيمم – باب رقم ١ – الحديث رقم (٣٣٥) – ٤٣٥/١.

صلى الله عليه وسلم قال: (أعطيت خمسا لم يُعطهنّ أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا، وطهورا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة).

فهذا هو لفظ شيخه سعيد بن النضر، وأما لفظ شيخه محمد بن سنان فهو في موقع آخر[1].

وقد صرح ابن حجر بهذا المنهج فقال[2] (... ثم ان سياق المتن لفظ سعيد، وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير، والله أعلم).

ويمكن ملاحظة ذلك في مواضع أخرى في صحيح البخاري[3].

جـ – أن تختلف صيغ الأداء بين الراويين اللذين يرويان عمن وضع عنده حرف التحويل.

ومثال هذا قول البخاري[4]:

حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام ح.

وحدثنا أبونعيم، عن هشام، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل).

قال ابن حجر[5]: (هشام هو الدستوائي في الموضعين وإنما فرقهما لأن معاذ: قال «حدثنا» وأبا نعيم قال «عن».

ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من المواضع في صحيح البخاري[6].

وهكذا نلاحظ أن هذه الظاهرة تدل على مدى دقة البخاري في التصنيف

(١) انظر – كتاب الصلاة – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا – رقم الحديث (٤٣٨) – ٥٢٣/١.
(٢) انظر: فتح الباري – ٤٣٦/١.
(٣) انظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: ١١٢١، ٢٧١٠، ٣٥٠٤، ٣٥٨٦، ٣٩٢٣، ٣٩٢٨، ٣٩٤٦ وغيرها.
(٤) انظر: كتاب الغسل – باب إذا التقى الختانان – رقم الحديث (٢٩١) ٣٩٥/١.
(٥) انظر فتح الباري – ٣٩٥/١.
(٦) انظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: ٨٦٧، ١٩٨٦، ٣٣٤٨، ٣٤١٢، ٤٠٠٣ وغيرها.

والترتيب، مع حرصه على افادة القارىء وتنبيهه إلى كثير من القضايا الدقيقة الهامة.

وتبين كذلك أن استعمال البخاري مصطلح التحويل (ح) يدل على استقرار هذا المصطلح قبله، وعلى ترسيخ البخاري لهذا الاصطلاح، مما يؤكد أن قواعد علوم الحديث وأسسه قد عرفت دلالاتها ومصطلحاتها قبل الامام البخاري، وأن البخاري أحد الأئمة الذين أسهموا في ترسيخها قبل أن تجمع علوم الحديث في مدوناتها، مما يزيد الباحثين ثقة بدقة عناية الأمة وعلمائها بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن ما ثبت عنه قد نقل إلينا نقلا دقيقا محررا على قواعد علمية ناضجة وأسس موضوعية، استقراها الباحثون من مدونات الحديث المتقدمة وكشفوا عن أسرارها وأبرزوا خصائصها مما يزيد المنصفين ثقة بمكانة السنة وبدقة حفظها ونقلها وتدوينها.

سادسا: لطائف في صحيح البخاري:

١ – أعلى أسانيد البخاري هي (الثلاثيات) وهي الأحاديث التي لا يكون في إسنادها بين البخاري وبين الرسول صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة رواة فقط. وتعد هذه الثلاثيات ميزة للإمام البخاري.

وبلغ عدد هذه الثلاثيات اثنين وعشرين حديثا رويت جميعها عن ثلاثة من الصحابة وهم: (أنس بن مالك (ت ٩٣هـ)، سلمة بن الأكوع (ت ٧٤هـ)، عبدالله بن بسر (ت ٨٨هـ. وقيل ٩٦هـ).

مثال: قال البخاري[1]: حدثنا المكي بن ابراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: (كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب).

٢ – أطول إسناد في صحيح البخاري هو سند (تساعي) أي بين البخاري وبين الرسول صلى الله عليه وسلم تسعة رواه، فهو إسناد نازل. لأن متوسط أحاديث صحيح البخاري خماسية.

وهذا الاسناد هو قول البخاري[2]:

(١) كتاب الصلاة – باب وقت المغرب ٢/٤١.

(٢) كتاب الفتن – باب يأجوج ومأجوج (٢٨) – حديث رقم ٧١٣٥.

حدثنا اسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن زينب ابنة أبي سلمة حدثته، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينت ابنة جحش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوما فزعا يقول: (لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه – وحلق باصبعه الابهام والتي تليها – قالت زينب ابنة جحش فقلت يا رسول: أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال نعم، إذا كثر الخبث).

٣ – أكثر سند ذكرا لأسماء الصحابة عند البخاري، فيه أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم، وهو قول البخاري[1]: (حدثنا أبواليمان قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني السائب بن يزيد، أن حويطب بن عبد العزى أخبره، أن عبدالله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت بلى... الحديث).

فالصحابة هم: السائب، وحويطب، وعبدالله السعدي، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين.

(١) كتاب الأحكام – باب رزق الحاكم والعاملين عليها (١٧ – حديث رقم ٧١٦٣).

المطلب الرابع

ما وجِّه لصحيح البخاري من نقد، وجواب ذلك

ليس من عمل يقوم به البشر إلا ويمكن أن يعتريه النقص، فالكمال المطلق لله عزوجل، وصحيح البخاري بهذه الصورة التي تراها هي عمل البشر، ولا ندعي له الكمال، فهذا الكتاب قد بلغ بحسن ترتيبه وتبويبه، ودقة تنسيقه مبلغا رفيعا كما رأينا. ولكن ربما تختلف وجهات النظر لدى بعض المحدثين فقد يرون في صحيح البخاري عيبا أو نقصا، أو إخلالا بالشروط. ومن هنا فقد وجهت بعض الانتقادات لصحيح البخاري، وقد أجاب العلماء عن هذه الانتقادات ومن أهمها:

١ – انتقد الدارقطني عددا من الأحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، وقد بلغت هذه الأحاديث مائة وعشرة أحاديث. ولاشك أن انتقاد الدارقطني له مكانة هامة عند العلماء. فالدارقطني إمام في العلل. ومتخصص في هذا المجال، وله باع طويل فيه، ظهرت من خلال مصنفاته: كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وكتاب التتبع، وكتاب السنن الذي اشتمل على بيان علل عدد من الأحاديث النبوية.

إلا أن انتقاد الدارقطني هذا لم يُسلَّم به العلماء، فناقشوه في ذلك وأجابوا على نقده وردوه. وممن أجاب على ذلك الامام النووي في مقدمة شرحه على البخاري، والحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري[1]. حتى أن ابن حجر قد تناول هذه الأحاديث حديثا حديثاً، وأجاب عليها بطريقة علمية لا نظير لها مرتبه على الأبواب بحسب ورودها في الجامع الصحيح[2].

وأما الجواب الاجمالي على ذلك فيمكن أن نلخصه بما يلي:

أ – قال النووي: ان هذا الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة

(١) انظر ابن حجر – هدي الساري – ص ٣٤٦.
(٢) انظر تفصيل ذلك: هدي الساري – ص٣٤٨ – ٣٨٣.

جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم أ.هـ.

ومن هذه القواعد، الأخذ بقاعدة الجرح مقدم على التعديل دون قيود أو شروط. ذلك أننا لو أخذنا بهذه القاعدة دون قيود أو شروط فلا يكاد يسلم أحد من المحدثين حتى من كبار المحدثين ومشاهير الثقات. ولكن هذه القاعدة مقبولة ضمن شروط بحثها العلماء في كتب علوم الحديث.

وبناء على ذلك فإذا بطلت القاعدة التي بني عليها ذلك النقد فقد بطل ذلك النقد من أساسه. فما بني على خطأ فهو خطأ.

ب – أن هذه الأحاديث المنتقدة، لم يطعن فيها لأنها غير صحيحة، ولكن هذا الطعن على اعتبار أنها لم يتحقق فيها شرط البخاري، فهي صحيحة ولكنها ليست بمستوى أحاديث صحيح البخاري. فقد رويت هذه الأحاديث بطرق متعددة عند غير البخاري ومنهم الإمام مسلم الذي شاركه في اخراج اثنين وثلاثين حديثا منها.

ومن المُسلّم به عند الجمهور أن أعلى درجات الصحة هي الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم.

جـ – لقد وافق كبار أئمة هذا العلم، الإمامَ البخاري في جميع أحاديث كتابه دون استثناء، ومنهم: علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي[1]، وهما إمامان في العلل ومن شيوخ البخاري. وكذلك أبو زرعة الرازي. وبهذا فإن موافقة هؤلاء العلماء البخاري على صحة أحاديثه هي أولى بالقبول والأخذ من رأي واحد وهو الدارقطني.

٢ – انتقد البخاري أنه أخرج أحاديث في أسانيدها عدد من الرواة المتكلم فيهم وهم ليسوا من رجال الطبقتين الأولى والثانية – كما سبق ذكره في شروط البخاري وهذه مخالفة لشرط البخاري، ويمكن أن تنزل به عن المستوى المطلوب.

(١) هدي الساري – ص٣٤٧.

ويمكن أن نجيب على ذلك بما يلي:

أ – لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن شرط البخاري متحقق بنسبة ٩٧,٤٣٪ على وجه اليقين[1].

وأما النسبة الباقية وهي ٢,٥٧٪ فإن العلماء قد اختلفوا في أمرهم فهناك من وثقهم، وهذا يعني أن القدح فيهم ليس ثابتا ولا مسلما به، ومما يشهد لهذا ما ذكره ابن حجر في الدفاع عن هؤلاء الرواة في مقدمة (هدي الساري) حيث خصص الفصل التاسع لذلك الأمر، مما يزيل تلك الشبهة عنهم.

ب – ان اخراج البخاري لأحاديث هؤلاء الرواة، هو بحد ذاته توثيق لهم، ذلك أن البخاري عالم مقدم في الجرح والتعديل، وله مصنفاته المعروفة في هذا المجال. فإذا وقع تعارض بين قول بعض علماء الجرح والتعديل، وبين فعل البخاري فليس قولهم أولى بالأخذ من فعل البخاري أو قوله. ولذلك كان بعض العلماء يقول في الرجل الذي يخرج له البخاري في الصحيح: (هذا جاز القنطرة) يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

جـ – إن هؤلاء الرواة لم يخرج البخاري كل أحاديثهم، بل أخرج لأكثرهم حديثا أو حديثين، أو أخرج عنهم ما توبعوا في رواياتهم وفي هذا دلالة على أن البخاري كان يقوم بفحص أحاديث هؤلاء الرواة، فمن وجده ضبط حديثه، قبله ووضعه في صحيحه.

ذلك أن هؤلاء الرواة قد تكلم فيهم العلماء من جهة ضبطهم لا من جهة عدالتهم، وهذا يعني أن عدم اتصافهم بتمام الضبط جعلنا نحكم على أحاديثهم – بالجملة – أنها دون رتبة الصحيح. لأن خفة الضبط تثير لدينا شبهة في ضبطهم لأحاديثهم. ولكن بعد السبر والفحص إذا ثبت أن حديثا أو أكثر من تلك الأحاديث قد ضبطه صاحبه – من خلال مقارنته بروايات الثقات

(١) انظر: د. أمين القضاة – د. شرف القضاة – قياس شرط البخاري في الطبقات – ص١٣٥ – ١٣٦.

– فإن الشبهة تكون قد زالت، وعندها يمكن أن يكون حكم هذا الحديث بالذات مختلفاً عن سائر أحاديث ذلك الراوي.

د – أن بعض هؤلاء الرواة قد أخرج لهم البخاري مقرونا بغيره، مثل محمد بن أبي عتيق، وعبدالملك بن ابراهيم الجدي، وهذا أيضا يؤكد لنا سلامة منهج البخاري، فقد كان يحتاط لنفسه في حال وجود أدنى شك في رواية أحد هؤلاء الرواة. والله أعلم.

* * *

المبحث الثاني
الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه
وفيه مطالب

المطلب الأول: تعريف بالإمام مسلم (اسمه، نسبه، عائلته، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه، رحلاته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، مصنفاته، وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح مسلم (تسمية الكتاب، الباعث على تصنيفه، موضوعه، مقدمته، وترتيبه، أقسام الحديث عند مسلم، عدد أحاديثه، رواته، شروحه).

المطلب الثالث: أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه.

١ – أقسام الحديث عنده.

٢ – شروط مسلم في صحيحه.

المطلب الرابع: مناهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد.

أ – منهجه في الاختصار ومسالكه في ذلك.

(التحويل – الجمع بين الشيوخ، الاشارة إلى باقي الاسناد، والاشارة إلى باقي المتن).

ب – منهجه في التكرار وشروط ذلك.

جـ – منهجه في التفريق بين صيغ الأداء.

د – منهجه في التعريف باسم الراوي.

هـ – منهجه في الفقه ومتن الحديث.

المطلب الخامس: مناهجه في الفقه ومتن الحديث.

أ – ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون.

ب – الاشارة إلى متون الحديث الأخرى.

جـ – تحديد صاحب اللفظ.

المطلب السادس: مناهجه في رواية الأحاديث غير المتصلة.

أ – الأحاديث المعلقة.

ب – الأحاديث المنقطعة.

المطلب السابع: ما وجه لمسلم من نقد والجواب على ذلك.

المطلب الثامن: الموازنة بين صحيحي البخاري ومسلم.

المطلب الأول
تعريف بالإمام مسلم

اسمه ونسبه وعائلته: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، وكنيته أبوالحسين.

ينسب إلى قبيلة بني قشير، وهي قبيلة من العرب معروفة[1]، ولذلك فهو عربي الأصل والنسب[2]، وأما نسبته الأخرى فهي نيسابوري نسبة إلى بلده نيسابور، وهي إحدى بلدان خراسان.

وقد نشأ الامام مسلم في بيت علم وجاه، مما ساعده على الاقبال على العلم وهو صغير، والتفرغ به وهو كبير.

فقد ذكر الحاكم[3] أن مسلما كان صاحب متجر في بلدته نيسابور، وكانت له مزارع في بعض نواحي نيسابور حيث كان معظم معاشه منها، وأما وصفه فقد قال الحاكم: (سمعت أبا عبدالرحمن السلمي يقول: رأيت شيخا حسن الوجه والثياب، عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل هذا مسلم. فتقدم أصحاب السلطان، فقالوا قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين، فقدموه في الجامع، فكبر، وصلى بالناس[4]).

وقد ورد في وصفه أنه كان تام القامة، أبيض الرأس واللحية[5].

وأما أسرته فلم يرد لذلك ذكر إلا ما روي عن الحاكم أنه قال (رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره[6]).

مولده ونشأته: ولد الإمام مسلم سنة ست ومائتين (٢٠٦هـ) وقيل (٢٠٤) وقيل (٢٠٢هـ) والأول أرجح بدليل أن مسلما توفي سنة (٢٦١هـ) اتفاقا

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٨٩/٢.
(٢) النووي – مقدمة شرح مسلم – ص١٠ وانظر ايضا: ابن الصلاح – صيانة صحيح مسلم – ص٥٥.
(٣) الذهبي – سير أعلام النبلاء – ٥٧٠/١٢ (بتصرف).
(٤) المرجع السابق نفسه ص٥٦٦.
(٥) المرجع السابق نفسه ص٥٧٠.
(٦) المرجع السابق نفسه ص٥٧٠.

ونص الحاكم على أنه كان ابن خمس وخمسين، فيكون مولده سنة ست ومائتين[1]. وقد بدأ بطلب العلم مبكرا، فكان أول سماعه سنة (٢١٨هـ) من يحيى بن يحيى التميمي[2]. وعن عدد آخر من شيوخ بلده.

رحلاته: كانت أولى رحلاته سنة (٢٢٠هـ) إلى الحجاز، فقد حج وهو أمرد – كما يقول الذهبي – فسمع بمكة من القعنبي، ثم عاد إلى وطنه. وتذكر كتب التراجم أنه رحل بعد ذلك بسنوات قبل سنة (٢٣٠هـ) رحلة واسعة شاملة طاف فيها الأمصار الاسلامية، وأخذ العلم عن عدد كبير من الشيوخ في العراق والشام والحجاز، ومصر، وغيرها[3]. فحفظ من ذلك عددا كبيرا من الأحاديث حتى صار من الحفاظ المتقنين.

شيوخه: أخذ الإمام عن عدد كبير من الشيوخ، وقد شارك البخاري في كبار شيوخه مثل يحيى بن يحيى، وعلي بن المديني، واسحق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن الجعد، وكان من شيوخه كذلك الامام أحمد بن حنبل، والامام البخاري – ولم يخرج عنه في صحيحه –، وأبوبكر بن شيبة – صاحب المصنف وغيرهم. وقد بلغ عدد شيوخه الذين أخرج عنهم في صحيحه مائتان وعشرون (٢٢٠) شيخا[4].

تلاميذه: لقد بلغت شهرة الإمام مسلم الآفاق في الحفظ والاتقان، وعلو الرواية، فأقبل عليه طلبة العلم، ورواة الحديث يسمعون منه، فكان منهم كثير من مشاهير هذا العلم، منهم الامام أبوعيسى الترمذي، وابن أبي حاتم، وأبوبكر بن خزيمة، وعلي بن الحسن الهلالي – وهو أكبر منه – والحافظ أبوعوانة. وغيرهم كثير[5].

مكانته العلمية: احتل الإمام مكانة عالية بين علماء هذا الفن، فهو صنو

(١) انظر: د. نور الدين عتر – جامع الترمذي والموازنة – ص٤٢.
(٢) الذهبي – سير أعلام النبلاء – ص٥٥٨.
(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، وتاريخ بغداد ١٠٠/١٣.
(٤) الذهبي – ص٥٦١.
(٥) المرجع السابق ص٥٦٢، وتاريخ بغداد ١٠١/١٣، وتهذيب التهذيب ١٢٦/١٠.

البخاري، في الحفظ وقوة الذاكرة، وسعة العلم، يقول عنه النووي: (هو أحد أعلام هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والاتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان[1]).

قال محمد بن بشار – شيخ البخاري –: (حفاظ الدنيا أربعة: أبوزرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبدالله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن اسماعيل ببخارى[2]).

مصنفاته: كان للامام مسلم باع طويل في التأليف بمختلف أنواع الحديث وعلومه، فقد ترك لنا عددا من هذه المصنفات منها: كتابه الصحيح، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب الوحدان، وكتاب الطبقات. وغيرها[3]. إلا أن أكثر هذه الكتب قد فقدت، ولكن آثارها موجودة من خلال نقول العلماء الذين جاءوا فيما بعد.

وفاته: توفي الامام مسلم – رحمه الله – آخر شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ) وهو ابن خمس وخمسين سنة. ودفن بنيسابور ويروى[4] أنه عقد لمسلم مجلس مذاكرة. فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار لا يدخل أحد منكم... وبقي طول ليله يبحث عن الحديث حتى وجده في الصباح.. وكان ذلك آخر أيامه – رحمه الله.

كتاب مسلم
١ـ اسمه الجامع
٢ـ اسمه المسند الصحيح
٣ـ اسمه الصحيح

(١) مقدمة شرح مسلم – ص١٠.
(٢) سير اعلام النبلاء – ص٥٦٤.
(٣) المرجع السابق نفسه ص٥٧٩، ومقدمة شرح النووي على مسلم ص١٠.
(٤) سير اعلام النبلاء /٥٦٤.

المطلب الثاني
تعريف عام بصحيح مسلم

تسمية الكتاب: اختلفت عبارات العلماء في التعبير عن كتاب مسلم وتسميته على ثلاثة آراء:

الأول: اسمه الجامع، فقد وردت عبارات بعض العلماء حين الفراغ من قراءة كتاب مسلم قوله (قرأت بحمدالله جامع مسلم). وكذلك أورده صاحب كشف الظنون في حرف الجيم وعبر عنه بالجامع[1].

وواقع الكتاب أنه مرتب على أبواب الفقه، وشامل لأبواب الدين الرئيسية.

الثاني: اسمه المسند الصحيح، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام مسلم نفسه فيما رواه الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم أنه قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[2]). ولم ترد هذه التسمية في مقدمة مسلم لصحيحه، ولا في غيرها من المواضع.

ومعنى المسند في هذا الموضع هو الحديث المتصل (ذو الاسناد) إلى رسول الله صلى اله عليه وسلم.. وهذا واقع كتاب مسلم.

الثالث: اسمه الصحيح، وينسب إلى صاحبه فيقال: صحيح مسلم، وهذه هي التسمية المشهورة بين الناس. وغالبا ما يعبر العلماء عنها في كتبهم. وهذا هو واقع كتاب مسلم فهو صحيح بلا خلاف يعتد به بين أهل الحديث. وسنتعرض لهذا في حينه ان شاء الله.

الباعث على تصنيفه: لقد صرح الامام مسلم في مقدمة صحيحه بذلك[3]، ويفهم من كلامه أنه استجاب لطلب بعض أصحابه، فوضع هذا الكتاب ليكون

(١) صديق حسن خان – الحطة في ذكر الصحاح الستة – ص٦٧.
(٢) مقدمة النووي في شرح مسلم – ص١٥.
(٣) مقدمة مسلم على صحيحه ص٤٥ – ٤٩.

بين أيد الناس حتى يصونهم عن القصاص وجهلة المتصوفة، الذين كانوا يشغلون الناس بالمناكير، والأساطير، ويتركون الأخبار الصحيحة المشهورة. فقد أراد مسلم – رحمه الله – أن يحارب الخطأ بإيجاد الصواب بدلا منه.

وقد وافق هذا رغبة عند الإمام مسلم بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه، بحيث يضعها بين يدي العلماء ليسهل عليهم الرجوع إليها والاستدلال بها في مسائل الفقه والأحكام الشرعية.

ويبدو أن صحيح البخاري في نظر مسلم لم يكن يفي بالغرض، وذلك لتفريقه الحديث على أبواب متعددة في صحيحه، مما يجعل الكشف عنه صعبا وبخاصة عند محاولة التعرف على الروايات المتعددة لأجل المقارنة. ولذلك كان منهج مسلم – كما سنرى – أنه وضع جميع طرق الحديث عنده في مكان واحد، ولا شك أن هذا يسهل على الباحث كثيرا.

وهذا يؤكد ما ذكرناه فيما سبق أن العلوم إنما تنشأ نتيجة الحاجة البشرية إليها، فكلما جدت الحاجة في أمر نهض من العلماء المتخصصين من يقوم بهذه المهمة، ويسد هذه الحاجة.

موضوع الكتاب: إن الموضوع العام لهذه المصنفات هو جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن الهدف الذي يريده المصنف، والأمر الذي يركز عليه بالدرجة الأولى هو الذي يمكن أن يكشف عن موضوع الكتاب.

١ – **الحديث الصحيح:** فقد كان الموضوع الأول الذي أراد أن يضمنه كتابه هو ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو واقع الكتاب فإن كل ما فيه صحيح. كما صرح هو بذلك، وقد نص العلماء أيضا على هذا الأمر.

٢ – **الفقه:** لقد ظهر اعتناء الإمام مسلم بأمور الفقه من خلال الأمور التالية:

أ – ترتيب كتابه على الأبواب الفقهية ورؤوس المسائل، وكأنه بهذا يجمع

الأحاديث الواردة في مسائل الفقه حتى يمكن الفقيه من الاستنباط والاستدلال. وهذا يدل على دقة في فهم قضايا الفقه، والاحكام الشرعية.

ب – ايراد الروايات المتعددة المشتملة على ألفاظ مختلفة، أو المتضمنة زيادات. قد تفيد الفقيه كذلك، وتجعل أمر الاجتهاد والنظر في الأدلة ميسورا.

٣ – **الصناعة الاسنادية:** وهذا هو الغالب في موضوع الكتاب، فقد برزت عناية مسلم بصناعة الأسانيد، فعني بها من حيث الترتيب، وجمع الطرق، وجمع الشيوخ وتحويل الأسانيد، بحيث استطاع أن يجمع بين الاختصار والاستيعاب بطريقة فنية مبتكرة – كما سنرى ذلك في مناهجه – وعني كذلك بالمتابعات والشواهد، وتضمين الصحف وغير ذلك من فنون هذا العلم.

٤ – **علوم الحديث:** وقد ظهر هذا جليا من خلال مقدمته التي احتوت على عدد كبير من مسائل هذا العلم، وكذلك منهجه في التفريق بين صيغ الأداء، ومنهجه في الرواية المشتملة على العنعنة وغير ذلك.

ويمكن أن نلخص موضوع صحيح مسلم بجملة واحدة فنقول: (إن موضوعه هو الحديث الشريف صناعة وفقها).

مقدمته وترتيبه: لقد برع الإمام مسلم في ترتيب كتابه، بحيث ظهر من خلال ذلك، اتباعه منهجا علميا سليما، وفق ترتيب منطقي دقيق.

وقد ظهر ترتيب مسلم لكتابه من خلال ما يلي:

أ – ترتيب موضوعات كتابه وفق العناوين الرئيسية لأمور الإسلام، بنسق دقيق، حيث بدأ بكتاب الإيمان، على اعتبار ان الإيمان هو أصل قبول العمل، وعليه يبنى.

ثم ختم كتابه بكتاب التفسير. وقد بلغ عدد كتبه (٥٤) كتابا.

ب – ترتيب أبواب كل كتاب على أبواب الفقه ترتيبا دقيقا محكما، فهو وإن لم يترجم لهذه الأبواب، إلا أنها كانت مرتبة مما سهل على من بعده وضع

تراجم لهذه الأبواب، دون اخلال بترتيب الأحاديث.

جـ – ترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد، فقد بدأ مسلم في كل باب بالحديث الأصل، وهذا لا يكون راويه – في الغالب – إلا من أهل الطبقة الأولى، وهو أقوى الأحاديث عنده في الباب – ثم يضع بعده الأحاديث الأخرى التي قد تكون مثله أو أقل منه رتبة.

د – مراعاة ترتيب الأحاديث بحسب الألفاظ، فكان يذكر الأحاديث التي تشمل أتم الروايات وأكثرها دلالة على المعنى، ثم يتبعها الروايات الأخرى على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان زياداتها، واختلاف ألفاظها، كل ذلك وفق نسق دقيق ومنهج منظم.

عدد أحاديث الصحيح:

وردت عبارات عن المتقدمين كابن الصلاح والنووي وغيرهما أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وعشرة آلاف حديث بالمكرر. ويبدو أن هذا العدد تقريبي وليس دقيقا.

وبعد ظهور الطبعات المحققة والمرقمة لصحيح الامام مسلم، فإن الخوض التقريبي في هذا لا يجدي، بعد أن حصر العدد بشكل دقيق. فإن عدد أحاديث الصحيح بدون المكرر هو (٣٠٣٠) ثلاثة آلاف وثلاثون حديثا. وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا (٧٢٧٥) والله أعلم.

وقد ورد عن الامام مسلم أنه قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)[1]. وقد ورد عنه أنه قال: ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ها هنا[2].. وقد استغرق في تصنيف كتابه حوالي ست عشرة سنة.

(١) انظر مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم – ص١٥.
(٢) المرجع السابق نفسه ص١٦.

رواته:

روى الصحيح عن مسلم عدد من العلماء من تلاميذ الامام، ومن أشهر هذه الروايات:

أ – رواية أبي اسحق ابراهيم بن محمد بن سفيان (ت ٣٠٨هـ). فقد روى الصحيح عن الامام مسلم، وهذه الرواية هي المشهورة في بلادنا منذ زمن بعيد كما قال النووي[1].

ب – رواية أحمد بن علي القلانسي وهي الرواية المنتشرة في بلاد المغرب العربي[2].

ولم نر أحدا من العلماء في المشرق أو في المغرب ذكر فرقا بين الروايتين مما يثبت اتفاق الروايتين والله أعلم.

شروحه:

لقد اعتنى علماء المسلمين بصحيح مسلم عناية فائقة، تتناسب مع مكانته بين كتب السنة، وأهميته بين الناس، وكان من اعتنائهم به أن عكفوا على شرحه، وبيان قضاياه في جميع مجالات الحديث مما يحتاج إليه، من حيث ضبط الألفاظ، وتفسير الغريب، وبيان اختلاف الروايات، واعراب، واستنباطات فقهية، وفوائد متعددة أخرى. ومن أهم هذه الشروح وأشهرها:

١ – المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج – للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). وهو شرح قيم مطبوع بذيل الصحيح في ثمانية عشر جزءا، كل جزئين أو ثلاثة منها بمجلد واحد. وهو أكثر هذه الشروح انتشارا في بلاد المشرق.

٢ – المُعْلِم بفوائد مسلم – لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ) وهو من علماء المغرب العربي، مالكي المذهب، وقد اعتنى بكتابه

(١) المرجع السابق نفسه ص١١.
(٢) ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص١٠٩.

هذا عناية فائقة في مجال ابراز فوائد الحديث، وفصل في ازالة ما يبدو فيه أشكال في بعض الأحاديث أو تعارض حسب الظاهر، ولذلك فهو يعد من مراجع (مختلف الحديث) وحرر بعض المسائل الفقهية، ولكن صدرت منه بعض الاستنباطات الغريبة، والآراء الشاذة، انتقده العلماء فيها. وهو شرح مشهور في المغرب أكثر من شهرته في بلادنا. وقد طبع في ثلاثة مجلدات بدار الغرب الاسلامي، وبتحقيق الشيخ الشاذلي النيفر رحمه الله تعالى.

٣ – إكمال المعلم بفوائد مسلم – للقاضي عياض بن موس اليحصبي المالكي (ت ٥٤٤هـ) وقد أكمل فيه شرح المازري، وتعقبه في كثير من المسائل، فهو ابن المذهب، وله تعليقات مفيدة وبخاصة في مجال الفقه والأحكام الشرعية. ولا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخ خطية في بعض مكتبات العالم، وقد طبع منه مجلدان بتحقيق الدكتور الحسين بن محمد شواط.

٤ – الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج – لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). وقد ذكر له مقدمة مفيدة بين فيها شرط مسلم ومصطلحه وبعض قضايا الرواة. وهو شرح لطيف مختصر، اعتنى فيه بضبط الألفاظ وتفسير الغريب، وبيان وجوه الاعراب وقضايا البلاغة. وقد طبع في القاهرة في ستة مجلدات.

٥ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للامام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦)، وهو من الشروح المهمة للصحيح، واعتنى فيه مؤلفه بشرح الكلمات الغريبة، وحلّ كثيراً من الألفاظ والأحاديث المشكلة، وأزال ما بينها من تعارض في الظاهر. وقد طبع في سبعة مجلدات وصدر عن دار ابن كثير بدمشق.

شروح مسلم
١ – المنهاج في شرح صحيح مسلم للامام النووي
٢ – المعلم بفوائد مسلم محمد المازري
٣ – إكمال المعلم للقاضي عياض
٤ – الديباج السيوطي

المطلب الثالث

أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه

١ – أقسام الحديث:

نص الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[1] أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، وهم من أهل الاستقامة في الحديث.

القسم الثاني: ما رواه المستورون المعروفون بالصدق ولكنهم متوسطون في الحفظ والاتقان.

القسم الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون ومن يغلب على حديثه المنكر.

وقد صرح الامام مسلم بعد ذكره لهذه الأقسام أنه يبدأ بذكر أحاديث القسم الأول، ثم يتبعه أحاديث القسم الثاني، وأما أحاديث الصنف الثالث فإنه لا يعرج عليها، ولا يتشاغل بتخريج حديثهم.

ومع هذا التصريح فقد اختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم على النحو التالي:

رأي الحاكم والبيهقي[2]: أن الامام مسلماً كان يريد أن يصنف في أحاديث الأصناف الثلاثة، فشرع في أحاديث الصنف الأول، فعاجلته المنية قبل أن يخرج القسم الثاني وبناء على هذا الرأي فإن أحاديث الصحيح، هي أحاديث القسم الأول.

رأي القاضي عياض: أن مسلماً قد أخرج أحاديث القسم الأول، ثم أتبع ذلك بأحاديث القسم الثاني على سبيل المتابعات والشواهد، ثم ذكر أخيرا بعض أحاديث الطبقة الثالثة. وبذلك أتى بأحاديث الأقسام الثلاثة[3]. ولكنه طرح أحاديث طبقة رابعة وهم من اتفق الأكثر على تهمته ونكارة حديثه.

(١) انظر نص مسلم في المقدمة ص٥٠.
(٢) انظر: مقدمة النووي على مسلم – ص٢٣.
(٣) المرجع السابق نفسه ص٢٣.

رأي ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلما صنف ثلاثة كتب، جعل في كل كتاب منها أحاديث قسم من هذه الأقسام. وصحيح مسلم هو الأول منها. وبناء على ذلك فإن للإمام مسلم كتابين آخرين. وهذا لم يقل به أحد غير ابن سفيان.

ولكن إذا رجعنا إلى واقع صحيح مسلم الذي بين أيدينا فإننا نلاحظ أنه قد أخرج أحاديث القسم الأول في بداية كل باب ثم أتبعه بأحاديث من نفس الدرجة أو من أحاديث الصنف الثاني على سبيل المتابعات والشواهد.

أما الصنف الثالث فليس له وجود إلا نادرا، وقد كان الإمام مسلم يأتي بأحاديثهم: إما لأن رواياتهم عالية، مثل بعض أحاديث سويد بن سعيد أو أن في روايته زيادة وقد شارك الثقات في بعض ما رواه[1]، فيذكر حديثهم لهذه الفائدة في الزيادة.

ومع ذلك فقد كان الإمام مسلم يحرص دائما أن يأتي بروايات أخرى تؤيد روايات هذا النوع. والله أعلم.

٢ – شروط مسلم في صحيحه:

لم ينص الإمام مسلم صراحة على شروطه، ولكنه أشار إلى بعض هذه الشروط، وذكر العلماء بعضها من خلال منهجه في الصحيح ومن ذلك:

أ – أن يكون الحديث صحيحا، مستوفيا جميع شروط الحديث الصحيح، وإلى هذا الشرط أشار ابن الصلاح بقوله[2]: (شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ والعلة.. وهذا حَدُّ الصحيح). أي تعريف الصحيح وواقع كتاب مسلم يشهد له بتوفر هذا الشرط.

ب – أن يكون رجال الاسناد من الطبقة الأولى والثانية[3]. وأما الطبقة الثالثة فكان مسلم يروي عن رجالها انتقاء، وهو بهذا يختلف عن البخاري الذي

(١) من كلام مسلم في مقدمته ص٥٨.
(٢) مقدمة ابن الصلاح – ص، وانظر مقدمة شرح النووي علي مسلم ص١٥.
(٣) انظر ذكر هذه الطبقات في شروط البخاري ص٣٥ من هذا الكتاب.

كان يروي عن رجال الطبقة الأولى، وأحيانا ينزل إلى الثانية فيأخذ منها انتقاء. وإلى هذا الشرط أشار الحازمي[1] حيث قال: (.. وقد يخرج البخاري عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة..) وقد صرح الإمام مسلم نفسه بهذا في مقدمته، حينما ذكر الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها.

جـ – اشترط الامام مسلم في الحديث المعنعن (الذي يرويه الراوي عمن فوقه بصيغة عن) أن يتعاصر الراويان. واكتفى بذلك بل إنه قد انتقد من يشترط في ذلك ثبوت اللقاء. وهذا الشرط يوضح فرقا آخر في الشروط بين مسلم والبخاري الذي يشترط ثبوت اللقاء كما سبق ذكره[2].

د – ذكر بعض العلماء أن مسلما اشترط في الحديث حتى يخرجه في صحيحه أن يكون مجمعا عليه، واستنبطوا ذلك من قوله (ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هنا، وإنما وضعت هاهنا ما اجمعوا عليه).

وقد أثار هذا الأمر استشكالا لدى العلماء. فهل شرط مسلم أن لا يخرج الحديث إلا إذا كان مجمعا عليه فعلا؟! فإن واقع صحيح مسلم لا يوافق هذا فإن كثيرا من الأحاديث عنده قد اختلف فيها كما يقول النووي[3]. والجواب على ذلك من وجهين كما نقله عن الحاكم:

الأول: أن مسلما لم يضع في صحيحه حديثا إلا إذا توفرت فيه شروط الحديث الخمسة المجمع عليها من وجهة نظره – (الاتصال – العدالة – تمام الضبط – عدم الشذوذ – عدم العلة القادحة). وذلك بنظر الإمام مسلم نفسه أي أن هذه الشروط الخمسة في نظر مسلم – موجودة في الحديث الذي يخرجه ولا يمنع ذلك مخالفة بعضهم في عدم توفرها في ذلك الحديث.

الثاني: أنه أراد أنه لم يضع في كتابه الحديث الذي اختلف الثقات في متنه أو سنده، وليس مراده ما كان اختلافهم في توثيق بعض رواته.

(١) شروط الأئمة الخمسة ص٤٧.
(٢) ص٣٥.
(٣) مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ص١٦.

المطلب الرابع
مناهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد

من المعروف أن صحيح مسلم قد امتاز بحسن ترتيبه، ودقة تحريه في الروايات، وحسن الصيغة الاسنادية، من حيث تلخيص الطرق واختصارها بطريقة فنية مبتكرة، وفق منهج دقيق على النحو التالي:

1 - منهجه في الاختصار: لقد استطاع مسلم أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار من خلال التزامه بعدد من المسالك الفنية وهذه المسالك هي:

* **المسلك الأول: التحويل**[1]: وهو وضع حرف (ح) عند التحول من اسناد إلى إسناد آخر، وهدف مسلم من ذلك هو الاختصار، وقد أكثر من هذا المسلك في صحيحه بحيث لا يخلو كتاب من كتب صحيحه من وجود أحاديث فيها تحويل. وقد بلغ عدد الأحاديث التي ورد فيها تحويل في صحيح مسلم (١٢٣٦) ألفاً ومائتين وستة وثلاثين حديثاً[2].

وكان من منهج مسلم في ذلك أنه يكرر ذلك في الحديث الواحد مرتين وأكثر، حتى إنه بلغ عددها في أحد الأحاديث تسع مرات[3].

مثال: قال مسلم[4]: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة حدثنا أبواسامة ح وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي ح وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن ادريس كلهم عن اسماعيل بن ابي خالد ح وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي - واللفظ له - حدثنا معتمر عن اسماعيل قال سمعت قيسا يروي عن أبي مسعود قال: أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده ألا إن الإيمان ها هنا.. الخ الحديث. فهنا نلاحظ كيف أن مسلما قد جمع بين أربعة أحاديث كلها في سياق واحد فوضع حرف ح ثلاث مرات.

(١) انظر معنى ذلك ص٥٩ من هذا الكتاب.
(٢) لقد تم احصاء ذلك - بحث يعده د. أمين القضاة - سينشر قريبا بإذن الله.
(٣) كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، حديث رقم (١٦٨٦).
(٤) كتاب الإيمان - باب تفاضل أهل الإيمان - ٢٩/١ - حديث رقم ٥١.

* **المسلك الثاني: الجمع بين الشيوخ**: وذلك بأن يسمع مسلم الحديث عن شيخين أو أكثر من شيوخه ويلتقون جميعا عند من فوقهم (شيخ شيخة) فكان يذكرهم جميعا فيعطف الثاني على الأول والثالث عليهما وهكذا... ثم يذكر بقية الاسناد وفق منهجه المعتاد. فيكون بذلك قد جمع بين روايتين أو أكثر في سياق واحد. ولا يخفى مقدار الاختصار الذي يحققه من ذلك.

مثال: قال مسلم[1] حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة، عن خرشة، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة... الخ الحديث. فنلاحظ هنا كيف أن مسلما قد جمع بين ثلاثة من شيوخه في نسق واحد. وبذلك اختصر ذكر ثلاث روايات بأسانيدها ومتونها فجعلها في سياق واحد، بهدف الاختصار.

* **المسلك الثالث: الإشارة إلى باقي الإسناد**: وذلك بأن يروي الحديث بتمامه سندا ومتنا ثم يتبعه رواية أخرى تلتقي مع الرواية الأولى فكان مسلم يسوق هذه الرواية الأخرى إلى نقطة الإلتقاء ثم يشير إلى بقية السند اختصاراً. ولا يفعل ذلك إلا إذا لم يكن في السند فائدة جديدة، كاختلاف صيغ الأداء ونحوها.

مثال: قال مسلم[2]: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن الهاد، عن سعد بن ابراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من الكبائر شتم الرجل والديه.... الحديث)...

ثم قال مسلم: وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، عن سعد بن ابراهيم بهذا الاسناد.

فنلاحظ هنا كيف أن الامام مسلماً اكتفى في الاسناد الثاني بالاشارة

(١) كتاب الإيمان - باب تحريم اسبال الإزار - ١١٤/١.
(٢) كتاب الإيمان - باب اكبر الكبائر ٨٢/٢.

إلى باقية حينما وصل إلى نقطة الالتقاء مع السند الأول وهو سعد بن ابراهيم. وهدفه أيضا الاختصار.

* **المسلك الرابع:** الاشارة إلى باقي المتن: وذلك بأن يذكر مسلم الحديث بسنده ومتنه كاملا، ثم يتبعه برواية أخرى من طريق ثانية، فكان إذا ذكر اسناد الرواية الثانية، يكتفي بالإشارة إلى المتن، دون أن يذكره ولا يفعل ذلك إلا إذا كان المتن في الروايتين واحدا دون فرق يذكر.

مثال: قال مسلم[1]: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن سليمان، عن ذكوان، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد.

ثم قال: وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، اخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي هريرة رفعه قال: لا يزني الزاني، ثم ذكر بمثل حديث شعبة.

فنلاحظ هنا كيف أنه لم يذكر متن الحديث مرة ثانية وإنما اكتفى بالإشارة إليه فقط، وذلك بهدف الاختصار أيضا.

ب - **منهجه في التكرار:** لقد كان من منهج مسلم تكرار الأحاديث في صحيحه، لقد كان يكرر الحديث مرتين أو ثلاثة أو أكثر، وقد كان يلتزم في ذلك منهجا دقيقا مفيدا ومن ذلك:

* أنه لم يكن يكرر الحديث إلا إذا كانت الطرق الأخرى مشتملة على فائدة في السند أو في المتن أو بهما معا. وهي في الغالب ذات الفوائد التي كان يقصد إلى تحقيقها البخاري في التكرار. فمسلم هو تلميذ البخاري، ولا غرابة أن يتأثر بمنهجه ويستفيد منه. وهذه الفوائد مثل، تعدد الطرق، واخراج الحديث عن حد الغرابة، اشتماله على زيادات في المتن أو ألفاظ مختلفة أو غير ذلك.

(١) كتاب الإيمان - باب نقصان الإيمان بالمعاصي - ٢/٤٥.

* التزم مسلم بتكرار الحديث في موضع واحد في صحيحه، حتى لو كان الحديث مشتملا على أكثر من حكم فقهي، فإنه يذكره في ألصق المواضع به، ولا يكرره في موضع آخر. ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا نادرا.

ولا يخفى فائدة هذا المنهج، ومدى تسهيل الأمر على الباحث، وبخاصة حين الحاجة إلى مقارنة الروايات ومعرفة الفروق بينها سواء في الاسناد أم في المتن. وهو بهذا يختلف عن منهج البخاري الذي كان يكرر الحديث في أكثر من باب واحد.

جـ - **منهجه في التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا):** حيث أن كلا منهما يدل على طريق من طرق التحمل. فالأولى تدل على السماع، والثانية تدل على العرض. فقد اختلف العلماء في جواز اطلاق احداهما على الأخرى إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه لا يجوز اطلاق حدثنا على ما قرىء على الشيخ (العرض) ولا إطلاق أخبرنا على ما سمع من لفظ الشيخ، فكل واحدة تختلف عن الأخرى. وهذا هو مذهب مسلم والشافعي والجمهور من أهل العلم[1].

المذهب الثاني: أنه لا فرق بين الصيغتين، فيجوز استعمال كل منهما مكان الأخرى. وهو مذهب البخاري. والزهري ومالك وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم[2].

المذهب الثالث: لا يجوز اطلاق الصيغتين على القراءة (العرض) بل يجب أن يقال قرأت على الشيخ، أو قرىء على الشيخ وأنا أسمع. وأما حدثنا وأخبرنا فتطلق أي منهما على ما سمع من لفظ الشيخ فقط. وهو مذهب عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما.

ومن هنا كان منهج مسلم التفريق بينهما. وذلك إذا روى الحديث عن اثنين من شيوخه فأكثر، واختلفت عباراتهم في صيغ الأداء كان يصرح بهذا

(١) انظر مقدمة النووي على شرح مسلم ص٢١.
(٢) المرجع السابق نفسه ص٢٢.

الاختلاف، فينسب كل لفظ لصاحبه، فيخرج بذلك من الخلاف. وهذا يدل على مدى دقته في صناعة الأسانيد.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الاشربة[1]:

حدثنا يحيى بن يحيى وأبوبكر بن أبي شيبة، وأبوكريب، واسحق بن ابراهيم، قال أبوبكر وأبوكريب حدثنا وقال الآخران أخبرنا أبومعاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: طعام الواحد يكفي الاثنين: وطعام الاثنين يكفي الأربعة.

د- منهجه في التعريف باسم الراوي: وذلك إذا ذكر في الاسناد راو دون ذكر اسم أبيه أو نسبته، وكان يمكن أن يحصل لبس لدى القارىء في تحديد ذلك الراوي. كان مسلم يعرف بهذا الراوي بحيث يفهم أن هذا التعريف من عند مسلم وليس من عبارة شيخه. وذلك حتى لا ينسب لشيخه كلاما لم يقله.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الأشربة:

حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب وابن حجر، قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا اسماعيل - وهو ابن جعفر - عن شريك - وهو ابن أبي نمر - عن عبدالله بن أبي عتيق، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن في عجوة العالية شفاء، أو إنها ترياق أول البكرة.

فهنا نلاحظ كيف أن شيخه قال حدثنا اسماعيل عن شريك - ولم ينسبهما أو يعرف بهما، فأضاف مسلم عبارة (وهو ابن جعفر) بعد اسماعيل، وعبارة (وهو ابن ابي نمر) بعد شريك.

وهذا يدل على مدى دقة الإمام مسلم وأمانته في الالتزام التام بما سمعه من شيخه، فلا يضيف حرفا واحدا إلا بما يُشعر بأنها إضافة من عنده هو.

(١) باب المؤمن يأكل في معى واحد - ٢٣/١٤.

هـ - منهجه في اخراج حديث من صحيفة مروية كلها بإسناد واحد:

وذلك كصحيفة همام بن منبه، حيث حوت عددا من الأحاديث ولكنها مروية كلها بسند واحد ذكر في أول الصحيفة، ولم يُجدّد السند في أول كل حديث.

فكان الإمام مسلم إذا أراد أن يفرد حديثا منها - غير الأول - لا يركب ذلك الاسناد لذلك الحديث، بحيث يوهم أنه له على وجه الخصوص، وإنما كان يأتي بعبارة تدل على أنه حديث مروي ضمن مجموعة من الأحاديث ليس لها إلا سند واحد. وهذا يدل على مدى تحريه واحتياطه، واتقانه - رحمه الله.

مثال: قول مسلم[1]: حدثنامحمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبوهريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما رجل يتبختر في بردين... الحديث).

فنلاحظ هنا أنه أشار إلى ذلك بعبارته الخاصة وهي (فذكر أحاديث منها) وهو اشعار منه بهذا الواقع.

وهكذا نجده - رحمه الله - غاية في الدقة والاحتياط، يتّسم دائما بالأمانة في النقل، فكان يبتكر من المناهج ما يحافظ به على هذه الصفة، وفي الوقت ذاته يسوق الروايات على وجه واضح بيّن، لا يشكل على القارىء، ولا يجعله عرضة للوهم والخطأ.

(١) كتاب اللباس والزينة - باب تحريم التبختر في المشي ٦٤/١٤.

المطلب الخامس
مناهج مسلم في الفقه ومتون الحديث

لم يكن اهتمام مسلم بصناعة الأسانيد وابدعه فيها، صارفا له عن العناية بأمور الفقه، وقضايا المتون، فقد كان له جهد طيب في هذا المجال، وفق منهج دقيق منظم، مما أضفى على كتابه طابعا حسنا وقيمة علمية كبيرة. ومن أهم مناهجه في هذا المجال ما يلي:

أ - **ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون:** وذلك أنه كان يكرر متن الحديث بتمامه إذا كان فيه زيادة في الألفاظ، أو اختلاف بيّن، بحيث يؤدي إلى فوائد جديدة. وكان منهجه في هذا أن يبدأ بالرواية الأتم، ثم يتبعها الروايات الأخرى.

وهدفه من هذا أن يضع أمام القارىء جميع الألفاظ الواردة حتى لا يفوته شيء من معانيها وفوائدها الفقهية.

مثال ذلك قول مسلم[1]: حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، عن أبيه قال:

(لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا عم قل لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله. فقال أبوجهل وعبدالله بن ابي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة، حتى قال أبوطالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب. وأبى أن يقول لا إله إلا الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك.

فأنزل الله عزوجل، (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم)[2] وأنزل الله

(١) كتاب الإيمان - باب وفاة أبي طالب - ٢١٦/١.
(٢) سورة التوبة - ١١٣.

تعالى في أبي طالب لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنك لا تهدي من احببت، ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين)[1].

ثم قال مسلم: وحدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد، قالا: أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر ح وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد، قالا حدثنا يعقوب، وهو ابن ابراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن صالح، كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد مثله، غير أن حديث صالح انتهى عند قوله: فأنزل الله عزوجل فيه، ولم يذكر الآيتين، وقال في حديثه: ويعودان في تلك المقالة. وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة: فلم يزالا به.

ثم ذكر حديثا آخر بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمه: قل لا إلا إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون إنما حمله على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك. فأنزل الله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) أ.هـ.

فنلاحظ هنا كيف أن مسلما ذكر عددا من الروايات، كل رواية فيها زيادة على الأخرى، وتحمل معنى جديدا.

ب - **الإشارة إلى المتون الأخرى، وتحديد الزيادات والفوائد:** وذلك بأن يذكر الحديث بتمامه، ثم يتبعه روايات أخرى لا يذكر متونها، وإنما يكتفي بالإشارة إلى الاختلافات بين هذه المتون.

مثال ذلك ما رواه مسلم[2] بسنده عن البراء بن عازب يقول: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع. أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي وإفشاء السلام. ونهانا عن خواتيم أو تختم بالذهب، وعن شرب بالفضة، وعن المياثر وعن القَسِّيّ، وعن لبس الحرير والإستبرق والديباج.

ثم ذكر حديثا آخر بهذا الاسناد مثله. وقال: إلا قوله: وابرار القسم أو المقسم فإنه لم يذكر هذا الحرف في الحديث، وجعل مكانه (وانشاد الضال).

(١) سورة القصص - ٥٦.
(٢) كتاب اللباس والزينة - باب تحريم الذهب والحرير على الرجل - ٢١/١٤.

ثم ذكر في رواية ثالثة وقال فيها: (وزاد في الحديث وعن الشرب في الفضة فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة).

ثم ذكر رواية رابعة وقال فيها: (... بإسنادهم ومعنى حديثهم إلا قوله وإفشاء السلام، فإنه قال بدلها: ورد السلام. وقال: ونهانا عن خاتم الذهب، أو حلقه الذهب).

فنلاحظ هنا كيف أن مسلما قد ذكر الرواية الأولى بتمامها، ثم ذكر ثلاثة أسانيد ولم يذكر متونها، إلا أنه أشار إلى الاختلافات والزيادات في هذه الروايات الأخرى.

جـ - تحديد صاحب اللفظ حينما تختلف الألفاظ بين الرواة: وهذا يدل على دقة مسلم في الرواية. وفقهه ودقة ملاحظته. ويفيد هذا في ترجيح أحد اللفظين حين الاختلاف وتعذر الجمع بينها.

مثال ذلك قول مسلم[1]: حدثنا أبوالطاهر وحرملة بن يحيى (واللفظ لأبي الطاهر) قالا: أخبرنا ابن وهب، اخبرني يونس، قال ابن شهاب: حدثني أبوسلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا عدوى ولا صفر ولا هامة) فقال أعرابي يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كانها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجربها كلها. قال فمن أعدى الأول؟.

ثم ذكر مسلم بعد ذلك عددا كبيرا من الروايات بأسانيد متصلة لكن ألفاظ رواتها تختلف أحيانا. ومنها (لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر) ومنها: (لا عدوى ولا طيرة ولا غول).

فنلاحظ هنا كيف ينسب اللفظ لصاحبه، وينبه إلى الاختلاف في الألفاظ. وفي ذلك من الفوائد الفقهية الشيء الكثير. وقد لا يدرك هذا إلا كل ذي نظر ثاقب وبصيرة فقهية عظيمة.

(١) كتاب السلام - باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر - ٢١٥/١٤.

المطلب السادس
منهج مسلم في رواية الأحاديث غير المتصلة

مما لا شك فيه أن بعض أحاديث مسلم غير متصلة، ويقصد بها ثلاثة أنواع وهي: المعلقات، والموقوفات والمقطوعات. وقد يتراءى لبعض الناس أن وجود هذا النوع من الأحاديث ينفي الحكم على أحاديث مسلم بالصحة ذلك أن الاتصال شرط من شروط الصحيح. وهذه الأنواع ليست بمتصلة والجواب على ذلك من وجوه:

أولا: فيما يتعلق بالمعلقات: فقد وردت في صحيح مسلم بعض الأحاديث التي صورتها صورة المعلق، ولكن العلماء ناقشوا هذا، وخير من ناقش ذلك أبو عمرو بن الصلاح حيث قال[1]:

وقع في صحيحي البخاري ومسلم ما صورته صورة المنقطع... ويسمى هذا النوع تعليقا... وهو في كتاب مسلم قليل، وقد ذكر الحافظ أبو علي الغساني أن ذلك في أربعة عشر موضعا[2] وقد ذكرها ابن الصلاح والنووي جميعا.

ولكن الذي يرجع إلى هذه الأحاديث يجد أن حديثا واحدا يمكن أن يسمى معلقا وهو قوله:

وروى الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن يسار، عن عمير مولى ابن عباس، أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل، فلقيه رجل... الحديث[3]. فهذا هو

(١) انظر: ابن الصلاح - صيانة صحيح مسلم من الأخلال والغلط - ص٧٦ - ٨٤ (بتصرف) وانظر: النووي - مقدمة شرح مسلم ص١٦ - ١٩.
(٢) ذكر الدكتور نور الدين عتر أنها سبعة عشر حديثا. انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين - ص٩٠.
(٣) كتاب الحيض - باب التيمم - حديث رقم١١٤.

الحديث الوحيد الذي لم يذكره متصلا.

وأما سائر الأحاديث فإن صورتها صورة التعليق وهي ليست تعليقا

وذلك لسببين:

الأول: أنها من نوع المبهمات، وذلك أن مسلما كان يقول فيها حدثنا صاحب لنا، أو حدثت عن فلان، أو حدثني من سمع فلانا،وهكذا. فهذا من الابهام وقد يكون لمسلم عذره في ذلك.

الثاني: أن مسلما قد أورد هذه الأحاديث على سبيل المتابعة والاستشهاد فقد ذكر هذه الأحاديث جميعا متصلة من جهة أخرى في صحيحه[1]. وعلى أي حال فإن حكم هذه الأحاديث هو كحكم المعلقات عند البخاري.

ثانيا: الموقوفات والمقطوعات: وجد في صحيح مسلم أحاديث قليلة لم ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي إما موقوفة على بعض الصحابة، أو مقطوعة من أقوال التابعين، ويلاحظ في هذا النوع ما يلي:

أ – أن معظم هذ الأحاديث ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه، وذلك حين ذكر بعض القضايا المتعلقة بالرواية، ومثال ذلك:

* **من الموقوف:** قول مسلم[2]: حدثني أبوالطاهر وحرملة بن يحيى قالا: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس: عن ابن شهاب: عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، أن عبدالله بن مسعود قال: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. فهذا حديث موقوف على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

* **ومن المقطوع:** قول مسلم[3]: حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح، حدثنا اسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى

(١) انظر: ابن الصلاح – صيانة صحيح مسلم ٨٠ – ٨٢. وانظر مقدمة النووي في شرح صحيح مسلم ١٧/١ – ١٨.
(٢) مقدمة مسلم ٧٦/١.
(٣) مقدمة مسلم ٨٤/١.

أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

فهذا حديث مقطوع انتهى سنده إلى محمد بن سيرين، وهو تابعي.

ب – أن هذه الأحاديث قد نقلت عن بعض الصحابة أو التابعين تتعلق بأحداث ووقائع تحصل بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث تستدعي – في الغالب – ذكر شيء في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي أشبه بأسباب ايراد الحديث، مثال ذلك:

قول مسلم[1]: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، كلاهما عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب – وهذا حديث أبي بكر – قال:

أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان. فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

نلاحظ هنا أن الواقعة المتعلقة بخطبة العيد، لم تكن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هي في عهد الصحابة، والذي نقلها هو التابعي طارق بن شهاب. فذكر الواقعة مقطوعة ولكنها كانت سببا في ايراد حديث (من رأى منكم منكرا...).

وخلاصة القول فإن هذا النوع من الروايات قليل جدا عند مسلم، قد وقع أكثرها ضمن أحاديث مرفوعة. وقد صنف فيهاابن حجر كتابا سماه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف)[2].

(١) كتاب الإيمان – باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢١/٢ – حديث رقم.
(٢) طبع بتحقيق عبدالله الليثي – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

المطلب السابع

ما وجِّه لصحيح مسلم من نقد، وجواب ذلك

على الرغم من المستوى الرفيع الذي بلغه كتاب مسلم، من حيث الدقة في صناعة الأسانيد، وصياغتها، وحسن الترتيب والتنسيق، فإنه لم يخل من النقد، كما انتقد من قبله شيخه البخاري، وهذه الانتقادات، قد تكون اختلافا في وجهات النظر، فقد أجاب العلماء عنها، وبينوا أمرها وردوا الأمور إلى نصابها. ومن أهم هذه الانتقادات:

١ – انتقد الامام الدارقطني مسلما أنه لم يخرج أحاديث صحيحه، مع أنّ أسانيدها أسانيد قد اخرج لرواتها في صحيحه. فهذا يقتضي أن يخرج تلك الأحاديث ويلزمه ذلك[١]. والجواب على ذلك من وجوه:

أ – أن الإمام مسلماً لم يلتزم استيعاب الصحيح في كتابه، فقد صرح هو بذلك فقال: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا....[٢]) وقال أيضا صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[٣].

ب – يحتمل أن يكون ذلك الحديث الذي صح إسناده، قد اطلع مسلم على علة خفية فيه، فتركه لذلك السبب، ولكنه لم يصرح بذلك[٤].

جـ – كان مسلم يميل دائما إلى الاختصار، فكان يقتصر على ذكر بعض الأحاديث حينما يكون غرضه قد تحقق بذكر ذلك الحديث. وهذا منهج واضح عنده في كتابه، فقد سبق أن ذكرنا عددا من مناهجه التي التزمها بهدف الاختصار.

٢ – عاب بعضهم على مسلم أنه أخرج في صحيحه أحاديث رواها جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح[٥].

(١) نظر تفصيل ذلك في: صيانة مسلم – ابن الصلاح ص٩٣ – ٩٥ ومقدمة النووي لشرح مسلم ٢٤/١.
(٢) انظر: كتاب الصلاة – باب التشهد في الصلاة/ حديث رقم (٤٠٤).
(٣) انظر مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ١٥/١.
(٤) صيانة مسلم – ص٩٥.
(٥) المرجع السابق نفسه – ص٩٦.

والجواب على ذلك من وجوه:

أ – أن يكون هؤلاء الرواة ثقات برأي مسلم. وإن كان قد ضعفهم بعض العلماء. فليس رأي هؤلاء العلماء مقدم على رأي مسلم، فإن الامام مسلم له باع طويل في هذا المجال.

ثم إنه لا يقال إن الجرح مقدم على التعديل. وفعل مسلم تقديم التعديل على الجرح. فإن فعل مسلم محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به[١].

ب – أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلا، ثم يتبع ذلك اسنادا آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء والمتوسطين[٢] ومن هؤلاء مطر الورّاق، وبقيّه بن الوليد، ومحمد بن اسحاق بن يسار، وعبدالله بن عمر العمري وغيرهم.

جـ – أن يكون ضعف هذا الصنف من الرواة قد طرأ عليه بعد أن روى عنه. باختلاط حدث عليه. فهذا ليس بقادح فيما رواه من قبل. ومن هؤلاء: أحمد بن عبدالرحمن بن وهب.

د – أن يكون حديث هذا الصنف من الرواة عال، وللحديث طريق أخرى صحيحه من رواية الثقات ولكنها نازلة. فكان مسلم يذكر هذه الرواية العالية، مكتفيا بها، لمعرفة أهل الشأن والاختصاص بالرواية الأخرى. وقد ذكر ابن الصلاح أن مسلما قد صرح بهذا[٣].

ومن هؤلاء الرواة: أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وسويد بن سعيد. وغيرهم.

٣ – انتقد الإمام الدارقطني عدداً من الأحاديث التي أخرجها مسلم في

(١) ابن الصلاح – صيانة مسلم – ص٩٦ (بتصرف) وانظر أيضا مقدمة مسلم ٢٥/١.
(٢) المرجعان السابقان نفسيهما.
(٣) صيانة صحيح مسلم – ص٩٨ – ١٠٠.

صحيحه وقد سبق ذكر نقد الدارقطني للبخاري أيضا. وعدد هذه الأحاديث المنتقده عليهما مائتان وعشرة أحاديث اشتركا في (٣٢) حديثا، واختص البخاري في (٧٨) حديثا فيكون مجموع المنتقد على البخاري (١١٠). واختص مسلم في (١٠٠) حديث، فيكون عدد الأحاديث المنتقدة عنه مسلم (١٣٢) حديثا. والجواب على ذلك:

أ – أن عدداً من كبار أئمة الجرح والتعديل قد وافقوا الامام مسلماً فيما أخرج في صحيحه. ومن هؤلاء أبوزرعة الرازي، وأبوحاتم الرازي، واسحاق بن منصور، وأبو علي النيسابوري[1] وغيرهم. فقد شهد له العلماء بالصحة، وهي شهادة لها مكانتها.

ب – أن هذه الأحاديث لم يطعن بها، ولم تنتقد لأنها غير صحيحة، ولكنها انتقدت لأنها لم يتحقق فيها شرط مسلم – بنظر الدارقطني – فهي صحيحة، ولكنها ليست بمستوى أحاديث صحيح مسلم. ومما يؤكد صحتها أن بعضها قد اتفق الشيخان على اخراجها.

جـ – أجاب الامام النووي على هذه الانتقادات تفصيلا حينما تعرض لشرح هذه الأحاديث. فقد التزم بهذا في كتابه، حيث قال: (وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه ان شاء الله تعالى. والله أعلم)[2].

٤ –انتقد مسلم بوقوع لحن من حيث اللغة في كتابه[3] فقد تكرر في صحيحه قوله. حدثنا فلان وفلان (كليهما) عن فلان. بالياء وهذا خطأ من جهة اللغة والصحيح أن يقال (كلاهما) بالألف. والجواب على ذلك من ثلاثة أوجه:

أ – أن هذه الكلمة مرفوعة وعلامة رفعها الألف، ولكنها كتبت بالياء للامالة. ولكنها لا تقرأ الا بالألف. وذلك مثل كلمة الربا والربى. تكتب بالألف والياء ولا تقرأ الا بالألف.

(١) انظر: ابن الصلاح – صيانة مسلم – ص٦١ – ٦٩.
(٢) مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ١/٢٧.
(٣) المرجع السابق نفسه ١/٤٢.

ب – أن تكون كلمة (كليهما) بالياء، وهي منصوبة والتقدير حدثنا فلان وفلان، أعني كليهما.

جـ – أن هذه لهجة من لجهات العرب وهي أن تنطق الألف بالياء فكأن الذي سمعها كتبها كما سمعها. والله تعالى أعلم.

وبهذا نرى أن ما وجه لصحيح مسلم من نقد انما هو اختلاف وجهات نظر بين العلماء، وأن هذه الانتقادات مدفوعة عنه. وبهذا يتضح لنا مكانه هذا الكتاب بين كتب الحديث، بل ومكانته عند علماء اللغة، الذين دافعوا عن الحقيقة وبينوا وجه الحق.

قال الاستاذ محمد أبو زهو[1] (... وأما الأحاديث التي انتقدت على الامام مسلم في صحيحه فقد أجاب عنها واحدا واحدا جهابذة من أئمة الحديث. قال السيوطي: ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفا مخصوصا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته. وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي[2] كتابا في الرد عليه).

(١) محمد محمد أبوزهو – الحديث والمحدثون – ص٤٠١.
(٢) هو الحافظ الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي الشافعي، اعتنى به والده، فأسمعه الكثير من العلماء والمحدثين، كان إماماً محدثاً حافظاً فقيهاً، صنف التصانيف النافعة، مات سنة ٨٢٦. انظر طبقات الحفاظ ص٥٤٨، وشذرات الذهب ٧/١٧٣.

المطلب الثامن

الموازنة بين صحيحي البخاري ومسلم

من المسلّم به أن الإمامين البخاري ومسلماً التزما ألا يخرجا في صحيحيهما غير الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتابين يشهد لهما بذلك. فهما قد اشتركا في هذه الصفة، وهي صحة الأحاديث.

ولكن المعروف عند العلماء قديما وحديثا أن صحيح البخاري، أعلى رتبة من صحيح مسلم ومقدم عليه. وقد توارث الناس ذلك جيلا عن جيل بما يشبه الاجماع على ذلك. وقد فسر ابن حجر هذا الأمر بقوله[1]: إن مدار الحديث الصحيح على اتصال السند واتقان الرواة، والسلامة من الشذوذ والعلة. وهذه الأوصاف في كتاب البخاري أقوى منها في كتاب مسلم وبيان ذلك:

أ - فيما يتعلق باتصال السند: فإن الاسناد المعنعن الذي يقال فيه (فلان عن فلان) اكتفى مسلم فيه بالمعاصرة، أما البخاري فلا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة - كما سبق بيانه في شروطهما - وقد التزم كل منهما في صحيحه بهذا الشرط. ومما لا شك فيه أن شرط البخاري هذا يكسبه ميزة وقوة في مجال اثبات الاتصال.

ب - فيما يتعلق بالسلامة من الشذوذ والعلة: فإنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث اختص البخاري منها بثمانية وسبعين واختص مسلم بمائة. واشتركا في الباقي وهو اثنان وثلاثون. ولا شك أن الكتاب الذي قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر فيه.

جـ - فيما يتعلق باتقان الرواة: فإن صحيح البخاري يرجح على صحيح مسلم من عدة وجوه:

١ - أن الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا. المتكلم فيهم بالضعف منهم (٨٠) رجلا. أما الذين انفرد

(١) ابن حجر - هدي الساري مقدمة فتح الباري - ص١ - ٨.

مسلم بالاخراج لهم دون البخاري (٦٢٠) رجلا، المتكلم فيه بالضعيف منهم (١٦٠) رجلا. ولا شك أن الكتاب الذي احتوى على عدد أقل من الرواة المتكلم فيهم ممن انفرد بالاخراج لهم هو أعلى رتبة من الكتاب الذي احتوى على عدد أكبر من هذا النوع.

٢ - إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه، لم يكثر من التخريج عنهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو اكثرها، إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس.

بخلاف مسلم فإنه أكثر من تلك النسخ، كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت. وغير ذلك.

٣ - إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه، أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من غيره. بخلاف مسلم فإن من انفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه، أكثرهم ممن تقدم عصره، من التابعين ومن بعدهم.

ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم فيقدم البخاري على مسلم من هذه الناحية أيضا.

٤ - إن البخاري يخرج أحاديث الطبقة الأولى - وهي أعلى الطبقات في الحفظ والاتقان وطول الصحبة - استيعابا، وينتقي من أحاديث الطبقة الثانية التي هي دون الأولى في الصفات المذكورة[1].

أما مسلم فإنه يخرج حديث الطبقتين الأولى والثانية استيعابا وينزل إلى الطبقة الثالثة فيأخذ منها انتقاء[2].

ولا شك أن البخاري يقدم على مسلم من هذه الناحية أيضا، حيث يكون اسناده أقوى ورجاله أوثق.

(١) انظر شروط البخاري - ص٣٥ من هذا الكتاب.
(٢) انظر شروط مسلم - ص٩٠ من هذا الكتاب.

ومن هنا فقد قدم جمهور العلماء عبر العصور صحيح البخاري على صحيح مسلم. فهو أعلى رتبة وأكثر صحة.

وهنالك رأي آخر نقل عن أبي علي النيسابوري – شيخ الحاكم النيسابوري – ونقل هذا الرأي عن بعض علماء المغرب، وهو أن صحيح مسلم مقدم على صحيح البخاري. ويبدو أن ذلك راجع إلى وجوه[1]:

الوجه الأول: أن صحيح مسلم مقدم على البخاري لأنه صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق. فكأن هذه القضية قد أكسبت صحيح مسلم ميزة في الدقة بصيغ الأداء والفاظ الحديث.

الوجه الثاني: أن كتاب مسلم أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يسرد فيه جميع الطرق التي يريد ذكرها، والاسانيد المتعددة والألفاظ المختلفة. ولا شك أن هذا يسهل على الباحث النظر في وجوه هذا الحديث وطرقه، فيستنبط منها ويفيد منها كما يشاء[2].

الوجه الثالث: أن صحيح مسلم قد امتاز بصناعة الأسانيد بحيث استطاع أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار – كما سبق ذكره في مناهجه – ولاشك أن هذا الابداع وذلك الابتكار في صحيح مسلم فيما يتعلق بصنعة الاسناد وحسن الصياغة تكسبه ميزة كبرى في هذا المجال.

ونختم حديثنا بما ذكره ابن حجر في هذا المقام حيث قال: (... وما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب. ولم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأصحية. ولو أفصحوا لرده عليهم شاهد الوجود)[3].

(١) انظر: ابن حجر – هدي الساري – ٨/١. وأيضا – ابن الصلاح – صيانة صحيح مسلم، ص٦٨ – ٦٩.
(٢) ابن الصلاح صيانة مسلم – ص٦٩ (بتصرّف).
(٣) هدي الساري ٨/١.

وفي هذا المعنى نظم بعضهم بيتين من الشعر فقال[1]:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لديّ قالوا أي ذَيْنِكَ أعظم

فقلت لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصياغة مسلم

* * *

(١) هذان البيتان للحافظ عبدالرحمن بن علي بن الدُّيبع (ت٩٤٤)، كما في كتاب النكت في ذكر الصحاح الستة ص٢٩٦.

المبحث الثالث
موطأ الإمام مالك

وفيه اربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الامام مالك، وفيه:

(اسمه ونسبه – ولادته – طلبه العلم واشهر شيوخه – تلاميذه – مناقبه وثناء العلماء عليه – ذكر طرف من أخباره وأقواله – وفاته).

المطلب الثاني: موطا مالك، وفيه:

١ – سبب تسميته بالموطأ.
٢ – عدد أحاديثه.
٣ – درجة أحاديثه.
٤ – منزلته بين كتب السنة.
٥ – رواياته.
٦ – علو اسناده.
٧ – شروح الموطأ لرواية يحيى بن يحيى الليثي.

المطلب الثالث: منهج الامام مالك في الموطأ، وفيه:

١ – ترتيب الكتاب.
٢ – روايته لآثار الصحابة والتابعين.
٣ – فتاوى الامام مالك.
٤ – غريب الحديث.
٥ – الجمع بين الأحاديث المتقاربة في الموضوع.

المطلب الرابع: ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث، وفيه:

١ – المسند.
٢ – الموقوف.
٣ – المقطوع.
٤ – المرسل.
٥ – المنقطع.
٦ – حديث الثقة.
٧ – البلاغ.
٨ – قول الامام مالك: من السنة كذا.
٩ – إسناد الامام مالك الحديث عن رجل.

المطلب الأول: تعريف بالامام مالك[1]

اسمه ونسبه: هو ابو عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني إمام دار الهجرة.

ولادته: ولد على الأصح في سنة ثلاث وتسعين.

طلبه العلم، واشهر شيوخه: طلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وأخذ عن اشهر شيوخ المدينة وممن وفد عليها في ذلك الوقت من المحدثين والفقهاء والقضاة.

ومن شيوخه: نافع مولى ابن عمر، وربيعة الرأي، وأبوالزناد عبدالله بن ذكوان، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وعبدالله بن دينار، وسعيد بن أبي سعيد المقبُري، وغيرهم.

تلاميذه: نبغ الامام مالك مبكرا، فقد تأهل للفتيا، وجلس للافادة، وله إحدى وعشرون سنة، وقصده طلبة العلم من الآفاق وهو شاب، فقد تلمذ عليه خلق، ذكر الذهبي بأن عددهم يقارب (١٤٠٠) تلميذ،[2] كان من اشهرهم: عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي، ويحيى بن يحيى الليثي، وقتيبة بن سعيد البغلاني، ويحيى بن بكير، وغيرهم.

مناقبه، وثناء العلماء عليه: لقد اجتمعت في الامام مالك مناقب ما اجتمعت لغيره. أحدهما: طول العُمر وعلو الرواية، وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعها: اجماعهم على دينه وعدالته واتباعه للسنن، وخامسها: تقدمه في الفتوى والفقه وصحة قواعده.

وفي هذا يقول الشافعي: إذا ذُكر العلماء، فمالك النجم، وقال ايضا:

(١) من مصادر ترجمته: الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء لابن عبدالبرّ ص٩، وترتيب المدارك للقاضي عياض ١٠٢/١، وتهذيب الكمال للمزي ٩١/٢٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٤٨/٨.
(٢) السير ٥٢/٨.

مالك وابن عيينة القرينان، ولولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز، وقال امام الديار المصرية عبدالله بن وهب: لولا مالك والليث لضللنا، وقال ايضا: حججت سنة ثمان وأربعين، وصائح يصيح: لايُفتي الناس الا مالك وعبدالعزيز الماجشُون، وقال سفيان بن عيينة: مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه، وقال عبدالرحمن بن مهدي: لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا، وسئل عبدالله بن أحمد والده: من أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: مالك أثبت في كل الشيوخ، وقال اسحق بن راهويه: إذا اجتمع الثوري ومالك والأوزاعي على أمر، فهو سنة، وإن لم يكن فيه نص.

وذكر الذهبي منزلة الامام مالك وتفرده بالمنزلة التي تبوأها، فقال: لم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يُشبه مالكا في العلم والفقه والجلالة والحفظ، فقد كان بعد الصحابة مثل: سعيد بن المسيب، والفقهاء السبعة، والقاسم، وسالم، وعكرمة، ونافع؛ وطبقتهم، ثم زيد بن أسلم، وابن شهاب، وأبي الزناد، ويحيى بن سعيد، وصفوان بن سُليم، وربيعة بن ابي عبدالرحمن، وطبقتهم، فلما تفانوا، اشتهر ذكر مالك بها، وابن ابي ذئب، وعبدالعزيز بن الماجشون، وسليمان بن بلال، وفُليح بن سليمان، والدراوردي، وأقرانهم، فكان مالك هو المقدم فيهم على الإطلاق، والذي تُضرب إليه آباط الإبل من الآفاق[1].

ذكر طرف من أخباره وأقواله: كان مجلس الامام مالك مجلس وقار وحلم وعلم، وكان رجلا مهيبا نبيلا، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط ولا رفع صوت، وكان يغتسل للحديث ويتبخر ويتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره، وقال: قال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي).

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى يحيى بن بُكير أنه قال: كان مالك إذا عرض عليه الموطأ تهيأ ولبس ثيابه وعمامته ثم اطرق، فلا يتنخم ولا يبزق ولا يعبث بشيء من لحيته، حتى يفرغ من القراءة، إعظاما لحديث رسول الله

(١) السير ٥٨/٨.

صلى الله عليه وسلم[1]. وقال عبدالله بن المبارك: كنت عند مالك بن أنس وهو يحدثنا، فجاءته عقرب فلدغته ستّ عشرة مرة، ومالك رحمه الله يتغير لونه ويتصبر، ولا يقطع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغ من المجلس وتفرق الناس، قلت له: أبا عبدالله، لقد رأيت منك عجبا، قال: نعم، إنما صبرت إجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

وللإمام مالك أقوال وحكم، وهذه شذرات من أقواله[3]:

فمن ذلك قوله: لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه يُعلن السفه، وإن كان أروى الناس، وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أتهمه في الحديث، وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث به.

وقال: الدنو من الباطل هلكه، والقول بالباطل بُعد عن الحق، ولا خير في شيء وإن كثر من الدنيا يفساد دين المرء ومروءته.

وقال: أدركت ببلدنا هذا - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، فما كتبت عن أحدهم حديثا قط، فقيل له: لم يا أبا عبدالله؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون.

وفاته: توفي الامام مالك لعشر مضت من ربيع الأول سنة (١٧٩) عن تسع وثمانين سنة، ودفن في مقبرة المدينة (البقيع)، رحمه الله تعالى رحمة واسعة وجزاه عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٦٠٧/١.
(٢) رواه العلائي في كتابه بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس ص٧٢.
(٣) انظر: حلية الأولياء ٣١٦/٦، وسير أعلام النبلاء ٤٨/٨.

المطلب الثاني: موطأ مالك

وفيه ما يلي:

١ – سبب تسميته بالموطأ:

سمي بالموطأ لأحد أمرين:

الأول: لأنه وطأ به الحديث، أي يسره للناس.

الثاني: لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه.

قال الامام مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ[١].

وهذه التسمية أولى لنقله عن صاحب التسمية، وقال ابن فهر: لم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمى بالجامع، وبعضهم سمى بالمؤلف، وبعضهم بالمصنف[٢].

٢ – **عدد أحاديثه:** انتقى الامام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها[٣]، ويبلغ عدد أحاديثه من رواية يحيى بن يحيى الأندلسي (٨٥٣) حديثا[٤]، ويقول أبوبكر الأبهري، جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين (١٧٢٠) حديثا، المسند منها (٦٠٠)، والمرسل (٢٢٢)، والموقوف (٦١٣)، ومن قول التابعين (٢٨٥)[٥]. وهذا العدد يختلف في روايات الموطأ الأخرى، فإن الامام مالكاً كان دائم التهذيب والتنقيح للموطأ، إذ مكث في تصنيفه وتهذيبه أربعين عاما.

٣ – **درجة أحاديثه:** ذهب جمهور المحدثين إلى أن كل أحاديث الموطأ

(١) تنوير الحوالك ص٧.
(٢) انظر: أوجز المسالك للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ٣٣/١.
(٣) المصدر السابق ص٧.
(٤) تجريد التمهيد ٢٥٨.
(٥) تنوير الحوالك ص٨.

صحيحة لا يستثنى منه شيء، بل إنّ الموطأ هو أصل الصحيحين، وقد انتهجا منهجه في سائر صنيعه، قال العلامة أحمد شاكر: (والحق أن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين)[١]. وهذا فيما يتعلق بالأحاديث الموصولة، أما ما فيه من المرسل والمنقطع والبلاغ، فقد وصلها جميعا الحافظ ابن عبدالبر في كتاب التمهيد من طرق مقبولة كلها، خلا أربعة أحاديث وصلها الحافظ ابن الصلاح في مؤلف له[٢].

وبهذا يتبين بأن كلام ابن حزم في بعض أحاديث الموطأ وتضعيفه لها ليس صحيحا كما قال اللكنوي[٣]، وقال الدكتور مصطفى السباعي: وقد زعم ابن حزم أن في الموطأ أحاديث ضعيفه وهّاها العلماء، وقد تعقبه اللكنوي بأنها لم تصل إلى حد السقوط والوضع، ولعل ما نقله ابن حزم من توهين العلماء لبعض تلك الأحاديث، ناشيء من حكمهم عليها بالنظر إلى الطرق التي وصلتهم، أما بالنظر لطريق مالك فهي عنده صحيحة، وهو أولى أن يؤخذ رأيه في شيوخه ومن روى عنهم إذ هو أدرى بهم وأعرف[٤].

٤ – **منزلته بين كتب السنة:** اختلف العلماء فيما بينهم بشأن مرتبة الموطأ بين كتب السنة، حيث ذهب بعضهم إلى أنه أول ما صنف في الحديث الصحيح، بل هو مقدم في المرتبة على الصحيحين، وذهب البعض الآخر إلى خلاف ذلك، واليك التفصيل:

أ – القائلون بتقديم الموطأ على الصحيحين: قال الامام الشافعي: ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك[٥].

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص٣٢.
(٢) طبع مؤلف ابن الصلاح بالمغرب، بتحقيق الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى.
(٣) في التعليق الممجد على موطأ محمد ٩٠/١.
(٤) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص٤٢٣.
(٥) التمهيد ٧٦/١.

وقدمه جمهور المالكية على الصحيحين، وقال القاضي أبوبكر ابن العربي: (أعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجُعفي - أي البخاري - هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ: هو الأصل واللباب، وعليهما بني الجميع كالقشيري - أي مسلم - والترمذي فما دونهما)[1].

وسيأتي بأن هذا قول مرجوح، وأن الصواب خلافه، وأما قول الشافعي فهو محمول على أنه كان قبل وجود الصحيحين، كما قال ذلك ابن الصلاح[2]. فلا تعارض إذن بين هذا القول وبين ما اتفق عليه العلماء من أن أصح كتاب بعد كتاب الله صحيحا البخاري ومسلم.

ب - القائلون بمساواة موطأ مالك بالصحيحين: ذهب الامام ولي الله الدهلوي إلى أن الموطأ في طبقة واحدة مع الصحيحين، فقال عند حديثه عن طبقات كتب الحديث: (فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم.... الخ)[3]. وكذا قرر ولده العلامة عبدالعزيز الدهلوي، فقال: (... فالحاصل أن أحاديث هذه الكتب الثلاثة أصح الأحاديث واثبتها، وإن كان بعضها أصح من بعض، ثم أحاديث الموطأ المرفوعة موجودة في صحيح البخاري غالبا، فصحيح البخاري يشمله باعتبار أحاديثه المرفوعة، نعم آثار الصحابة والتابعين في الموطأ تزيد عليه)[4].

ج - القائلون بتأخر مرتبة الموطأ عن مرتبة الصحيحين: ذهب جمهور المحدثين إلى أن مرتبة الموطأ دون مرتبة الصحيحين، وذلك لاحتوائه على المرسل والمنقطعات والبلاغات. قال العلامة محمد بن جعفر الكتاني: (وهو - أي الموطأ في الرتبة بعد مسلم على ما هو الأصح)[5]. وقال الدكتور مصطفى

(١) بارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي ٥/١.
(٢) في علوم الحديث ص١٤.
(٣) حجة الله البالغة ٢٨١/١.
(٤) العجالة النافعة للعلامة عبدالعزيز بن احمد ولي الله الدهلوي ص٢٢ - ٢٤.
(٥) الرسالة المستطرفة ص١٣.

السباعي بعد أن حكى ذلك عن الجمهور: (ويعبر عن سر ذلك ابن حجر حيث قال: إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرها. وقد عرفت عدم اعتداد المحدثين بالمرسل والمنقطع وما عدا المتصل، فلا جرم إن كانت مرتبة الموطأ عندهم دون مرتبة الصحيحين... الخ)[1].

وهذا القول هو الراجح، وأن مرتبة الموطأ تأتي بعد الصحيحين، وقد عده بعض العلماء سادس الكتب الستة، منهم رزين بن معاوية السبرقسطي (ت ٥٣٥) في كتابه الجمع بين الكتب الستة، والمجد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦) في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول.

* - رواياته: لقد روى عن الامام مالك الجم الغفير، وتكاثر عليه الرواة نظرا لإمامته وعلو سنده، قال العلائي: (وقد روى الموطأ عن الامام مالك رحمه الله جماعة كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وزيادة ونقص، ومن أكبرها وأكثرها زيادات موطأ أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري أحد الأئمة الثقات، روى عنه الشيخان في صحيحيهما)[2]. وبيّن القاضي عياض بأن الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رواه أو وقف عليه أو كان في روايات شيوخه أو نقل عن أصحاب اختلاف الموطآت نحو عشرين نسخة[3]. ويلاحظ الباحث اختلافا كبيرا بين هذه الموطآت من جوانب كثيرة، منها الاختلاف في ترتيب الكتب والأبواب، ومنها الاختلاف في عدد الأحاديث والآثار، كما يلاحظ ايضا اختلافا في ألفاظ كثير من الأحاديث المروية. وقد عزا العلماء اختلاف الروايات إلى أن الرواة لم يأخذوا عن الامام مالك في زمن واحد، وإنما أخذوا عنه في مُدد مختلفة طويلة الأمد[4].

(١) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص٤٢٢.
(٢) بغية الملتمس ص٨٩.
(٣) ترتيب المدارك ١٩٨/١.
(٤) انظر كشف المغطى من المعاني والالفاظ في الموطأ، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور ص٤٢، ومقدمة الشيخ محمد الشائلي النيفر لموطأ ابن زياد ص٦٤، والموطآت للأستاذ نذير حمدان ص١٤٤.

وقال الدكتور أكرم العمري: (وأطلق ابن المديني والنسائي أن القعنبي أثبت الناس في الموطأ، بينما يرى أبو حاتم أن اثبتهم معن بن عيسى، بينما يرى أحمد بن حنبل في مسنده رواية عبدالرحمن بن مهدي، واختار البخاري رواية عبدالله بن يوسف التنيسي، واختار مسلم رواية يحيى بن يحيى الليثي، واختار أبوداود رواية القعنبي، واختار النسائي رواية قتيبة بن سعيد)[1].

وفيما يلي ذكر أشهر روايات الموطأ التي طبعت:

١ – رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤)، وهذه الرواية هي اشهر روايات الموطأ على الاطلاق، وإذا أطلق ذكر الموطأ فلا يراد الا هذه الرواية، وذلك بسبب أنها آخر رواية عن الامام مالك، وأكثرها تنقيحا وتهذيبا، وسوف نذكر شروح هذه الرواية، ومنهج الامام مالك فيها[2].

٢ – رواية الامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الامام ابي حنيفة (ت١٨٩هـ)، وقد شرحها الشيخ اللكنوي في كتابه المسمى (التعليق الممجد على موطأ محمد)[3].

٣ – موطأ ابن زياد، وهو ابوالحسن علي بن زياد التونسي (ت ١٨٣)[4].

٤ – موطأ مالك، برواية أبي مصعب الزهري، وابومصعب هو أحمد بن ابي بكر القاسم بن الحارث القرشي الزهري المدني (ت ٢٤٢)[5].

٥ – موطأ مالك، برواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١)[6].

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٣١١.
(٢) وقد طبعت هذه الرواية كثيرا، ومن احسنها طبعة محمد فؤاد عبدالباقي بالقاهرة سنة ١٩٥١.
(٣) طبع موطأ محمد بالقاهرة بتحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، اما التعليق الممجد فقد طبع بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في ثلاثة مجلدات.
(٤) ولم يصلنا كاملا، وقد طبع في تونس بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر سنة ١٩٨٠.
(٥) طبع في مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٢، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، ويقع في مجلدين.
(٦) وصل إلينا منه قطعة صغيرة، وقد طبع بتحقيق عبدالحفيظ منصور، عن دار الشروق الكويت.

٦ – الموطأ، برواية سويد بن سعيد الحدثاني (ت ٢٤٠)[1].

٧ – الموطأ، برواية عبدالرحمن بن القاسم (ت١٩١)[2].

٦ – علو إسناده: ان مما يلاحظ على الموطأ قرب الاسناد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه ميزة قل أن يشاركه فيها أحد من المصنفين ممن وصلت إلينا مؤلفاتهم.

وذكر العلامة محمد الطاهر ابن عاشور[3] أعلى الأسانيد التي رويت في الموطأ، وهي كما يلي:

١ – عن ابن عمر:

– مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

– مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

– مالك، عن عبدالله بن جبر بن عتيك، عن ابن عمر.

٢ – عن أنس بن مالك:

– مالك، عن ابن شهاب، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

– مالك، عن إسحاق بن ابي طلحة، عن أنس.

– مالك، عن حُميد الطويل، عن أنس.

– مالك، عن عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب، عن أنس.

– مالك، عن شريك بن أبي بن نمر، عن أنس.

٣ – عن سهل بن سعد:

– مالك، عن ابن شهاب، عن سهل، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) طبع في البحرين سنة ١٩٩٤ في مجلد كبير، وذلك عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
(٢) طبع طبعتين، الأولى عام ١٤٠٥، والثانية عام ١٤٠٨، بدار الشروق بجدة، بتحقيق الشيخ محمد بن علوي المالكي.
(٣) في كشف المغطى ص٣٧.

- مالك، عن أبي حازم المدني، عن سهل.

٤ - عن جابر بن عبدالله:

- مالك، عن ابي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- مالك، عن وهب بن كيسان، عن جابر.

- مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

٥ - عن أبي شريح الكعبي:

- مالك، عن ابي سعيد المقبري، عن ابي شريح، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٦ - عن ابي سعيد الخدري:

مالك، عن نافع، عن ابي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٧ - عن عمر بن أبي سلمة:

- مالك، عن وهب بن كيسان، عن عمر بن ابي سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٧ - شروح الموطأ، لرواية يحيى بن يحيى الليثي: اعتنى العلماء بالموطأ كثيرا، فتناولوه بالشرح ووصل مراسيله وبلاغاته وبالتعريف برجاله، وسوف نستعرض أهم شروحه:

١ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣)، ويقع في (٢٤) مجلدا. وطبع هذه الكتاب بالمغرب. ويعد أهم شرح للموطأ، جمع فيه مؤلفه بين الحديث والفقه، ورتبه بطريقة الأسناد على أسماء شيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ، ثم أورد أحاديث كل شيخ مرتبا أسماء الشيوخ على حروف المعجم، وقد اقتصر على الحديث المرفوع سواء كان الحديث متصلا أو منقطعا، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، وذكر في صدر كتابه مقدمة تكلم فيها عن بعض مسائل

مصطلح الحديث، والكتاب يعد بحق من الكتب المتميزة في منهجه وأسلوبه، وقد اثنى عليه العلماء قديما وحديثا.

٢ - الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، لابن عبدالبر ايضا، وقد طبع في بيروت في (٣٠) مجلدا. ويهتم ابن عبدالبر في هذا الكتاب بالجانب الفقهي، وبأقوال ائمة الفقه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

٣ - المنتقى في شرح الموطأ، للامام سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤). وقد اختصره من كتابه الكبير (الاستيفاء في شرح الموطأ) الذي هو في عداد الكتب المفقودة، وقد جمع الباجي في كتاب المنتقى جملة وافرة من الفوائد تتعلق بمذهب مالك، وقد طبع في سبعة مجلدات كبيرة بالقاهرة سنة ١٣٣١.

وقد اتبع الباجي في كتابه المنهج التالي، فهو يورد حديث الموطأ مسبوقا بحرف (ص) إشارة إلى أنه الأصل، ثم يتولى شرح الحديث مفتتحا ذلك بكتابة الحرف (ش) إشارة إلى أنه الشرح، ثم يشرح كل عبارة أو جملة تفيد معنى تحت عنوان فصل، وقد تبرز قضية فقهية في الأثناء فيتناولها بالبيان تحت عنوان مسألة، وقد تتفرع عن المسألة قضية فرعية فيتناولها بالذكر تحت عنوان فرع[1].

٤ - القبس في شرح الموطأ، للقاضي أبي بكر ابن العربي المعافري (ت ٥٤٦)، طبع ببيروت في ثلاثة مجلدات. وهو شرح مختصر، ناقش مؤلفه المسائل الفقهية والاصولية، ورتبها ترتيبا حسنا تحت عناوين بارزة.[2]

٥ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، وهو مطبوع بالقاهرة في مجلدين، اعتنى مؤلفه بشرح غريب الحديث، وناقش بعض المسائل الفقهية.

٦ - شرح الزرقاني على الموطأ، والزرقاني هو محمد بن عبدالباقي (ت١١٢٢)،

(١) انظر كتاب ابوالوليد الباجي وكتابه التعديل والتجريح ١٦٢/١ - ١٦٣.
(٢) انظر مقدمة محقق الكتاب ٦٩/١.

وقد طبع هذا الشرح بالقاهرة في أربعة مجلدات. وهو كتاب ليس بالطويل ولا بالقصير، يحوي فوائد جيدة تغني طالب العلم عن كثير من كتب شروح الموطأ، وقد استفاد المؤلف من الكتب التي تقدمته وعلى رأسها كتاب التمهيد لابن عبدالبر، كما استفاد ايضا من فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر.

٧ - المسوى، للشيخ ولي الله أحمد شاه بن عبدالرحيم الدهلوي (ت١١٧٦)، وقد طبع في بيروت في مجلدين. وهو كتاب مختصر جدا، شرح بعض الألفاظ الغريبة، وتكلم على بعض المسائل الفقهية.

٨ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للشيخ محمد زكريا بن محمد الكاندهلوي، (ت١٩٨٢) طبع في (١٥) مجلدا. ويعد من أوسع الشروح، فقد استوفى بيان المذاهب الأربعة وما عداها من المسائل الخلافية، كما أنه ذكر الفوائد المتعلقة بالاسناد، وقد اعتمد على جهابذة شارحي الموطأ كابن عبدالبر والباجي والقاضي عياض وغيرهم، كما ذكر أقوال الشارحين من علماء الهند المحققين، وقدم الكتاب بمقدمة ضافية في علوم الحديث وتاريخ التدوين، وما يتصل بالكتاب ومؤلفه من معلومات وفوائد.

المطلب الثالث: منهج الامام مالك في الموطأ

١ - **ترتيب الكتاب:** رتب الامام مالك كتابه على أبواب الفقه، كمثل الجوامع والسنن، لكنه يفرق عن السنن بأن أحاديثه ليست في الأحكام فقط كما أنه يفرق عن الجوامع بأنه خلا من كتاب السير والفتن والمناقب وغير ذلك، فهو مصنف منفرد ليس كالسنن والجوامع.

وجعله مرتبا على كتب وأبواب، وعدد الكتب فيه (٦١) كتابا، ويضم كل كتاب مجموعة من الأبواب، وبدأه بكتاب وقوت الصلاة، وختمه بكتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ - **روايته لآثار الصحابة والتابعين:** أكثر الامام مالك في الموطأ من ذكر آثار الصحابة والتابعين، وخص من آثار الصحابة الخلفاء الراشدين، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عمر، كما ذكر ايضا آثار التابعين، وخص بالذكر أقوال فقهاء المدينة، وعلى رأسهم فقهاء المدينة السبعة: وهم: (سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وابوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار). واسقط بعضهم أبا سلمة بن عبدالرحمن، وذكروا بدله: سالم بن عبدالله بن عمر: وقيل: بل هو ابوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث المخزومي[1].

والسبب في اكثاره لأقوال الفقهاء أن الامام مالكاً جعل بناء مذهبه بعد الروايات المرفوعة على أقوال الصحابة والتابعين، وهذا المنهج هو الذي عرف في مدرسة الحديث في المدينة.

٣ - **فتاوى الامام مالك:** ان مما يلاحظ في الموطأ كثرة الفتاوى، فقد سئل الامام عن مسائل كثيرة، فأجاب عنها، وأدخل بعضها في الموطأ.

ومن امثلة ذلك: قوله: لا تكون الصدقة الا في ثلاثة أشياء: في الحرث، والعين، والماشية[2].

(١) انظر: أرشاد طلاب الحقائق، للنووي ٦١٣/٢.
(٢) الموطأ، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة ٢٤٥/١.

ومن ذلك ايضا أنه سئل عن النداء يوم الجمعة هل يكون قبل أن يحل الوقت؟ فقال: لا يكون الا بعد أن تزول الشمس[1].

ومما يلاحظ أنه قد يروي حديثا، ثم يشير إلى أن هذا هو الصحيح عنده.

ومن أمثلته: انه روى حديث نافع، قال: شهدت الأضحى والفطر مع ابي هريرة. فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة. ثم قال مالك: وهو الأمر عندنا[2].

٤ – **غريب الحديث:** قد يشرح الامام مالك الألفاظ الغريبة في الحديث.

ومن امثلته، أنه روى حديث الزبير بن العوام أنه كان يتزود صفيف الظباء وهو محرم. قال مالك: الصفيف القديد[3].

٥ – **الجمع بين الأحاديث المتقاربة في الموضوع:** يختار الإمام مالك في بعض الأحيان إلى جمع أحاديث متفرقة، ويضعها في سياق واحد.

ومن امثلته: عن مالك" أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، وصلى الناس عليه أفذاذا، لا يؤمهم أحد. فقال ناس: يُدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن بالبقيع. فجاء أبوبكر الصديق، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما دفن نبي قط الا في مكانه الذي توفي فيه، فحفر له فيه. فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه، فسمعوا صوتا يقول: لاتنزعوا القميص، فلم يُنزع القميص، وغُسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم[4].

قال ابن عبدالبر: هذا الحديث لا أعلمه يُروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة وأحاديث شتى، سمعها مالك[5].

(١) الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة ١/٧١.
(٢) الموطأ، كتاب العيدين، باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ١/١٨٠.
(٣) الموطأ، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ١/٣٥٠.
(٤) الموطأ، كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن الميت ١/٢٣١.
(٥) تجريد التمهيد ص٢٥٥.

المطلب الرابع: ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث

احتوى الموطأ على الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، كما ذكر فيه ايضا بعض المراسيل والمنقطعات والبلاغات وحديث الثقة، وإليك تفصيل ذلك:

١ – **المسند:** وهو الحديث المتصل من مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الأحاديث جميعها في موضع الثقة والقبول عند المحدثين كلهم.

ومن امثلة ذلك: ما جاء في كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء: قال مالك: عن ابن شهاب، عن ابي إدريس الخولاني، عن ابي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ فليستنثر، ومن استجمر فليوتر[1].

٢ – **الموقوف:** وهو الحديث المتصل إلى أحد الصحابة، من دون أن يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوفات بلغت (٦١٣) حديثا[2].

ومن امثلته، ما جاء في كتاب صلاة الجماعة، باب العمل في صلاة الجماعة، قال: عن نافع، أنه قال: قمت وراء عبدالله بن عمر في صلاة من الصلوات، وليس معه أحد غيري، فخالف عبدالله بيده، فجعلني حذاءه[3].

ومن ذلك ايضا، ما جاء في كتاب العين، باب التعوذ والرقية في المرض، قال: عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبدالرحمن: أن أبابكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي، ويهودية ترقيها، فقال ابوبكر: ارقيها بكتاب الله[4].

٣ – **المقطوع:** وهو الذي يبلغ سنده إلى التابعي، ويقف عنده. وقد بلغت المقطوعات (٢٨٥) أثرا[5].

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في كتاب كراء الأرض، باب ما جاء في كراء

(١) الموطأ ١/١٩.
(٢) تنوير الحوالك للسيوطي ١/٩.
(٣) الموطأ ١/١٣٤.
(٤) الموطأ ٢/٩٤٢.
(٥) تنوير الحوالك ١/٩.

الأرض، قال: عن ابن شهاب، أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق؟ فقال: لا بأس به[1].

٤ - **المرسل**: وهو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعني بدون ذكر الصحابي، وبلغت المراسيل في الموطأ (٢٢٢) حديثا[2].

ومن امثلته، ما جاء في كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة: قوله: عن زيد بن أسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اعطوا السائل وإن جاء على فرس[3].

٥ - **المنقطع**: وهو الحديث الذي سقط من سنده راو من غير الصحابي.

ومن امثلته، ما جاء في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز في المسجد، قوله: عن ابي النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت ان يمر عليها بسعد بن ابي وقاص حين مات لتدعو له، فأنكر ذلك الناس عليها، فقالت عائشة: ما أسرع الناس، ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد.

قال ابن عبدالبر: هكذا هو في الموطأ عند جمهور الرواة منقطعا، ورواه مسلم موصولا[4].

٦ - **حديث الثقة**: وهو الحديث الذي يقول فيه الامام مالك: عن الثقة، فلم يصرح باسمه، وهي خمسة أحاديث، ذكرها ابن عبدالبر في التمهيد، وبين الثقة. ووصلها من وجوه صحاح.

ومن امثلته: عن مالك: عن الثقة عنده، عن سليمان بن يسار، وعن بسر ابن سعيد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فيما سقت السماء

(١) الموطأ ٧١١/٢.
(٢) تنوير الحوالك ٩/١.
(٣) الموطأ ٩٩٦/٢.
(٤) الموطأ ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

والعيون والبعل العُشر... الحديث[1].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث يتصل من وجوه صحاح ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وجابر ومعاذ.... ألخ[2].

وقد عين بعض العلماء (الثقة)، فقالوا: إذا قال مالك عن الثقة عن بكير بن عبدالله بن الأشج، فالثقة مخرمة ولده، وإذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب، فقيل: إنه عبدالله بن وهب، أو الزهري، أو ابن لهيعة... ألخ[3].

٧ - **البلاغ**: وهو الحديث الذي يقول فيه الامام مالك: بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو بلغني عنه قال، وفي بعض الأحيان يقول: بلغني عن سعيد بن المسيب، أو غيره من التابعين أو الصحابة. وعدد هذه البلاغات (٦١) بلاغا، وقد أوصلها ابن عبدالبر في التمهيد، ما خلا أربعة أحاديث، وصلها من بعده ابن الصلاح.

ويمكن تصنيف هذه البلاغات إلى أصناف[4].

أ - بلاغ عن الصحابي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا القسم كثير، ومثاله: مالك أنه بلغه عن بُسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا شهدتْ إحداكن صلاة العشاء فلا تمسنّ طيبا[5].

قال ابن عبدالبر: هذا الحديث مشهور مسند صحيح من رواية بسر بن سعيد عن زينب الثقفية امرأة عبدالله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم[6].

ب - بلاغ عن التابعي، مثاله: مالك أنه بلغه عن جده مالك بن ابي عامر: أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تبيعوا

(١) الموطأ، كتاب الزكاة، باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والاعناب ٢٧٠/١.
(٢) التمهيد ١٦١/٢٤.
(٣) انظر: فتح المغيث ٢٦/٢، وتدريب الراوي ص٢٠٦.
(٤) نقلتها بتصرف من كتاب الموطآت ص٣٢٨.
(٥) الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد ١٩٨/١.
(٦) التمهيد ١٧١/٢٤.

الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين[1].

قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة، رواته فيما علمت، ورواه ابن ابي حازم عن مالك، عن مولى لهم، عن مالك بن ابي عامر، وابن ابي حازم من كبار أصحاب مالك. ثم قال: وهذا الحديث يرويه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار، عن مالك بن أبي عامر، عن عثمان مسندا، وقد روي من حديث سهيل بن مالك، عن ابيه، عن عثمان مسندا[2].

ج – بلاغ عن بلاغ، ومثاله: مالك، أنه بلغه أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامل من عماله: أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم: اغزوا باسم الله في سبيل الله.... الحديث[3].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث يتصل معناه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه صحاح من حديث بريدة الاسلمي، وانس بن مالك، وصفوان بن عسال، وابي موسى الأشعري، والنعمان بن مقرن، وابن عباس، وجرير بن عبدالله البجلي[4].

د – بلاغ عن من لم يسمّ، ومثاله: مالك: أنه بلغه عن أهل العلم، أنهم كانوا يقولون: الشهداء في سبيل الله لا يغسلون، ولا يصلى على أحد منهم، وأنهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها[5].

وذكر ابن عبدالبر بأن هذا الذي حكاه مالك عن أهل العلم روي من حديث جابر، انفرد به الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، أن جابر بن عبدالله أخبره... الخ[6].

هـ – بلاغ عن الرسول صلى الله عليه وسلم بلا واسطة، وهذا ايضا كثير،

(١) كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرا وعينا ٦٣٢/٢.
(٢) التمهيد ٢٠٩/٢٤ – ٢١٠.
(٣) الموطأ، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ٤٤٨/٢.
(٤) التمهيد ٢٣٢/٢٤.
(٥) الموطأ، كتاب الجهاد، باب العمل في غسل الشهيد ٤٦٣/٢.
(٦) التمهيد ٢٤١/٢٤.

مثل قوله: بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بُعثت لأتمم حُسن الأخلاق[1].

قال ابن عبدالبر: وهذا الحديث يتصل من طرق صحاح، عن ابي هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

و – بلاغ من غير عزو، ومثاله: مالك، أنه بلغه: ان أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب.

قال ابن عبدالبر: وهذا لا يكون رأيا، وإنما هو توقيف ممن يجب التسليم له، ولا يدرك بالرأي مثله، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه حسان... الخ[3].

٨ – قول الامام مالك: من السنة كذا، ومثاله: قال: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أنها لا تجوز وصية لوارث.

قال ابن عبدالبر: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أخبار الآحاد أحاديث حسان في أنه لا وصية لوارث من حديث عمرو بن خارجة وابي أمامة الباهلي وخزيمة بن ثابت، ونقله أهل السير في خطبته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وهذا أشهر من ان يحتاج فيه إلى اسناد[4].

٩ – إسناد الامام مالك الحديث عن رجل، ومن أمثلته: قوله: عن رجل من أهل الكوفة: أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه: ..... الخ[5].

والرجل هنا هو سفيان الثوري[6].

وبعد: فهذا هو المنهج الذي سلكه الامام مالك في تأليفه لكتاب الموطأ، ونختم هذا المبحث بقول الامام ولي الله الدهلوي، وهو يذكر منزلة الموطأ بين

(١) الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق ٩٠٤/٢.
(٢) التمهيد ٣٣٣/٢٤.
(٣) التمهيد ٤٣٤/٢٤.
(٤) التمهيد ٤٣٨/٢٤.
(٥) الموطأ، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الوفاء بالمال ٤٤٨/٢ – ٤٤٩.
(٦) ذكره الكاندهلوي في أوجز المسالك ٢٤/٨.

كتب الحديث: كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها، وأقدمها وأجمعها، وقد اتفق السواد لأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه، ومن تتبع مذاهبهم، ورزق الأنصاف من نفسه، علم لامحالة، ان الموطأ مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه. وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون، وهو منها بمنزلة الدوحة من الغصون... وعلم أيضا أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم وسنن ابي داود، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي – مستخرجات على الموطأ، تخوم حومه، وتروم رومه، مطمح نظرهم منها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك مافاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه. وبالجملة، فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك الا بالإكباب على هذا الكتاب.أ.هـ[1].

(١) نقله محمد فؤاد عبدالباقي في مقدمته للموطأ.

الفصل الثاني
السنن

نتناول في هذا الفصل – بإذن الله – مناهج عدد من كتب الحديث التي سميت بالسنن، صراحة أو ضمنا، فبعضها يصدق عليه هذا الوصف كسنن النسائي وابن ماجه وأبي داود، وبعضها لا يصدق عليه هذا الوصف – على الأرجح – كجامع الترمذي.

وسنقتصر في هذا الفصل على دراسة الكتب التالية، كل في مبحث مستقل:

المبحث الأول: جامع الترمذي.

المبحث الثاني: سنن أبي داود.

المبحث الثالث: سنن النسائي.

المبحث الرابع: سنن ابن ماجة.

وسيكون منهجنا في ذلك التعريف بالمؤلف، ثم التعريف بالكتاب ثم بيان أهم مناهجه بشكل مختصر، بحيث يعطي فكرة واضحة دالة على المطلوب.

المبحث الأول
الإمام الترمذي ومنهجه في جامعة
وفيه مطالب

المطلب الأول: تعريف بالترمذي (اسمه – نسبه – مولده – نشأته – شيوخه – تلاميذه ورحلاته – مصنفاته – مكانته العلمية – وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب الترمذي (تسميته – موضوعه – ترتيبه – شروحه).

المطلب الثالث: مناهج الترمذي في جامعة:

أولا: شروطه في كتابه.

ثانيا: مناهجه في الصناعة الحديثية.

* طرقة في الاختصار (التحويل – العطف بين الشيوخ – الاشارة إلى بقية الاسانيد – الاشارة إلى بقية المتن، الاشارة إلى ورود الحديث عن طرق اخرى).
* طرقه في رواية الحديث (التكرار – ترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد).

ثالثا: مناهجه في الفقه:

* منهجه في التراجم.
* منهجه في بحث الأحكام الفقهية وعرضها.
* منهجه في الترجيح بين المذاهب.

رابعا: مناهجه في الحكم على الحديث.

* المصطلحات المفردة (صحيح – حسن – غريب).
* المصطلحات المركبة (حسن صحيح – حسن صحيح غريب – صحيح غريب – حسن غريب).
* المصطلحات الأخرى عنده (المرسل – المضطرب – الشاذ والمحفوظ – المنكر – الموقوف).

تسمية كتب صلة :
١ـ الجامع
٢ـ المسند الصحيح
٣ـ الصحيح

موضوع كتب صلة :
١ـ الفقه ٢ـ الحديث الصحيح ٣ـ علوم الحديث
٤ـ الصناعة الإسنادية

أ ـ ترتيب الكتب على أبواب فقهية
ب ـ إبراز الروايات المشتملة على ألفاظ مختلفة

مقدمة وترتيب صلة :
١ـ رتب موضوعات الكتاب وفقه السادة الأئمة رحمهم الله
٢ـ رتب أبواب كل كتاب على أبواب الفقه ٣ـ ترتيب الأحاديث عن الشيخ الواحد
٤ـ مراعاة ترتيب الأحاديث بحسب الألفاظ

عدد أحاديث الصحيح : ٧٢٧٥ بدون تكرار ٢٠٠٢

راويه : أبو عيسى الترمذي

٢٢ ـ ١٣٤

ولد مبصرا ثم عمى في آخر عمره، بعد أن حفظ واكتمل شأنه، وصنف تصانيفه. وهذا ما رجحه الشيخ محمد محمد زهو في كتابه الحديث والمحدثون[1].

علمه ورحلاته: بدأ الترمذي طلب العلم في بلدته في خراسان ونيسابور، حيث أخذ عن اسحق بن راهويه وغيره ثم رحل إلى العراق وسمع من علمائها وسافر إلى الحجاز وسمع من علمائها، ولكنه لم يذهب إلى مصر ولا إلى الشام بل كان يروي عن علماء هذين القطرين بالواسطة، وأغلب الظن أنه لم يدخل بغداد، فلم يسمع امامها أحمد بن حنبل. والذي يدل عليه الاستقراء ان الترمذي بدأ طلبه للعلم حوالي سنة (٢٣٥هـ) وقد جاوز العشرين من عمره، لأنا نجده روى عن شيوخ توفوا قبل هذا التاريخ بالواسطة، كعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) ومحمد بن عبدالله بن نمير (ت ٢٣٤هـ).

وأقدم شيوخه وفاة: محمد بن عمرو البلخي (ت ٢٣٦هـ) ومحمود بن غيلان من مرو (ت ٢٣٩هـ) وقتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠هـ) فهذا يدل على أن تلقيه للعلم ورحلته إليه كان في ذلك الوقت حوالي سنة خمس وثلاثين[2].

شيوخه: أخذ الترمذي العلم عن عدد من كبار الأئمة والشيوخ، وحسبه من ذلك أنه شارك البخاري في عدد من شيوخه منهم: محمد بن بشار بندار (ت ٢٥٢هـ) ومحمد بن المثنى (ت ٢٥٢هـ) وأبوحفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ) وغيرهم[3] وحسبه فخرا أنه أخذ عن كل من البخاري ومسلم وتلمذ على أيديهما.

تلاميذه: من الطبيعي أن إماما مثل الترمذي يتلمذ على يديه عدد من كبار علماء هذا الفن ومن هؤلاء: أحمد بن اسماعيل السمرقندي، وأحمد بن يوسف النسفي، وحماد بن شاكر الوراق، ومحمد بن أحمد المحبوبي المروزي

(١) ص ٣٦١.
(٢) انظر: د. نور الدين عتر – جامع الترمذي – ص٢٢ ـ ٢٣ (بتصرف) انظر تفصيل ذلك المرجع السابق نفسه ص٢٤ – ٢٧ وايضا سير اعلام النبلاء ٢٧١/١٣.
(٣) انظر سرداً بأسمائهم: سير اعلام النبلاء ٢٧١/١٣ – ٢٧٢.

(راوية الجامع) وغيرهم كثير.

مصنفاته: لقد ترك لنا الترمذي عددا من مصنفاته العظيمة، ضمنها علما غزيرا وفوائد قيمة، فكان تنوعها يعكس شخصية الترمذي العلمية، وتدل على براعته في شتى فروع هذا العلم. ومن أشهرها[1]:

١ – كتابه الجامع المشتهر باسم (سنن الترمذي).

٢ – الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية، المشهور باسم شمائل الترمذي.

٣ – كتاب العلل المفرد، ويسمى العلل الكبير.

٤ – كتاب الزهد.

٥ – كتاب التاريخ.

٦ – أسماء الصحابة.

٧ – الأسماء والكنى.

٨ – كتاب في الآثار الموقوفة.

وكثير من هذه الكتب لم يصل إلينا، وبعضها منشور معروف.

وفاته: توفي الأمام في بلدته (ترمذ) وقيل في قرية (بوغ) وهي احدى قرى ترمذ.

وقد كانت وفاته ليلة الاثنين ١٣ رجب سنة ٢٧٩هـ رحمه الله.

(١) د. نور الدين عتر – ص٣٧.

المطلب الثاني

تعريف عام بكتاب الترمذي

تسمية الكتاب: ذكر العلماء عددا من الأسماء أطلقت على كتاب الترمذي وهي[1]:

١ – صحيح الترمذي: وهو اطلاق الخطيب كما ذكر السيوطي[2].

٢ – الجامع الصحيح: وهو اطلاق الحاكم[3].

وواقع الكتاب لا يشهد لهاتين التسميتين، فليس كل ما في الكتاب صحيح، فبعضه صحيح، وبعضه حسن وبعضه دون ذلك، والترمذي نفسه يحكم على أحاديثه بذلك صراحة، اذن ففي هاتين التسميتين ضرب من التجوز.

٣ – الجامع الكبير: ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة[4]. وهو قليل الاستعمال.

٤ – السنن: وهو اسم مشهور للكتاب، ويكثر نسبته إلى مؤلفه، فيقال: سنن الترمذي، وذلك تمييزا له عن بقية السنن.

ووجه هذه التسمية، اشتماله على أحاديث الأحكام، مرتبه على ترتيب أبواب الفقه. وهذا النوع من المصنفات يسمى (السنن). ولكن واقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية بالدقة، فإنه مشتمل على الأحكام وغيرها، ففي هذه التسمية أيضا تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه.

٥ – الجامع: وهو أشهر وأكثر استعمالا، واشتهر بنسبته إلى مؤلفه، فيقال (جامع الترمذي). ووجه تسميته بذلك أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعبا لجميع أبواب الدين الرئيسية، وهي (السير، والآداب، والتفسير،

(١) د. نور الدين عتر – الامام الترمذي والموازنة – ص٥٠.
(٢) تدريب الراوي – للسيوطي – ص٩٥.
(٣) تدريب الراوي – للسيوطي – ص٩٥.
(٤) الكتاني – الرسالة المستطرفة – ص٩.

والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب) وسماه ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه ص١١٧، فقال: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) وهذه التسمية هي التي تليق بطريقة الترمذي في كتابه.

موضوع الكتاب: إن الذي يقرأ في كتاب الترمذي، ويقلب صفحاته ويتمعنها، يلاحظ أنه يغوص في بحر من الفوائد المتنوعة والعلوم المتعددة، فهو كتاب حديث، ولكنه مختلف عن غيره ففيه الفقه، وفيه علوم الرجال، كالجرح وبيان الأسماء والكنى، وفيه العلل وغير ذلك.

يقول الدكتور نور عتر[1]: (... فأبو عيسى يترجم للمسألة، ويورد فيها حديثا أو أكثر، ثم يتبع ذلك آراء الفقهاء في المسألة، وعملهم بحديثه، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا، ويأتي بذلك واضحا مبينا، ويتكلم في الرجال والأسانيد، وما تشتمل عليه الأسانيد من علل، ويذكر ما للحديث من طرق، ثم إن كانت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة، فإنه يشير إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة... ثم قال: وتلك مزايا عظيمة لكتابة، وأهمها ما يتعلق بالعلل، فإنه صعب عويص، وقد أتى به الترمذي بأوضح أسلوب، فامتاز كتابه على كتب الحديث في وضوح مراده وكثرة علومه.

ثم يقول: ونحن إذا نظرنا إلى هذه الفوائد، نجدها في جملتها ترجع إلى أمرين: الصناعة الحديثية، والفقه استنباطا واختلافا. ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة وهي: أن موضوع كتاب أبي عيسى الترمذي «الجامع» هو الحديث الشريف صناعة وفقها) أ.هـ.

ترتيب الكتاب: رتب الترمذي جامعه على أبواب الفقه، وأطلق على الموضوعات الرئيسية لفظ (أبواب كذا) ولم يسمها كتاباً. فكان يقول مثلا أبواب البيوع، أبواب الايمان. وهكذا.. وقد بلغ عدد هذه الأبواب الرئيسية عنده ثلاثة وأربعين بابا. أولها أبواب الطهارة وآخرها أبواب المناقب، ثم العلل.

وجعل تحت كل موضوع من هذه الموضوعات جملة من أبواب المسائل،

(١) الامام الترمذي والموازنة – ص٥١ – ٥٢.

وترجم لها بتراجم من عنده، كأن يقول (باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين) أو (باب ما جاء في السواك) وهكذا..

وأما ترتيب الأحاديث في الباب، وفي المسألة الواحدة، فقد كان يختلف باختلاف غرضه:

* فإن كان غرضه بيان علة في الحديث، فقد كان يذكر الحديث المشتمل على علة أولا، ويتكلم على علته. ثم يردف به حديثاً صحيحاً يبين حكم هذه المسألة ويصلح دليلا لها.

مثال ذلك: قول الترمذي: (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا) (حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا هشيم، أخبرنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة، فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس، ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل الذي فعل).

ثم قال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه، قال أحمد: لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى. وقال محمد بن اسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا.

ثم اختتم الترمذي برواية الحديث من وجه صحيح بسنده المتصل ثم قال بعده: (هذا حديث حسن صحيح)[1].

فنلاحظ هنا كيف أن الترمذي روى أولا حديث ابن أبي ليلى وبين علته ثم أتبع به حديثاً آخر وقال عنه حسن صحيح.

* وان كان غرضه من عقد الباب بيان مسألة فقهية كان يبدأ بالحديث الصحيح أولا ثم يتبعه حديثاً مثله أو أقل وهكذا.

شروح الجامع: اهتم العلماء بكتاب الترمذي نظرا لمكانته العلمية، وما تضمنه من فوائد غزيرة متنوعة أو كان من جملة اهتمامهم به، كثرة الشروح

(١) جامع الترمذي – ١/٧٤.

التي زادت عن عشرين شرحا، بين مطول ومختصر، منها: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي – لابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) وتكملته لزين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ) ونحن سنختصر القول في التعريف بأشهر شرحين لجامع الترمذي وهما:

١ – عارضة الأحوذي في شرح الترمذي: لأبي بكر بن العربي (محمد بن عبدالله بن محمد القاضي ت ٥٤٣هـ).

وهو كتاب مطبوع يقع في (١٣) جزءا. وهو من أهم شروح الجامع وأفضلها وأكثرها نفعا. فمن ميزات هذا الكتاب أنه اشتمل على مقدمة طويلة تكلم فيها على كثير من قضايا الرواية، ومزايا الكتاب. ثم شرح أحاديث الكتاب شرحا شاملا، فتكلم على أسانيد الأحاديث ودرسها دراسة علمية متعمقة، وتكلم في الرجال ثم شرح غريب الألفاظ، وبحث كثيرا من قضايا اللغة والإعراب ثم ذكر ما يمكن أن يستنبط من الأحكام الفقهية، وبين دلالات الأحاديث وفوائدها.

٢ – تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي – لمحمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ).

وهو كتاب مطبوع أيضا يقع في عشرة مجلدات. وهو شرح قيم، اشتمل المجلد الأول منه على مقدمة عظيمة الفائدة مكونة من بابين:

الأول: وتناول فيه قضايا كثيرة في علم الحديث، وكتبه وأخبار المحدثين.

الثاني: وبحث فيه ما يتعلق بالإمام الترمذي ومزايا جامعه وفوائده.

وأما سائر الكتاب، فقد تعرض المصنف لشرح أحاديث الترمذي شرحا مفصلا تناول فيه بعض قضايا الأسناد والرواة ثم بين طرق الحديث وتخريجها في الكتب الأصول، ثم شرحها وعلق عليها. وامتاز هذا الشرح بتفصيل أقوال الفقهاء واختلافاتهم، وكان يرجح ما لم يتعرض لترجيحه الترمذي. فكان هذا الشرح كتابا جامعا مفيدا.

* * *

المطلب الثالث
مناهج الترمذي في جامعه

أولاً: شروطه في كتابه:

لم ينص الترمذي صراحة على شروطه في صحيحه، ولكنه أشار إلى بعض ذلك، ثم إن بعض العلماء حاول أن يستنبط هذه الشروط ومن خلال ذلك كله يمكن لنا أن نلخص هذه الشروط بما يلي:

الشرط الأول: أن يكون الحديث معمولا به عند بعض أهل العلم: ويؤخذ هذا الشرط من كلام الترمذي نفسه حيث قال في كتابه[1] جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.

يفهم من هذه العبارة أن شرطه في الحديث الذي يضعه في كتابه هو عمل بعض العلماء بمقتضاه. أي أن كل حديث احتج به عالم من العلماء أو اعتبره دليلا شرعيا على حكم معين، فهو صالح لأن يكون ضمن كتابه، وبعبارة أخرى أن أحاديث الجامع تدخل ضمن دائرة الاحتجاج.

وهذا الشرط، وإن كان عاما غير محدد، إلا أنه يفهم منه أنه لا يدخل في كتابه الأحاديث الواهية والمطروحة والموضوعة، لأن هذه الأنواع ومثلها لا يحتج بها العلماء.

وهذا لا يمنع أن يذكر الترمذي بعض الأحاديث من هذه الأنواع وذلك من أجل أن يبين علتها ويكشف موجبات ردها، كما سبق ذكر ذلك في بيان ترتيب الجامع.

الشرط الثاني: أن يكون رجال الإسناد من الطبقات الأولى والثانية والثالثة استيعابا وأما رجال الطبقة الرابعة فكان يأخذ منهم انتقاء على نحو ما كان يفعل البخاري فينتقي من الثانية. ومسلم ينتقي من الثالثة، أما الترمذي

(١) انظر جامع الترمذي – كتاب العلل – ٣٣١/٢.

فكان ينتقي من الرابعة[1].

ثانياً: مناهجه في الصناعة الإسنادية:

ذكرنا فيما سبق[2] أن الترمذي تلمذ على يدي البخاري ومسلم، وأخذ عنهما، فكان من الطبيعي أن يتأثر بهما، ويقتبس منهما، وقد كان تأثره بمسلم أكثر، وبخاصة في صناعة الأسانيد، فقد استوعب مناهج مسلم في ذلك كله، ومن هذه المناهج:

أ – منهجه في الاختصار[3]، من حيث التحويل بين الأسانيد، والعطف بين الشيوخ، والإشارة إلى باقي الإسناد بعد ذكر جزء منه، والاشارة إلى المتن بعد ذكر الإسناد.

ب – تكرار الحديث في جامعه، فقد كان يكرر الحديث مراعيا في ذلك وروده من طريق أخرى وبألفاظ متفاوتة، يرويها على سبيل المتابعات والشواهد، وقد التزم في هذا كله منهج مسلم حيث كان لا يكرر إلا في ذات الموضع.

جـ – التزم الترمذي منهج مسلم في تحري الدقة حين سرد الطريق، ومن ذلك التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا واخبرنا) والتعريف باسم الراوي الذي يرد غير معرف.

ولكن الترمذي قد ابتكر طريقة أخرى، لم تكن من مناهج مسلم، وهي الإشارة إلى ورود الحديث من طرق أخرى عن عدد من الصحابة دون أن يذكر هذه الطرق، وذلك بقوله: (وفي الباب عن فلان وفلان...)، وهذا النوع هو المسمى عند المحدثين بالشواهد.

مثال ذلك: ما رواه تحت باب ما جاء في السواك[4]:

فقد روى حديثا بسنده المتصل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة). ثم

(١) انظر تفصيل هذه الطبقات التي ذكرها الحازمي ص٣٥ من هذا الكتاب.
(٢) ص١٣٦.
(٣) انظر تفصيل مناهج مسلم ص٩٢ – ٩٧ من هذا الكتاب.
(٤) جامع الترمذي ٧/١.

قال وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وعن عائشة، وابن عباس، وحذيفة، وزيد ابن خالد، وأنس وعبدالله بن عمرو، وابن عمر، وأم حبيبة، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وتمام بن عباس، وعبدالله بن حنظلة، وأم سلمة، وواثلة، وأبي موسى.

فنلاحظ هنا كيف اكتفى بذكر حديث أبي هريرة، ثم أشار إلى ورود الحديث – سواء بلفظه أو بمعناه – من سبعة عشر حديثاً.

يقول الدكتور نور الدين عتر[1]: (وهذه مزية لها موقعها من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين، وهي ميزة بديعة لكتابه، ترتاح لها الأذواق السليمة، والأفكار الحديثة جميعا في وقت واحد. إذ يستوعب الترمذي بهذه الطريقة الأحاديث استيعابا بالغا مدهشا، ربما يحتاج الباحث إلى تصفح مجلدات كبيرة، وآلاف من الأوراق للظفر ببعض هذه الأحاديث المشار إليها).

ثالثا: مناهجه في عرض الموضوعات الفقهية وبحثها:

لقد كانت عناية الترمذي بالفقه عناية عظيمة، جعلت من كتابه كتابا فريدا يجمع بين الابداع في الصناعة الحديثية إلى جانب الخوض في مسائل الفقه وآراء العلماء عرضا ونقداً وترجيحا، كل ذلك يقدمه بسبك فريد، وابداع جديد، إلى جانب ابداعه في قضايا الحديث، حتى إن الذي يقرأ في جامع الترمذي يظن نفسه أحيانا أنه يقرأ في كتاب فقه وليس في كتاب حديث، ويظهر ذلك كله من خلال مناهجه التالية:

١ – **مناهجه في التراجم:** من المعروف أن التراجم تعكس فهم المصنف للحديث وفقهه في الإستنباط، وقد كان للترمذي في هذا باع طويل، وفقه حسن، فالتراجم عنده قسمان:

الأول: هي تراجم جامعة لموضوع رئيسي واحد كالزكاة والطهارة وغيرها، وكان يترجم لها بقوله مثلاً (أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهكذا.... وهذا القسم من التراجم يوازي كلمة (كتاب) عند البخاري ومسلم، وغيرهما.

الثاني: تراجم لمسائل محددة يضع تحتها حديثا أو أكثر، وغالبا ما كان يقول باب ما جاء في كذا..

وقد كان منهج الترمذي في هذه التراجم كمنهج البخاري، حيث استعمل الأنواع الثلاثة من التراجم وهي: التراجم الظاهرة وهي أكثرها استعمالا عنده والغالبة في جامعة والتراجم الاستنباطية، ثم التراجم المرسلة.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الترمذي قد أفاد كثيرا من شيخه البخاري في هذا المجال، ومع ذلك فلم يصل إلى مستوى ابداع البخاري ودقته وحسن استنباطه في ذلك، ويبدو أن السبب في هذا هو أن البخاري قد اعتمد كثيرا على التراجم، في عرض الفقه، أما الترمذي فقد اهتم بعرض الفقه صراحة بعد ذكر الأحاديث الواردة في مسائل الفقه وقضاياه[1].

٢ – **منهجه في عرض مذاهب العلماء وآرائهم:** إن الغالب في جامع الترمذي أنه بعد اخراج الحديث والحكم عليه كان يشرع في ذكر مذاهب العلماء وأقوالهم وآرائهم واختلافاتهم، بل كثيرا ما كان يذكر آراء الصحابة والتابعين، وعملهم في مسألة الباب.

مثال ذلك: قول الترمذي (باب الوضوء من القيء والرعاف)[2].

أخرج بسنده حديثا عن أبي الدرداء (أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ...) ثم قال: ورأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين، الوضوء من القيء والرعاف، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك وأحمد، واسحاق. وقال بعض أهل العلم، ليس في القيء والرعاف وضوء، وهو قول مالك والشافعي.

٣ – **منهجه في الترجيح بين المذاهب الفقهية:** لم يكتف الترمذي بعرض آراء العلماء ومذاهبهم الفقهية، بل تجاوز ذلك لينقد تلك الآراء، ويرجح بعضها، كل ذلك يقدمه بمستوى فقهي مميز، بحيث كان سباقا في مجال الفقه

(١) جامع الترمذي والموازنة – ص١٠٨.

(١) لمزيد من التفصيل انظر: د. عتر – جامع الترمذي – ص٢٧١ – ٢٩٨.

المقارن، يقول الدكتور عتر في ذلك[1] .

(إن القارئ لينتظر منه، ويتوقع، أن يبين رأيه في ضوء الأحاديث الواردة في الباب، باعتبار كونه محدثا إماما، بل كونه فقيها عالما بالفقه ومذاهبه، محيطا بها.

وكذلك فعل في كتابه، أبدى لنا جانب الفقه من علمه، فأبدع وأعجب في ألوان ترجيحاته وما سجله – في المذاهب – من نظرات علمية حديثية وفقهية بينت الراجح عنده من الآراء. والحقيقة أن الكتابة في الفقه المقارن قد سبق إليها الترمذي، وإن كانت على نحو بسيط في كتابه.

وإذا كان بعض واضعي مذكرات الفقه المقارن يفخر بالتجديد في هذا العصر ببحث المذاهب المختلفة في المسألة وأدلتها، ثم بيان الراجح منها. فقد سبقهم أبوعيسى بأحد عشر قرنا إلى هذا اللون من الدراسة، في حدود موضوع كتابه الجامع، وإنه لمرجع مهم، لمن أراد البحث في الفقه المقارن من العلماء المتفقهين) أ.هـ.

وقد كان الترمذي يرجح بقوة الدليل أحيانا، وبالتفقه والاستنباط أحيانا أخرى، وبعمل الجمهور وأكثر أهل العلم أحيانا ثالثة[2] .

ونحن هنا نسوق مثالا واحدا لبعض مناهج الترمذي في الترجيح: قال في أبواب الصلاة:[3] (باب لا وتران في ليلة).

أخرج فيه حديثا بسنده عن طلق بن علي قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا وتران في ليلة).

قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب. واختلف أهل العلم في الذي يوتر من أول الليل، ثم يقوم من آخره، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، نقض الوتر، وقالوا يضيف إليها ركعة،

(٢) ١٩/١.
(١) جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين – ص٣١٩.
(٢) لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق نفسه ص٣٢٠ – ٣٢١.

ويصلي ما بدا له، ثم يوتر في آخر صلاته، لأنه لا وتران في ليلة، وهو الذي ذهب إليه اسحق.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، إذا أوتر من أول الليل ثم نام، ثم قام في آخر الليل، فإنه يصلي ما بدا له، ولا ينقض وتره، ويدع وتره على ما كان. وهو قول سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد.

وهذا أصح، لأنه قد روي من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى بعد الوتر. حدثنا محمد بن بشار، حدثنا حماد بن مسعدة، عن ميمون بن موسى، عن الحسن، عن أمه عن أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين) وقد روي نحو هذا عن أبي أمامة، وعائشة، وغير واحد، عن النبي صلى الله عليه وسلم. أ.هـ.

فنلاحظ هنا كيف أن الترمذي عرض هذه المسألة وبين رأيين للعلماء فيها، قال عن الرأي الثاني بأنه أصح ثم أورد حديثا بسنده قال عنه أصح من الأول، ليرجح هذا الرأي على الرأي الأول.

رابعا: مناهجه في الحكم على أحاديث جامعة ومصطلحاته في ذلك:

لقد كان من ابداع الترمذي أنه حكم على معظم أحاديثه، فعظمت بذلك فائدته، وتمت منفعته، فكان كتابا نافعا بحق، جامعا للفوائد والفضائل. وقد استخدم الترمذي عددا من المصطلحات في كتابه، كان بعضها شائعا وبعضها من ابتكاره، فسر بعضها وترك بعضها، مما أثار استشكالا عند العلماء فيما بعد، في تحديد قصده منها، وتنقسم أحكامه ومصطلحاته إلى ثلاثة أنواع:

١ – الأحكام المفردة وهي: الصحيح، الحسن، الغريب.

٢ – الأحكام المركبة وهي: حسن غريب، حسن صحيح، صحيح غريب، حسن صحيح غريب.

٣ – المصطلحات التي يعل فيها الحديث وهي: المرسل، المضطرب، الشاذ، الضعيف، المنكر، الموقوف، المقطوع.

هذا وسنقوم بشرح هذه الأحكام والمصطلحات وبيانها باختصار[١] :

١ – الأحكام المفرده عند الترمذي:

أ – الصحيح: فقد كان الترمذي أحيانا يروى الحديث في جامعه ثم يقول عقبه (هذا حديث صحيح). ومن خلال النظر في بعض هذه الأحاديث يتبين أنها صحيحة، بحسب مصطلح العلماء، أي أنها قد توفرت فيها شروط الحديث الصحيح المتفق عليها عندهم وهي خمسة شروط: الاتصال، والعدالة، وتمام الضبط، وعدم الشذوذ، ثم عدم وجود علة قادحة.

ومن هنا نستطيع القول أن الصحيح عند الترمذي يساوي الصحيح في مصطلح سائر المحدثين. بل إننا نجد أن بعض العلماء قد احتج بتصحيح الترمذي للأحاديث، وعلى رأسهم ابن حجر في كتابه فتح الباري. وغيره.

ب – الحسن: لم يكن هذا المصطلح كثير الاستعمال في عصر الترمذي، بل إن أكثر العلماء يدرجه مع الحديث الصحيح، حيث كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح، وهو ما يحتج به. وضعيف وهو ما لا يحتج به، والترمذي ممن استخدم هذا المصطلح كثيرا في جامعه. ولكنه لم يترك هذا الأمر للاجتهاد بل نراه يعرف الحديث الحسن فيقول[٢] : (... وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث حسن) فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن).

يفهم من هذا التعريف أن الحديث الحسن عنده يجب أن تتوفر فيه عدة شروط وهي:

(٢) ٩٤/١.

(١) لمزيد من التفصيل انظر – د. عتر – ص١٤٨ – ٢٠٠.

١ – الاتصال: ويفهم هذا من قوله (كل حديث) لأن الحديث لا يسمى كذلك إلا إذا كان بإسناد متصل.

٢ – العدالة: ولكن بحدها الأدنى ويفهم هذا من قوله (لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) فنفي هذه الصفة يشعر بقربه منها، فإنه لم يصفه بالعدالة مباشرة، بل نفى عنه ضدها، فكأنه أنقص من مكانته بذلك. وهذا معروف في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قلت هذا السيف أمضى من العصا

٣ – عدم الشذوذ: وهذا شرط واضح صرح به في تعريفه (ولا يكون الحديث شاذا).

٤ – رواية الحديث من طريق آخر، مثله على الأقل (ويروى من غير وجه نحو ذاك) وكذلك الأمر لو كان الطريق الآخر أقوى، فهو من باب أولى.

فإذا تأملنا هذه الشروط – باستثناء الشرط الأخير – نجد أنها شروط الحديث الضعيف ضعفا يسيرا (وهو الذي يكون القدح في ضبط الراوي لا في عدالته) فقد خلت هذه الشروط من شرط الضبط، ولو في حده الأدنى.

أما الشرط الرابع فإنه يؤثر في هذا الحديث الضعيف – ضعفا يسيرا – فيرفعه إلى رتبة الحسن. وهذا يعني أن هذه الرتبة (الحسن) ليست نابعة من ذات الحديث، وليست من خلال صفات توفرت فيه، ولكنه اكتسب هذه الرتبة من غيره (ويروى من غير وجه نحو ذاك) فهو حسن بسبب غيره.

وإذا رجعنا إلى الحسن عند المحدثين. نجد أن هذا الوصف ينطبق على أحد نوعي الحسن عندهم (وهو الحسن لغيره). لأن الحسن لغيره هو الحديث الضعيف – ضعفا يسيرا – الذي يتقوى بطريق آخر مثله أو أقوى منه، فيرتقي إلى رتبة الحسن لغيره.

والخلاصة فإن الحسن عند الترمذي يساوي الحسن لغيره في اصطلاح المحدثين – والله أعلم –

هذا وينبغي التنبيه إلى أن هذا المعنى خاص بمصلحه حينما يقول: (هذا حديث حسن) دون أن يضيف إليها قيدا آخر، فلو أضاف إليها أي كلمة أو قيد أو وصف كان يقول (حسن غريب) أو نحوه. فعندئذ يكون لهذا المصطلح مدلول آخر - كما سنرى بعد قليل.

جـ - الغريب: استخدم الترمذي هذا الوصف في حكمه على بعض أحاديث كتابه، فكثيرا ما كان يعقب على بعض الأحاديث بقوله (هذا حديث غريب) وقد عرف الترمذي هذا النوع في كتابه فقال[1] :

(وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد... ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد....).

نلاحظ هنا أن الترمذي قد صرح بأنّ هذا التعريف هو تعريف العلماء، فهم يطلقون اسم (الغريب) على هذه الحالات الثلاثة.

يقول الدكتور عتر بعد أن ذكر تعريف الترمذي: (وهذا موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب، أنه ما انفرد راو بروايته مطلقا، سواء كان عن إمام يجمع حديثه كالزهري وقتادة أو لا يجمع حديثه، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسنادة.

بيان ذلك: أن قولهم (ما انفرد راو بروايته) أعم من أن يكون الانفراد بالسند والمتن جميعا، أو بالسند. فشمل ذلك ما أفاد الترمذي في عبارته الأولى والثالثة، لأن مراده بقوله «يستغرب لحال الإسناد» التفرد بالاسناد، وقولهم: «أو انفرد بزيادة..... الخ» هو معنى قوله «ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث».

(٢) انظر جامع الترمذي - العلل - ٢/٣٤٠.

فما حدد به الترمذي الحديث الغريب، موافق لاصطلاح العلماء، وتعريفهم له. ولذلك قال: «فإن أهل الحديث يستغربون» فأفاد بذلك أنه جرى على اصطلاحهم)[1] أ.هـ.

٢ - الأحكام المركبة عند الترمذي:

أ - صحيح غريب: حكم الترمذي على بعض أحاديث كتابه جامعه بقوله (هذا حديث صحيح غريب) والواقع أن هذا الحكم المركب لا يشكل أمره عند القارىء، فإن المعنى أن هذا الحديث صحيح، وقد وقعت فيه الغرابة، ومن المعروف أنه لا تعارض بين الصحة والغرابة، فليس من شروط الحديث الصحيح، تعدد الطرق، أو خلوه من الغرابة.

ب - حسن غريب: حكم الترمذي على بعض أحاديث كتابه بقوله (حسن غريب) وقد أثار هذا المصطلح أشكالا لدى العلماء، إذ أن من شروط الحسن عنده أن يروى من وجه آخر (أي تعدد الطرق) والغرابة تعني التفرد. فكيف يجمع بين لفظين أحدهما يقتضي التعدد، والآخر يقتضي عكسه وهو التفرد؟ فيبدو هذا المصطلح وكأنه يحمل في طياته تناقضا.

ولكن الواقع أن هذا المصطلح عند الترمذي له دلالة محددة غير دلالة مصطلح (حسن) فقط. فكأنه هنا أراد أن يقول بأن هذا الحديث حسن من حيث الحكم، وقد وقع فيه التفرد أي أن درجة (الحسن) لم يكتسبها بوروده من طريق آخر وإنما اكتسب هذه الدرجة بصفات ذاتية تحققت فيه، فهو حسن لذاته.

وبناء على ذلك فإن الحديث الذي يقول فيه الترمذي (حسن غريب) يساوي عند المحدثين الحسن لذاته. وقد سبق أن أثبتنا أن الحديث الذي يقول عنه (حسن) يساوي عند المحدثين الحسن لغيره.

وخلاصة الأمر أن مصطلح (حسن غريب) عند الترمذي هو أعلى رتبة من

(١) جامع الترمذي - العلل - ٣٤٠ - ٣٤١ وانظر أيضا - د. عتر - الترمذي والموازنة ص١٦٤ - ١٦٩.

مصطلح (حسن) ولكل منهما مدلول يختلف عن الآخر. وإلى هذا المعنى يشير البقاعي: (استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها «حسن غريب» ونحو ذلك)[1] .

جـ - حسن صحيح: اشتهر هذا المصطلح عن الترمذي، وذلك لكثره وروده في كتابه، فإنه يكاد يكون أكثر المصطلحات استعمالا عنده. فقد كان بعد ذكر الحديث يقول (هذا حديث حسن صحيح) ولم يشر الترمذي إلى مقصده بهذا المصطلح، كما فعل مع الحسن والغريب، وقد أشكل أمر هذه العبارة عند العلماء الذين حاولوا أن يفسروها، ويبينوا مقصده منها، فتعددت أقوالهم حتى وصلت إلى حوالي تسعة أقوال وسنحاول هنا ذكر أهم هذه الآراء ثم نرجح بينها:

الرأي الأول: لابن الصلاح حيث قال[2] (إن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد باسنادين، أحدهما اسناد حسن، والأخر اسناد صحيح، استقام أن يقال فيه إنه حديث (حسن صحيح) أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر) أ.هـ.

الرأي الثاني: لابن كثير حيث قال[3] : (والذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث، كما يشرب الحكم بالحسن على الحديث، فعلى هذا يكون ما يقول فيه (حسن صحيح) أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح).

وعلى هذا الرأي فإن هذا النوع هو منزلة بين المنزلتين، أي أنه بين الحسن والصحيح. وبناء على ذلك فإن الحديث الذي يقول عنه (صحيح) هو أعلى رتبة من الذي يقول عنه (حسن صحيح).

ويمكن أن يرد على هذا الرأي بأن كثيرا من الأحاديث التي حكم عليها

(١) جامع الترمذي والموازنة – ص١٦٤.
(١) المرجع السابق نفسه – ص١٧١.
(٢) ابن الصلاح – علوم الحديث – ص٣٩.

بهذا الحكم، هي أحاديث متفق على صحتها. وهي في الصحيحين، بل إنّ بعضها روى بأصح الأسانيد. وبهذا صرح ابن رجب الحنبلي حيث قال[1]: فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، وليس ما أفرد فيه بالصحة أقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة) أ.هـ.

الرأي الثالث: وهو رأي الحافظ ابن حجر حيث قال بعد ذكر تعريف كل من الصحيح والحسن[2] : (فإن جُمِعا في وصف حديث واحد، كقول الترمذي وغيره: هذا حسن صحيح، فللتردد الحاصل من المجتهد الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حديث يحصل منه التفرد بتلك الرواية.

ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ألا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفة عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم. وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد (أو) لأن حقه أن يقول (حسن أو صحيح) وعلى هذا فإن ما قيل فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه «صحيح» لأن الجزم أقوى من التردد. وهذا حيث التفرد.

وإلا إذا لم يحصل التفرد، فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن. وعلى هذا فما قيل فيه «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه «صحيح» فقط، إذا كان فردا لأن كثره الطرق تُقوّي) أ.هـ.

نلاحظ هنا أن رأي ابن حجر بحسب طرق الحديث. فإن كان للحديث طريق واحد فالمعنى هو: حسن أو صحيح (على التردد) وإن كان للحديث طريقان فالمعنى هو: حسن بالنسبة لاسناد صحيح بالنسبة لإسناد آخر. وهذه الحالة الثانية هي رأي ابن الصلاح السابق.

(٣) ابن كثير – اختصار علم الحديث – ص٤٧.
(١) ابن رجب – شرح العلل – ٣٩٣/١.

الترجيح: يبدو أن القول بأن ذلك راجع إلى إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، أي أن معنى قوله حسن صحيح هو: حسن بالنسبة لإسناد صحيح بالنسبة لإسناد آخر، هذا هو القول الراجح، وهو رأي ابن الصلاح وابن حجر، ورجحه بعض العلماء قديما وحدثنا. يقول الدكتور نور الدين عتر في ترجيح هذا الرأي[1] :

(وهو الذي نراه أرجح الأقوال وأولاها بالصواب في معنى قول الترمذي «حسن صحيح».

(٢) انظر شرح نخبة الفكر – ص٧٢ – ٧٥.

المبحث الثاني

الإمام أبو داود ومنهجه في سننه

وفيه مطالب :

المطلب الأول: التعريف بأبي داود، (اسمه – مولده ونشأته – علمه ورحلاته – شيوخه – تلاميذه – مصنفاته – وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بسنن أبي داود، (تسمية الكتاب – موضوعه – منزلته بين كتب الحديث – ترتيب كتبه وأبوابه – أقسام الحديث ودرجاتها – شروحه).

المطلب الثالث: منهج أبي داود في السنن:

أولا: شروطه في كتابه.

ثانيا: مناهجه في صناعة الأسانيد.

ثالثا: مناهجه في متون الحديث.

رابعا: مقصد أبي داود فيما سكت عليه.

المطلب الأول
التعريف بالإمام أبي داود[1]

اسمه: هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السِّجستاني.

كنيته: أبو داود.

والأزدي، نسبة إلى الأزد، وهي قبيلة معروفة من قبائل اليمن، وعلى هذا النسب فهو عربي النسب.

وأما السجستاني، فهي نسبة إلى اقليم سجستان الذي نشأ به.

مولده ونشأته: ولد الامام أبو داود سنة (٢٠٢هـ) في سجستان، ونشأ بها أول حياته، ثم سكن البصرة، حيث كانت أهم المراكز العلمية آنذاك، ونشأ محبا للعلم مقبلا على العلماء ومجالسهم العلمية، فساعد ذلك على تحصيله علما كثيرا، تلقاه على يدي عدد من كبار العلماء.

علمه ورحلاته: ارتحل الامام أبو داود إلى عدد كبير من مراكز العلم في مختلف أرجاء البلاد الاسلامية، فرحل إلى العراق: بغداد وواسط وسكن البصرة، ورحل إلى الحجاز، والشام، ومصر، وغيرها، فجمع من ذلك علما كثيرا، قال عنه ابن حبان: (كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا ونُسكا وورعا واتقانا، جمع وصنّف وذبّ عن السنن)[2]. وقال عنه ابراهيم الحربي: (ألين لابي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد)[3].

شيوخه: كان أبو داود موسوعيا في علمه، فقد برع في عدد من مجالات العلم، وأخذ عن كبار الائمة، فأخذ الفقه وغيره عن الامام أحمد بن حنبل،

(١) انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٠١/٤، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥٥/٩، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣، وفي تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢، وابن حجر في تهذيب التهذيب ١٦٩/٤.

(٢) التهذيب ١٧٢/٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١١/١٣.

والعلل من يحيى بن معين وعلي بن المديني، واما في مجال الرواية فكان من أشهر شيوخه: اسحاق بن راهويه، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبوالوليد الطيالسي، وسعيد بن منصور، وغيرهم كثير.

تلاميذه: كذلك فقد كان شيخا لعدد من مشاهير هذا العلم، ومن الذين أخذوا عنه: أبوعيسى الترمذي، وابوبكر الخلال، واسماعيل بن محمد الصفار، وغيرهم كثير.

مصنفاته: ترك لنا الامام ابوداود عددا من المصنفات التي كانت ثمرة جهده، ومن أشهرها: كتابه السنن، والمراسيل، والناسخ والمنسوخ، وكتاب القدر، ودلائل النبوة، والزهد، وفضائل الأعمال، وأخبار الخوارج، وغيرها.

وفاته: كانت وفاته - رحمه الله - سنة (٢٧٥هـ) في مدينة البصرة، بعد ان عاش ما يزيد على سبعين عاما، كانت حافلة بالعلم والعمل، والرواية والرحلة والتصنيف. وقد دفن إلى جانب قبر الامام سفيان الثوري في البصرة.

وقد ترك أبوداود ولدا، هو أبوبكر عبدالله بن ابي داود، ولد سنة (٢٣٠هـ)، أي أنه عاش في حياة والده خمسة وأربعين عاما، ونشأ في طلب العلم، حتى صار إماما حافظا كبيرا، صاحب مصنفات كثيرة، وتوفي عام (٣١٦هـ)[1].

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٧٦٧/٢.

المطلب الثاني
تعريف عام بسنن أبي داود

تسمية الكتاب: ورد اسم كتاب أبي داود عند العلماء باسم: (السنن)، وقد يضاف إلى صاحبه فيقال: سنن أبي داود، وقد أطلق هو نفسه على كتابه هذا الاسم حيث قال في رسالته التي وجهها إلى أهل مكة[1]: (... فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن...).

موضوع الكتاب: كان أبوداود أول من صنف في السنن، حيث أراد أن يكون موضوع كتابه خاصا بأحاديث الأحكام، بحيث لا يدخل فيه أحاديث الفضائل والآداب والتفسير وما إلى ذلك.

يقول الامام ابو سليمان الخطابي[2]: (كان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود: الجوامع والمسانيد ونحوها، فجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارا وقصصا ومواعظ وأدبا. فأما السنن المحضة، فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها، من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها، على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حل هذا الكتاب عند ائمة الحديث وعلماء الأثر محل الإعجاب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرجل).

وبهذا نعلم أن موضوع كتاب السنن هو الأحاديث الوارد في الأحكام الشرعية، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه[3].

منزلة السنن بين كتب الحديث: اختلف العلماء في كتاب أبي داود والترمذي، أيهما ثالث كتب الحديث بعد صحيحي البخاري ومسلم، والأرجح أن جامع الترمذي هو ثالثها في الرتبة من حيث الصحة، وذلك لأن شرطه

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص٢٤.
(٢) في معالم السنن ١/٧.
(٣) انظر السخاوي في فتح المغيث ١/٧٦.

أقوى من شرط أبي داود[1].

ويبدو أن الذين قدموا أبا داود إنما نظروا إليه من زاوية أخرى، وهي شمول أحاديثه وكثرة أبوابه، وحسن ترتيبه. يقول الامام ابن القيم[2]: (كتاب السنن لأبي داود بن الأشعث السجستاني - رحمه الله - من الاسلام بالموضع الذي خصه الله به حيث صار حكما بين أهل الاسلام، وفصلا من موارد النزاع والخصام، فاليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحقّون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء).

ترتيب السنن وكتبه وأبوابه: رتب ابوداود كتابه على موضوعات الفقه، فاشتمل كتابه على خمسة وثلاثين كتابا[3]، ومجموع ما في هذه الكتب من الأبواب هو (١٨٧١) بابا، وعدد الأحاديث هو (٥٢٧٤) حديثا.

ومن الملاحظ أن أبا داود قد صرح بأن عدد أحاديث كتابه هو (٤٨٠٠) حديث، ولكن يبدو أنه أسقط من هذا العدد الأحاديث التي كررت في أكثر من موضع في كتابه.

وأول كتاب في السنن هو كتاب الطهارة، وهو مشتمل على (١٤٣) بابا، وأخر كتاب هو كتاب الأدب، وفيه (١٨٠) بابا.

وكذلك قد ورد عنده ثلاثة كتب لم يذكر تحتها أي باب، وهي:

كتاب اللقطة، وهو الكتاب الرابع، واشتمل على عشرين حديثا.

كتاب الحروف والقراءات، وهو الكتاب الرابع والعشرين، واشتمل على أربعين حديثا.

كتاب المهدي، وهو الكتاب الثلاثون، واشتمل على اثني عشر حديثاً.

(١) انظر جامع الترمذي والموازنة للدكتور عتر ص٦٥.
(٢) انظر السنن ١/١٢. مقدمة المحقق.
(٣) بعض الطبعات عدد الكتب (٤٠) كتابا، وعدد الأبواب (١٨٨١) بابا.

أقسام الأحاديث عنده ودرجاتها:

قال محمد بن طاهر المقدسي[1]: (... وأما أبوداود فمن بعده، فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين (أي البخاري ومسلم).

القسم الثاني: صحيح على شرطهما.

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لاقطعا منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة).

وأما درجات الحديث عنده، فقد صرح ابوداود نفسه بذلك، ومفاد كلامه في هذا أن الحديث عنده على درجات.

الأولى: الصحيح لذاته، وهو المراد بقوله: (الصحيح).

الثانية: الصحيح لغيره، وهو المراد بقوله: (وما يشبهه).

الثالثة: الحسن لذاته، وهو المراد بقوله: (وما يقاربه).

الرابعة: الحسن لغيره، والضعيف ضعفاً يسيرا، والذي يحتج به، وهو مفهوم من قوله: (ومالم أذكر فيه شيئا فهو صالح).

الخامسة: الضعيف الذي لا يحتج به، وهو مفهوم من قوله: (والضعيف الذي فيه وهن شديد بينته).

شروحه: اعتنى العلماء بسنن أبي داود عناية كبيرة، ومن ذلك: الشروح الكثيرة التي ظهرت لهذا الكتاب، ومن أهمها:

١ – معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ): وهو كتاب مطبوع، يقع في أربعة مجلدات، وكان الخطابي يشرح – في الغالب

(١) في شروط الأئمة الستة ص١٩ – ٢٠.

– حديثا واحدا من الباب، حيث يتناول أولا لغة الحديث، ويعقب على بعض العلماء في ذلك، ثم يخوض في فقه الحديث، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم في مسألة الباب، وقد يجتهد في استنباط بعض الأحكام ويبين رأيه في ذلك.

٢ – عون المعبود على سنن أبي داود، لأبي عبدالرحمن محمد بن أشرف العظيم آبادي (ت ١٣٤٩)، وقد اختصره من كتابه الآخر: غاية المقصود في شرح سنن أبي داود[1]، وجاءت عبارته في العون على حواشي السنن، وهو شرح جيد، حاول أن يذكر أقوال العلماء في المسائل الفقهية، وترجيحها في بعض الأحيان، وقد اعتمد كثيرا على تعليقات الامام المنذري على السنن، وتعرض غالبا لتخريج الحديث، وبيان مواقعه في كتب السنن.

٣ – المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للشيخ محمود محمد خطاب السبكي، وصل به إلى كتاب الحج، ثم توفي سنة (١٣٥٢هـ)، ثم أكمله ابنه أمين السبكي، وسماه: فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود، طبع الكتاب مع تكملته في أربعة مجلدات بثمانية أجزاء.

وقد اهتم هذا الكتاب بتراجم الرجال، فتكلم عليهم جرحا وتعديلا، ثم تناول القضايا اللغوية، ثم فقه الحديث، ثم يعرج على تخريج الحديث من كتب السنة.

وهناك شروح أخرى لا يتسع المقام لذكرها، منها: عون الورود بشرح سنن أبي داود، لأبي الحسنات محمد بن الحي اللكنوي.

وكتاب بذل المجهود في حل سنن أبي داود، لأبي ابراهيم خليل بن أحمد الأنصاري السهارنفوري[2].

(١) فقد اكثر هذا الكتاب، وطبع ما وجد منه في ثلاثة مجلدات في باكستان، في سنة ١٤١٣.
(٢) وهو مطبوع في عشرين مجلدا.

المطلب الثالث
منهج أبي داود في السنن

أولا: شروطه في كتابه:

لقد أشار أبو داود إلى بعض شروطه في رسالته إلى أهل مكة، وتكلم بعض العلماء على هذه الشروط، ويمكن أن نجملها بما يلي:

١ – أن لا يكون في سند الحديث الذي يخرجه رجل متروك الحديث، وقد صرح هو نفسه بهذا الشرط، حيث قال[١]: (وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر، بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض).

وهذا الشرط يوافق واقع الكتاب بنظر العلماء، يقول الذهبي في هذا الصدد: (... وقد وفّى بذلك، فإنه يبين الضعيف الظاهر، وسكت عن الضعيف المحتمل...)[٢].

٢ – أن لايكون في سند الحديث رجل قد أجمع العلماء على تركه، وذلك بشرط أن لايكون هذا السند متصلا، يقول الحافظ ابن منده[٣]: (ان شرط أبي داود والنسائي أحاديث أقوام لم يجتمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال).

٣ – أن يكون الحديث متصلا، فقد عرف عن ابي داود أنه لا يحتج بالحديث المرسل، إلا إذا لم يجد في الموضوع حديثا مسندا، أو كان فيه ألفاظ أخرى ذات معان مختلفة، ولكنه برأيه ليس بمرتبة المتصل في الاحتجاج.

(١) في رسالته إلى أهل مكة ص٢٥.
(٢) في تذكرة الحفاظ ٢/٢٩٥.
(٣) نقله محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة ص٩.

قال أبوداود[١]: (... وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل، فإن لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند، فالمرسل يُحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة).

ثانيا: مناهجه في صناعة الأسانيد:

لقد كان أبوداود واضح التأثر بمنهج من سبقه من الأئمة وعلى رأسهم أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، فأفاد منهم في هذا المجال، وأبدع في مجالات أخرى، ويمكن أن نلخص مناهجه في هذا المجال بما يلي:

١ – منهجه في ذكر المتابعات والشواهد: فقد كان اهتمامه بذلك ظاهرا جدا، حيث كان أحيانا يذكرها بأسانيد منفصلة في الباب الواحد بحيث يسوق المتابعة سندا ومتنا بشكل تام، ولكنه في الغالب كان يذكرها عقب الاسناد الأول معلقة أو متصلة على شكل تعقيب.

مثال ذلك، قال[٢]: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض.

قال أبوداود: رواه عبدالسلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس بن مالك، وهو ضعيف.

وقد يسوق المتابعة أثناء ذكر طريق الأصل.

مثاله، قال ابوداود[٣]: حدثنا القعنبي، حدثنا أنس – يعني ابن عياض.

ثم قال أبوداود: وحدثنا ابن المثنى، حدثني يحيى بن سعيد، عن عبيدالله – وهذا لفظ ابن المثنى – حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل يصلي، ثم جاء

(١) في رسالته لأهل مكة ص٢٥.
(٢) في كتاب الطهارة، باب كيف التكشف عند الحاجة، رقم (١٤).
(٣) كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، رقم (٨٥٦).

فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل... الحديث.

ولا يخفى فائدة هذا المنهج، فهو بهذا يختصر الاسانيد من جهة، وينبه إلى المتابعات والتقاء الطرق من جهة أخرى.

٢ - التنبيه إلى اختلاف صيغ الاسناد، وبخاصة إذا كان بعضها يفيد السماع قطعا، وبعضها يحتمل السماع.

مثال ذلك، قال[1]: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل والحسن بن علي قالا: ثنا عبدالرزاق، قال أحمد: ثنا معمر، أخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث بن عبدالله... الحديث.

فنلاحظ هنا كيف أن منهجه سوق الحديث إلى نقطة الاختلاف في الصيغة حيث بين صيغة كل من الروايتين.

٣ - التنبيه إلى الاختلاف الواقع في أسماء بعض الرواة، وهذا أمر مهم لاتخفى أهميته على المتخصصين.

ومثاله، قال[2]: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا عبدالله بن يزيد المقرىء ح/ وحدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، قالا: حدثنا عبدالرحمن بن زياد - قال ابوداود: وأنا لحديث ابن يحيى أتقن - عن غطيف، وقال محمد: عن أبي غطيف الهذلي، قال: كنت عند عبدالله بن عمر، فلما نودي بالظهر توضأ فصلى... الحديث.

٤ - التحويل: وذلك بهدف الاختصار، وهو بهذا على نهج شيوخه: أحمد والبخاري ومسلم، الا أن أبا داود كان يكثر من هذا المنهج، فكثيرا ما كان يسوق عددا من الطرق التي تلتقي عند نقطة واحده، ثم يضع حرف التحويل (ح) عند نقطة الالتقاء، ثم يأتي بالطريق الأخرى وهكذا.

(١) السنن، الحديث رقم (٥٠٦)
(٢) في الطهارة، باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث، رقم (٦٢).

مثال ذلك، قال[1]: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، (ح)، وحدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زائدة، (ح)، وحدثنا مسدد، حدثنا أبو الأحوص، (ح)، وحدثنا محمد بن عبيد المحاربي وزياد بن أيوب، قالا: حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي، (ح)، وحدثنا تميم بن المنتصر، أخبرنا إسحاق - يعني ان يوسف - عن شريك، (ح)، وحدثنا أحمد بن منيع، حدثنا حسين بن محمد، حدثنا إسرائيل، كلهم عن ابي اسحاق، عن ابي الأحوص، عن عبدالله: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله... الحديث.

قال ابوداود: وهذا لفظ حديث سفيان.

فنلاحظ هنا كيف ساق عددا من الطرق كلها في سياق واحد، سالكا بذلك منهج التحويل.

٥ - إذا كان للحديث طريقان، فإنه يذكر الطريق الأول، ثم يسوق متنه، ثم يأتي بالطريق الثاني ولا يذكر متنه، ولكنه يقول في آخره: بمعناه، أو بمثله، أو بنحوه، وإنما يفعل ذلك طلبا للإختصار.

مثاله، قال[2]: حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع، وكثير بن عبيد، قالا: ثنا مروان، ثنا حميد، عن أنس، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن لي إليك حاجة، فقال لها: يا أم فلان، اجلسي في أي نواحي السكك شئت حتى أجلس إليك، قال: فجلست، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إليها، حتى قضى حاجتها.

ثم قال ابو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس: أنّ امرأة كان في عقلها شيء، بمعناه.

ومن أمثلته ايضا، أنه قال[3]: حدثنا أحمد بن صالح، وأحمد بن عمرو بن السرح، قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن وهب بن منبه، عن

(١) في الصلاة، باب في السلام، رقم (٩٩٦).
(٢) في كتاب الأدب، باب في الجلوس في الطرقات، (٤٨١٨، ٤٨١٩).
(٣) في الأدب، باب في الشفاعة، (٥١٣٢، ٥١٣٣).

أخيه، عن معاوية: اشفعوا تؤجروا فإني لأريد الأمر فأؤخره كيما تشفعوا فتؤجروا، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اشفعوا تؤجروا.

ثم قال ابو داود: حدثنا ابو معمر، ثنا سفيان، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله.

ومن ذلك، أنه قال[1]: ثنا عيسى بن يونس، ثنا الأعمش، عن المعرور بن سويد، قال: دخلنا على أبي ذر بالربذة، فإذا عليه برد وعلى غلامه مثله، فقلنا: يا أباذر، لو أخذت بردك فكان حلة وكسوته ثوبا غيره، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما يأكل وليسكه مما يلبس، ولا يكلفه مما يغلبه، فإن كلفه مما يغلبه فليعنه.

ثم قال، رواه ابن نمير، عن الأعمش، نحوه.

٦ – منهجه في التعليق على الرجال، ان الامام أبا داود من كبار علماء الجرح والتعديل، فلا غرو ان نجد في ثنايا سننه فوائد تتعلق بهذا العلم المبارك، وتنقسم تعليقاته على الرجال إلى قسمين:

أ – التعريف بالرجال، كقوله[2]: حدثنا محمد بن صُدران، ثنا المعتمر.... ألخ. ثم قال في آخر الحديث: وابن صُدران بصري، غرق في البحر مع ابن مسور، لم يسلم منهم غيره.

وقوله[3]: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، حدثنا ابن وهب، عن سليمان بن بلال، عن أبي الغيث... ألخ. ثم قال ابو داود: أبوالغيث: سالم مولى ابن مطيع.

ب – كلامه على الرجال جرحا وتعديلا، كقوله[4]: حدثنا سلمة بن شبيب، ثنا

(١) في كتاب الأدب، باب في حق المملوك، (٥١٥٨).
(٢) في كتاب الملاحم، باب في خبر الجساسة (٤٣٢٧).
(٣) في كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (٢٨٧٤).
(٤) في كتاب الأدب، باب في جلوس الرجل، (٤٨٤٦).

عبدالله بن ابراهيم.... ألخ. ثم قال: عبدالله بن ابراهيم شيخ منكر الحديث.

وقد يكون كلامه في الرجال منقولا من علماء الجرح والتعديل، كقوله[1]: قرأت على يزيد بن عبد ربه الجرجُسي، حدثكم محمد بن حرب.... ألخ ثم قال ابوداود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا إله إلا الله ما كان أثبته، ما كان فيهم مثله، يعني في أهل حمص، يعني الجرجُسي.

وكقوله بعد أن ذكر حديثا[2]: عمرو بن ثابت رافضي رجل سوء، ولكنه كان صدوقا في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة، كذا قال ابن معين.

٧ – تكلم على كثير من الأحاديث صحة وضعفا.

ومن امثلته، قوله[3]: حدثنا عبدة بن عبدالله، أخبرنا زيد بن الحباب، عن محمد بن صالح، حدثني حصين من ولد سعد بن معاذ، عن أسيد بن حُضير، أنه كان يؤمهم.... الحديث. ثم قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمتصل.

وروى حديث عائشة[4]، عن النبي صلى الله عليه وسلم: طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان. ثم قال: وهو حديث مجهول.

٨ – أضاف فوائد ولطائف حديثية غير ما تقدم، ومن ذلك:

أ – أنه قد ينبه على أن رواة هذا الحديث كلهم من بلد معين، وهو ما يسمى عند العلماء بالغريب النسبي.

كقوله[5]: حدثنا مسدد، ثنا المعتمر، سمعت الركين بن الربيع يحدث عن القاسم بن حسان، عن عبدالرحمن بن حرملة، أن ابن مسعود كان يقول: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال.... الحديث. ثم قال ابو داود:

(١) في كتاب الاشربة، باب النهي عن المسكر، (٣٦٨٢).
(٢) في كتاب الطهارة، باب من قال إذا اقبلت الحيضة تدع الصلاة (٢٨٧).
(٣) في كتاب الصلاة، باب الامام يصلي من قعود (٦٠٧).
(٤) في كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد (٢١٨٩).
(٥) في كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب (٤٢٢٣).

انفرد باسناد هذا الحديث أهل البصرة.

ب – إشارته في كثير من الأحيان إلى أن هذا الحديث لا يعرف الا من هذا الطريق، وهو ما يسمى عند علماء مصطلح الحديث بالغريب المطلق.

ومن امثلته، قوله[1]: حدثنا موسى بن اسماعيل وداود بن شبيب، قالا: حدثنا حماد، عن أيوب، عن ابن عمر، أن بلالاً اذن قبل طلوع الفجر.... الخ. ثم قال ابوداود: وهذا الحديث لم يروه عن أيوب الا حماد بن سلمة.

وكقوله في حديث رواه[2]: هذا لم يروه الا الوليد، يعني ابن مسلم.

ج – قد يشير في بعض الأحيان إلى أن هذا الراوي لم يرو الا حديثا واحدا، أو أن هذه الرواي ليس له إلاّ في كتابه الا حديث واحد.

كقوله،[3] حدثنا موسى بن اسماعيل، ثنا حماد، أخبرنا يعلى بن عطاء، عن أبي همام عبدالله بن يسار، أن أبا عبدالرحمن الفهري قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا... الحديث. ثم قال ابوداود: ابو عبدالرحمن الفهري ليس له إلاّ هذا الحديث، وهو حديث نبيل جاء به حماد بن سلمة.

وقوله ايضا[4]: حدثنا الحسن بن عمرو، عن عبدالله بن الوليد، عن سفيان، عن جابر يعني الجعفي، قال: حدثنا المغيرة بن سبيل... الخ. ثم قال: ليس في كتابي عن جابر الجعفي الا هذا الحديث.

وكقوله[5] في حديث رواه ابواسحاق السبيعي عن الحارث بن عبدالله الأعور عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ياعلي لا تفتح على الامام في الصلاة. قال ابوداود: ابواسحاق لم يسمع من الحارث الا أربعة أحاديث ليس هذا منها.

(١) في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (٥٣٢).
(٢) في كتاب الديات، باب فيمن تطيب بغير علم فاعنت (٤٥٨٦).
(٣) في كتاب الأدب، باب في الرجل ينادي الرجل، فيقول: لبيك (٥٢٤٣).
(٤) في كتاب الصلاة، باب من نسي أن يشهد وهو جالس (١٠٣٦).
(٥) في كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين (٩٠٨).

ثالثا: مناهجه في متون الأحاديث:

قد كان اهتمام أبي داود بمتون الحديث واضحا جدا، وهذا أمر يتناسب مع موضوع كتابه، وغرضه من تأليفه، حيث كان يجمع أحاديث الأحكام التي تصلح للاحتجاج، ومن هنا فقد اتبع عددا من المناهج من اجل تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها:

أ – منهجه في التراجم: كانت تراجم أبي داود ذات طبيعة خاصة، اذ تبرز فيها الناحية الفقهية، حيث إنّ معظمها عبارة عن رؤوس مسائل فقهية كانت موضع بحث الفقهاء.

ثم إن تراجم أبي داود يغلب عليها الايجاز، ولكنها تحمل أحكاما مستندة إلى الدليل – وهو الحديث الذي يسوقه – بحيث قد لا يجد الانسان هذه الفائدة بهذا الوضوح وهذا الايجاز عند غير أبي داود، لا في كتب الحديث، ولا في كتب الفقه المطولة.

ومما يلاحظ أيضا في تراجم أبي داود أنه كان يسوق الترجمة دون أن يشير صراحة أو ضمنا إلى الرأي الراجح في هذه المسألة، ويظهر هذا جليا من خلال بعض تراجمه التي عقدها، وإليك منهجه في التراجم.

أ – التراجم بصيغة خبرية عامة، مثل: الجمع بين الصلاتين، والأذان في السفر.

ب – ذكر بابين بترجمتين أو أكثر لآراء الفقهاء، ومقابلة هذه الآراء ومثال ذلك:

باب من قال: ليلة القدر إحدى وعشرين.

باب من قال: ليلة سبع عشرة.

باب من قال: ليلة القدر ليلة سبع وعشرين.

ج – التراجم الاستفهامية، كقوله: باب من قتل عبده أو مثّل به، أيقاد منه؟ وقوله: باب إذا خاف الجنب البرد، أيتيمم؟ وقوله: باب متى يقصر المسافر؟، وقوله: باب كم يعطي الرجل الواحد من الزكاة؟

د – التراجم الظاهرة بصيغة خاصة، كقوله: باب في جلود النمور والسباع، وقوله: باب في صدقة العسل.

هـ – التراجم الاستنباطية، كقوله: باب في الرجل يحج عن غيره، وقوله: باب في أخذ الجزية من المجوس.

وهو بهذا كله إنما يتبع نهج شيخه الامام البخاري في التراجم.

٢ – منهجه في بيان ألفاظ الحديث: كان ابوداود يعتني بالتنبيه إلى الاختلاف الوارد في ألفاظ الحديث، وله في هذا مسلكان:

الأول: إذا كان الاختلاف بين الروايات بكلمة أو كلمتين أو نحو ذلك فإنه يسوق الرواية كاملة أولا بسندها ومتنها، ثم بعد ذلك يذكر الكلمة التي وقع فيها الاختلاف بين الروايات.

مثال ذلك، قال[1]: حدثنا مسدد، حدثنا ابو الأحوص، حدثنا عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده أبي أمه، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما العُشور على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عُشور.

ثم قال: حدثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمعناه، قال: (خراج) مكان (العشور).

الثاني: إذا كانت الرواية الثانية مشتملة على حكم مختلف عن حكم الرواية الأخرى، أو كانت مشتملة على حكم غير موجود أصلا في الرواية الأخرى فإنه عندئذ يسوق الرواية الأولى بتمامها، ثم يسوق الرواية الأخرى بتمامها أيضا.

مثال ذلك، قال[2]: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا عبدالوهاب، حدثنا

(١) في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، رقم (٣٠٤٦) والمراد بالعشور عشور التجارات والبياعات، دون عشور الصدقات. قاله الخطابي في معالم السنن ٣/٤٣٤..

(٢) في الخراج، باب في إحياء الموات، رقم (٣٠٧٣).

أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق.

ثم قال: حدثنا هناد بن السري، حدثنا عبدة، عن محمد – يعني ابن اسحاق – عن يحيى بن عروة، عن ابيه، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وذكر مثله.

قال ابوداود: فلقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنها لتُضرب أصولها بالفؤوس، وإنها لنخل عُمٌ[1] حتى أخرجت منها.

٣ – منهجه في التعليق على الحديث: كان أبوداود يعقب أحيانا على الحديث، ويعلق عليه بكلمة أو جملة أو أكثر من ذلك، وهدفه إفادة القارىء في الموضوع الذي يتناوله الحديث، ومن ذلك:

أ – أنه يبين الوهم في متن الحديث إذا ثبت له ذلك، حتى لا يبنى الحكم على هذا الوهم.

مثاله: ما رواه في باب دية الجنين[2]، من طريق عباس بن عبدالعظيم باسناده إلى عبدالله بن بريدة، عن أبيه: أن أمرأة خَذفَت امرأة فاسقطت، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل في ولدها خمسمائة شاة، ونهى يومئذ عن الخذف، ثم قال ابوداود: كذا الحديث: (خمسمائة شاة)، والصواب: مائة شاة، قال أبوداود: هكذا قال عباس، وهو وهم.

(١) قوله (نخل عُمٌ): اي طوال، واحِدُها عميم، ورجل عميم: إذا كان تام الخلق. المصدر السابق ٣/٤٥٥.

وقوله: (وليس لعرق ظالم حق) قال الخطابي في معالم السنن ٣/٤٥٤: هو ان يغرس الرجل في غير أرضه بغير إذن صاحبها، فإنه يؤمر بقلعه، إلا أن يرضى صاحب الأرض بتركه.

(٢) من كتاب الديات، رقم (٤٥٧٨).

مثال آخر[1]، فقد روى باسناده إلى أبي علي ثمامة بن شُفي الهمداني قال: كنا مع فضالة بن عبيد برودُس من أرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي.... الحديث. ثم قال ابوداود: رودس جزيرة في البحر.

ب – بيان ما يتعلق في الحديث من أحكام كالنسخ وغيره.

مثال ذلك، ما جاء في الصلاة، باب من رأى التخفيف منها، فقد أخرج حديث هشام بن عروة، عن ابيه: أنه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرؤن (والعاديات)، ونحوها من السور. ثم قال ابوداود: هذا يدل على أنه منسوخ.

ج – كان أحيانا يسوق بعض الآراء الفقهية وينسبها إلى أصحابها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولكنه يأتي بذلك مختصرا، وقلما كان يلجأ إلى الترجيح بين هذه الآراء.

ومن امثلة ذلك، أنه قال[2]: وروى سعيد بن جبير عن علي وابن عباس أنهما قالا: المستحاضة تجلس أيام قرئها.

وقوله في حديث خالد بن الوليد[3]: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع. قال ابوداود: وهو قول مالك، ثم قال: لا بأس بلحوم الخيل، وليس العمل عليه، وهو منسوخ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: ابن الزبير، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك، وأسماء بنت ابي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تذبحها.

ومن ذلك أيضا أنه نقل بسنده إلى الحسن البصري أنه قال في رجل كان بمصر من الأمصار، فصام يوم الاثنين، وشهد رجلان انهما رأيا الهلال ليلة الأحد، فقال: لا يقضي ذلك اليوم الرجل ولا أهل مصره... الخ[4].

(١) في الجنائز، باب في تسوية القبر، رقم (٣٢١٩).
(٢) في كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض... الخ (٢٨١).
(٣) في كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل (٣٦٩٠).
(٤) في كتاب الصوم، باب إذا رؤي الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة، (٢٣٣٣).

وكقوله[1]: يرحم الله وكيعا، أحرم من بيت المقدس، يعني إلى مكة.

د – يشير في كثير من الأحيان إلى شرح الألفاظ الغريبة

كقوله في حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده[2]: لا يسأل رجل مولاه من فضل هو عنده فيمنعه إياه، الا دُعي له يوم القيامة فضله الذي منعه شجاعا أقرع. ثم قال ابوداود: الأقرع الذي ذهب شعر رأسه من السُّم.

وكقوله في حديث عائشة[3]: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل... وفيه قوله سودة: بل اكلت مغافير، قال: بل شربت عسلا سقتني حفصة، فقلت: جرست نحلة العُرفط. قال ابوداود: المغافير مقلة، وهي صمغة، وجرست: رعت، والعرفط: نبت من نبت النحل.

هـ – قد يذكر احيانا مناسبة ورود الحديث

كقوله في حديث سهل بن الحنظلية[4]:..... فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب. قال ابوداود: وكان أرسل فارسا إلى الشعب من الليل يحرس. وكأنه يشير إلى أن الأصل عدم الالتفات الا أن تكون ثمة مصلحة كما في هذا الحديث.

وبهذا يتبين لنا مكانة سنن ابي داود وعظم فائدته، ليس في مجال سرد الحديث فحسب، بل في مجال علم الجرح والتعديل، وفي مجال الفقه كذلك.

رابعا: مقصد أبي داود في ما سكت عنه:

وردت عند أبي داود عبارة: (وما سكتّ عنه فهو صالح)، وهذه العبارة استوقفت العلماء من أجل معرفة مقصده من ذلك، وبيان حكم هذا النوع من الأحاديث عنده، ومن أهم ما ورد في ذلك:

(١) في المناسك، باب في المواقيت (١٧٤١) ٢/٣٥٥.
(٢) كتاب الأدب، باب في بر الوالدين (٥١٣٩).
(٣) في الاشربة، باب في شرب العسل (٣٧١٥).
(٤) في كتاب الصلاة، باب الرخصة في ذلك (٩١٦).

* قال الشوكاني[1]: ان ابن الصلاح والنووي وغيرهما من الحفاظ قد أجازوا العمل بما سكت عليه ابوداود، لأجل هذا الكلام المروي عنه. قال النووي: الا أن يظهر في بعضها أمر يقدح في الصحة والحسن، فيجب ترك ذلك. وقال ابن الصلاح: وعلى هذا ما وجدنا في كتابه مذكورا مطلقا ولم نعلم صحته، عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود، لأن ما سكت عنه يحتمل أن يكون عنده حسنا أو صحيحا.

وقد اعتنى المنذري في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود، وبين ضعف كثير مما سكت عنه، فيكون خارجا عما يجوز العمل به. ثم يقول الشوكاني أخيرا: وما سكت عليه جميعا، فلاشك أنه صالح للاحتجاج الا في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح.

* قال ابن حجر[2]: من هنا يظهر لك طريق من يحتج بكل ما سكت عليه أبوداود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عليها، كابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وموسى بن وردان، فلا ينبغي للناقد أن يتابعه في الاحتجاج بأحاديثهم، بل طريقه أن ينظر هل لهذا الحديث متابع يعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ ولا سيما إذا كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج أحاديث من هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقة بن موسى الدقيقي، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني. وكذا فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين الضعفاء، والأسانيد التي أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم على أحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود.

لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي، وتارة يكون الذهول، وتارة يكون لظهور شدة ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على

(١) الشوكاني في نيل الأوطار ٣/١.
(٢) نقله السبكي في المنهل العذب المورود ٨١/١.

طرح روايته، كأبي حذير، ويحيى بن العلاء، وتارة يكون لاختلاف الرواية عنه – وهو الأكثر – فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والاسانيد، ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر. ثم قال: الصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أ.هـ.

وخلاصة القول أن العلماء لم يسلموا لأبي داود حكمه العام على الأحاديث التي سكت عليها بأنها صالحة للاحتجاج، فقد يكون ذلك في غالب هذا النوع من الأحاديث، فإن بعض هذه الأحاديث لا يصلح للاحتجاج قطعا لوجود الأسباب التي ترد قبول مثل هذه الروايات. وقد تكون وجهة نظر أبي داود أن أحاديث هذا الصنف من الرواة مردودة بالجملة، لسبب من أسباب الرد، ولكن لا يبعد ذلك أن بعض أحاديثهم – على قلة – وبعد البحث والتحري، قد تصلح للاحتجاج.

المبحث الثالث

الإمام النسائي ومنهجه في سننه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالنسائي، وفيه: (اسمه – ونسبه – ومولده – رحلاته وعلمه – شيوخه – تلاميذه – عقيدته – محنته ووفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بسنن النسائي، وفيه: (اسم الكتاب – بين السنن الكبرى والسنن الصغرى – شروح الكتاب).

المطلب الثالث: منهج النسائي في سننه، وفيه:

أولا: شروطه في كتابه.

ثانيا: مناهجه في صناعة الأسانيد.

ثالثا: مناهجه في متون الحديث.

ابوبكر أحمد بن محمد بن السُّني (ت ٣٦٤)، وابوالقاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، وابويشر الدولابي (ت ٣١٠)، وابوجعفر الطحاوي (ت ٣٢١)، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي، وغيرهم كثير.

عقيدته: لا شك أن النسائي كان من أهل السنة والجماعة، وهذا واضح من خلال آثاره الكثيرة التي تركها، وآرائه في شتّى مجالات علوم الشريعة[١]، وهذا ما يذهب إليه جمهور العلماء.

الا أن بعض العلماء نسب إليه التشيع، ومن هؤلاء الذهبي في ترجمة للنسائي حيث قال[٢]: (... الا أن فيه قليلا من التشيع، وانحراف عن خصوم علي كمعاوية وعمرو، والله يسامحه). ثم روى الذهبي عن أحد أصحاب النسائي أنه قال: سمعت قوما ينكرون على ابي عبدالرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي – رضي الله عنه – وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت على دمشق والمنحرف بها على علي كثير، فصنفت كتاب الخصائص، رجوتُ أن يهديهم الله تعالى، ثم صنف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا أسمع – الا تخرّج فضائل لمعاوية؟ فقال: أي شيْ أُخرّج؟! حديث اللهم لا تشبع بطنه؟![٣].

وتبين لنا أن الامام النسائي لم يكن متشيعا، وإنما أراد أن يدفع بلاء عن علي بن ابي طالب، واما موقفه من بقية الصحابة – رضوان الله عليهم – فقد كان على مذهب أهل السنة والجماعة، وصنف كتابا في فضائل الصحابة.

محنته ووفاته:

ابتلي الامام النسائي رحمه الله بتسلط اعدائه عليه، نتيجة لموقفه من علي

(١) انظر ما ذكره في كتابه المجتبى، تحت باب الإيمان وشرائعه ٨/٩٣، ١٢٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٠.
(٣) علق الذهبي على هذا الحديث بقوله: هذه منقبة لمعاوية، لقوله صلى الله عليه وسلم: اللهم من لعنته أو سببته، فاجعل ذلك له زكاة ورحمة. السير ١٤/١٣٠.
والحديث في صحيح مسلم ٤/٢٠٠٧، رقم الحديث (٢٦٠٠) عن عائشة، ورواه بعده عن ابي هريرة.

رضي الله عنه، وعدم الكتابة في فضائل معاوية، فقد ثبت على المبدأ، ولما صنف في فضائل الصحابة – رضوان الله عليه – لم يشر إلى معاوية.

وتذكر المصادر[1] أن أبا عبدالرحمن النسائي خرج من مصر، في شهر ذي القعدة سنة (٣٠٢)، قاصدا دمشق، فوجد كثيرا من الناس قد انحرف في نظرته إلى علي، فدفعته الغيرة على الحق – وهذا واجب العلماء – أن يقول كلمة الحق، فألف كتابه المشهور (الخصائص)، ثم صنف كتاب (فضائل الصحابة) فطلب إليه أن يكتب في فضائل معاوية، فقال: لا أعرف له فضيلة الا (لا أشبع الله بطنك).

فقام عليه الناس وضربوه، وأخذوا يدفعونه حتى أخرجوه من المسجد، ثم خرج إلى الرملة بفلسطين.

وفي قول للحاكم، وابن كثير أن السؤال والمحنة كانتا جميعا في الرملة.

ويبدو ان النسائي توفي على أثر ذلك، وقد اختلف في مكان دفنه، فقيل: في الرملة – وهذا هو الأنسب – وقيل: في بيت المقدس، وقيل: في مكة بين الصفا والمروة، وهذا بعيد.

وكانت وفاته – رحمه الله – في الثالث عشر من شهر صفر سنة (٣٠٣)، وهو آخر أصحاب الكتب الستة وفاة.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣٢/١٤، والبداية والنهاية ١٢٤/١١، والتهذيب ٢٨/١، وجامع الأصول ١٩٦/١، وطبقات الشافعية ٨٤/٢، ووفيات الأعيان ٧٧/١.

المطلب الثاني
تعريف عام سنن النسائي

اسم الكتاب:

لم يطلق النسائي تسمية معينة على كتابه هذا – كما فعل البخاري – وإنما صنف كتابه، دون أن يذكر له اسما محددا، فكان يُطلق عليه كتاب النسائي، وبما أن موضوع هذا الكتاب هو السنن، فقد اشتهر بين الناس بذلك، وكان ينسب إلى صاحبه فيقال: (سنن النسائي)، وهذا هو المشهور والمعروف بين الناس.

وقد اطلق عليه بعض الناس اسم: (الصحيح)، منهم ابن السكن (ت٣٥٣)، وتلميذ المصنف الامام ابواحمد بن عدي (ت ٣٦٥)، وابوالحسن الدارقطني (ت ٣٨٥)، وابوعبدالله محمد بن اسحاق بن منده (ت ٣٩٥)[1].

بين السنن الكبرى والسنن الصغرى:

يُذكر أن النسائي عندما صنف كتابه: (السنن الكبرى)، قدمه هدية إلى أمير الرملة، فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا، فجرد النسائي الصحيح منه في كتاب مستقل سماه المجتبى[2].

وإذا صح هذا الخبر، فان المجتبى هو من تصنيف النسائي نفسه، الا أن بعض العلماء[3]، يرى أن المجتبى من اختصار تلميذه ابن السني[4].

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي ص٨٤.
(٢) انظر: جامع الأصول لابن الأثير ١٩٧/١.
(٣) انظر: ما ذكره الذهبي في تاريخ الاسلام ١٧٣/٩، وسير أعلام النبلاء ١٣١/١٤.
(٤) هو أحمد بن محمد بن السني، صاحب كتاب (عمل اليوم والليلة)، وممن رجح ذلك من المعاصرين: الدكتور بشار عواد معروف (محقق كتاب تهذيب الكمال للمزي)، وممن رد ذلك من المعاصرين، ورجح أنه من فعل النسائي نفسه، الدكتور فاروق حمادة (محقق كتاب اليوم والليلة للنسائي)، وقد برهن على رأيه هذا بأدلة مقنعة، تجعلنا نميل إلى ترجيح رأيه، انظر: مقدمته لكتاب عمل اليوم والليلة ص٦٩.

وعلي أي حال، فإن الفارق بين الكتابين واضح، ويمكن أن نلخصه بما يلي[1]:

١ – ان السنن الكبرى قد احتوى على بضع وعشرين كتابا ليست موجودة في المجتبى، بينما جميع ما في المجتبى موجود في الكبرى، فهو اختصار له.

٢ – بلغت عدد أحاديث السنن الكبرى (١١٧٧٠) حديثا. بينما عدد أحاديث المجتبى (٥٧٦١) حديثا، أي أن أحاديث الكبرى تزيد عن ضعفي الصغرى.

٣ – أن أحاديث المجتبى قد رواها عن شيوخه بصيغ السماع، وهي (حدثنا، وأخبرنا) بينما في الكبرى كان يستعمل صيغا أخرى مثل: (بلغني عن فلان، وانبأنا).

٤ – كان يكثر في الكبرى من تعليل الأحاديث حينما يوردها، فيبين ما فيها من العلل والإرسال والوقف وغير ذلك، بينما كان في المجتبى يقتصر في كثير من الأحيان على كلمة موضحة، أو لفظة زائدة، قد لا تكون في الكبرى.

ونحن في دراستنا هذه سنقتصر على ما يتعلق بالمجتبى[2]، لأنها فيما يبدو هي التي اعتمدها النسائي، فهي بمثابة الطبعة المنقّحة للسنن الكبرى، وهي التي اعتمدها العلماء غالبا في عزوهم للنسائي.

وتحوي السنن الصغرى للنسائي، أو المجتبى، واحدا وخمسين كتابا، أولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الأشربة.

وعدد أحاديثه كما ذكرنا خمسة الاف وسبعمائة وواحد وستون حديثا.

وقد قيل أن عدد أحاديثه هي (٥٣١٤) حديثا.

(١) انظر: مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة ص٧٣ – ٧٦. ومقدمة السنن الكبرى للنسائي ص٥ – ٩.

(٢) ويقال ايضا: المجتنى – بالنون –.

شروحه:

لم يلق سنن النسائي العناية الكافية، كمعظم كتب السنة، ومع ذلك فقد ذكرت لنا المصادر عددا من الشروح لهذا الكتاب النفيس، ولكن أكثرها لم يصلنا، وأمّا ما وصلنا فهي شروح مختصرة، وسوف نعرض لبعضها:

١ – شرح سنن النسائي، لأبي العباس أحمد بن الوليد بن رشد (ت ٥٦٣).

٢ – شرح الشيخ سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤)، وهو عبارة عن شرح لزوائد سنن النسائي على الأربعة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي).

٣ – زهر الرُّبى على المجتبى، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، وهو عبارة عن شرح مختصر، وعليه تعليقات مختصرة جدا للسندي (ابوالحسن محمد بن عبدالله ت١١٣٦)، وكلاهما مطبوع على حاشية السنن.

موضوع الكتاب:

لقد أبدع النسائي في تنوع موضوع كتابه، فكان شاملا للحديث رواية ودراية، حاويا للجرح والتعديل، وفيه من الفوائد الفقهية الشيء الكثير، يقول السيوطي في هذا الصدد – وهو يذكر ميزات أصحاب الكتب الستة – (وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شغوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها)[1].

وقال الحاكم: (أما كلام أبي عبدالرحمن على فقه الحديث، فاكثر من أن يذكر، ومن نظر في كتابه السنن، تحيّر في حسن كلامه... وقال: سمعت علي بن عمر الحافظ – يعني الدارقطني – يقول غير مرة: أبو عبدالرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم في زمانه)[2].

(١) تدريب الراوي، للسيوطي ١/١٧٠.

(٢) نقله ابن الاثير في جامع الأصول ١/١٩٦.

المطلب الثالث
مناهج النسائي في السنن

أولا: شروطه:

النسائي كغيره من كبار المصنفين الذين لم ينصوا صراحة على شروطهم، ولكن بعض العلماء حاول استنباطها من كتابه، ويمكن أن نجمل ذلك بما يلي:

١ - أن يكون الحديث مخرجا في الصحيحين، أو على شرطهما، فإن كان من غير ذلك كان لا يقطع بصحتها، ويبين ما فيها[١].

٢ - كان النسائي يتشدد فيمن يخرج له من الرجال، قال ابن الصلاح[٢]: حكى ابو عبدالله بن منده أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب ابي عبدالله النسائي، أن يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه. ويعلق الحافظ ابوالفضل العراقي قائلا: وهذا مذهب متسع.

وقد أوضح الحافظ ابن حجر هذه القضية، فقال[٣]: وإذا تقرر ذلك، ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع، ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبوداود والترمذي تجنب النسائي اخراج حديثه، بل تجنب اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.

٣ - إذا أراد النسائي أن يخرج حديثا لأحد الرواة المشهورين ممن تُكلم فيه، فأنه كان يقرنه بغيره، أو يروي حديثه على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان ما فيها، ومثال ذلك: ما رواه عن عبدالله بن لهيعة، فقد قرن بعض أحاديثه بحيوة بن شريح، ويحيى بن أيوب[٤].

---

(١) أشار إلى هذا القدسي في كتابه (شروط الأئمة الستة ص١٥)، حيث ذكر أن النسائي يقسم الأحاديث إلى ثلاثة اقسام، وذكر هذه الأقسام الثلاثة.
(٢) في المقدمة ص١٤٠.
(٣) في النكت على ابن الصلاح ص٤٨٣.
(٤) انظر: عبدالله بن لهيعة، حديثه وعلله، لمحمد عمر الشامي ص١١٢.

ثانياً: مناهجه في صناعة الأسانيد وترتيب الأحاديث:

أ - منهجه في ترتيب أحاديث الباب:

يبدو أن النسائي قد سلك الطريقة التي يراها مناسبة للوصول إلى الغرض والمقصد، وذلك يختلف من باب إلى آخر، فاحيانا كان يسوق الحديث السليم ثم يتبعه الحديث المعلّ مبينا ما فيه ومنبها اليه.

مثال ذلك قوله: أخبرنا اسحاق بن ابراهيم، قال: أنبأنا سفيان، عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليس من البر الصيام في السفر.

أخبرني ابراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس من البر الصيام في السفر.

قال أبو عبدالرحمن: هذا خطأ، والصواب الذي قبله، ولا نعلم أحدا تابع ابن كثير عليه[1].

وأحيانا كان يعكس الأمر فيقدم الحديث المعل، ثم يتبعه الحديث الصحيح، منبها على ذلك بعبارته الصريحة[2].

وبهذا يكون النسائي قد أفاد القارىء في هذا المجال، بذكر الصحيح، ونبهه على الرواية الأخرى.

- قد يكتفي النسائي بذكر حديث واحد في الباب، وذلك إذا رأى أن هذا الحديث يحقق الغرض، ولم تكن ثمة رواية أخرى معلولة يخشى أن تلتبس على القارىء، يتبين من خلال هذا انه كان يهدف إلى الاختصار ما أمكن.

(١) كتاب الصيام، باب ما يكره من الصيام في السفر ١٧٥/٤.
(٢) انظر: مثال ذلك في باب كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ٤٧/٣.

جـ - مناهجه في قضايا الاسناد:

ان المتأمل في كتاب النسائي يجده شديد التأثر بمن قبله من المصنفين كالبخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك سلك ذات المناهج التي اتبعها هؤلاء في مصنفاتهم.

ومن اهم ذلك:

* العطف بين الشيوخ، وذلك بهدف الاختصار، وهو بذلك على نهج الامام مسلم[1].

* التحويل، وهو قليل عنده، وقد سلك فيه مسلك البخاري، ويبدو أن مقصده من ذلك التنبيه إلى قضايا هامة في الاسناد، كأن يكون أحد الرواة روى في الطريق الأول عن شيخه بصيغة (عن)، وفي الطريق الثاني بصيغة (حدثنا).

مثال ذلك: أخبرنا قتيبة، عن سفيان، عن الزهري. ح/ وأخبرني محمد بن منصور، عن سفيان، قال: حدثني الزهري... الحديث.[2]

* التعريف بأسماء بعض الرواة الذين ترد أسماؤهم مفردة، ويخشى من الالتباس في أسمائهم، وهو بهذا على نهج مسلم[3].

* كان النسائي أحيانا يحكم على أحاديث كتابه بحكم خاص به، وهو بهذا على نهج الامام الترمذي، وذلك كأن يسوق الحديث، ثم يقول بعده: (أحسن شيء في الباب، أو أصح ما في الباب)، ونحوها[4].

د - منهجه في الجرح والتعديل:

لقد اعتنى الامام النسائي في كتابه بجرح عدد كبير من الرواة وتعديلهم، والكلام عليهم، حتى عُدّ كتاب النسائي من مظان الجرح والتعديل عند العلماء.

(١) انظر امثلة في السنن ٢١/١، ٤٦/١، ١٠٠/١.
(٢) باب الوضوء من الريح ٩٨/١.
(٣) انظر مثال ذلك باب حلية الوضوء ٩٣/١.
(٤) انظر أمثلة ذلك ١٠٤/١، ١٧٥/٧.

الا أن أكثر العلماء عدوه من المتشددين في الجرح والتعديل، منهم الذهبي واللكنوي[1] وغيرهما.

ولكن يبدو أن القضية ليست تشددا او تساهلا، بل إن هؤلاء الاعلام هم أصحاب منهج، فما كانوا يجرحون أو يعدلون الا وفق الأسس والقواعد التي قد التزموها في ذلك.

مثال ذلك: قال ابو عبدالرحمن[2]: اسماعيل بن مسلم ثلاثة: أحدهم لا بأس به، واسماعيل بن مسلم شيخ يروي عن ابي الطفيل لا بأس به، واسماعيل بن مسلم يروي عن الزهري والحسن متروك الحديث.

هـ - منهجه في العلل والنقد:

كان النسائي في كثير من الأحيان بعد أن يذكر الحديث يبين ما في الروايات من اختلاف، ويذكر العلل، ويوازن الطرق فيبين الصحيح والأصح.

مثال ذلك: قال[3]: أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا حماد - وهو ابن زيد - عن هشام بن عروة، عن ابيه، عن عائشة رضي الله عنها... الحديث.

قال ابو عبدالرحمن: لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث (وتوضئي) غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام، ولم يذكر فيه (وتوضئي).

وكان أحيانا يبين ما في الحديث من ارسال ووقف ونحو ذلك.

مثال ذلك، قال: أخبرنا ابراهيم بن محمد، قال: أنبأنا ابن عائذ، قال: حدثنا يحيى - وهو ابن حمزة - قال: حدثنا الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبوسلمة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قتل له قتيل... الحديث، ثم قال: مرسل.

(١) الرفع والتكميل ص٣٢٠.
(٢) السنن ٥/١٥٠، وانظر امثلة اخرى، السنن ٢/٨٥، ٧٥٢.
(٣) السنن، حديث الوضوء من الاستحاضة ١/١٢٤، وانظر امثلة اخرى في السنن ١/١٠٤.

ثالثا: مناهجه في الفقه ومتون الحديث:

ان المتتبع لكتاب النسائي سيلاحظ عنايته الواضحة في مجال الفقه، ولا غرابة في ذلك فإن موضوع هذا الكتاب بالدرجة الأولى هو السنن، ثم ما يمكن أن يتعلق بها من أحكام، ويمكن أن نلحظ الناحية الفقهية عند النسائي من خلال ما يلي:

أ - تراجم أبواب الكتاب: فمن المعروف بأن التراجم ميدان واسع يدون من خلاله المصنف آراءه الفقهية، ويظهر من خلال ذلك دقة فقهه ورسوخه في هذا المجال.

وقد سلك النسائي في هذا المجال مسالك البخاري في التراجم، حيث ظهرت لديه التراجم الظاهرة، والتراجم الاستنباطية، ولكنه زاد على ذلك بذكر تراجم تتضمن مسائل فقهية بحسب آراء العلماء واختلافهم فيها، أو ترجمة لبيان النهي عن أمر ما، ثم ترجمة أخرى لبيان الرخصة في ذلك.

مثال ذلك، ما ذكره في كتاب الطهارة، حيث قال[1]: باب النهي عن فضل وضوء المرأة، ثم اتبعه باباً آخر، قال فيه، باب الرخصة في فضل وضوء المرأة.

وكانت بعض تراجمه تتضمن رأيه الفقهي واختياره في هذه المسألة، التي هي موضوع البحث.

مثال ذلك، قوله في كتاب البيوع: باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط، وهي مسألة خلافية عند العلماء، فمنهم من لا يصحح العقد، بل ان فساد الشرط يؤدي إلى فساد البيع.

ب - ذكر أقوال العلماء وأدلتهم في المسألة مع التصريح بأسمائهم، وذلك بعد أن يترجم للباب، ثم يروي فيه حديثاً آخر او أكثر، ثم يبين رأي العلماء في ذلك.

(١) السنن ١/١٧٩.

ومثاله، ما ذكر بعد أن ساق الحديث قول سعيد بن المسيب: ليس باستكراء الأرض بالذهب والورق بأس، وكان رافع بن خديج يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك[1].

ج - يذكر رأيه المستنبط من الحديث الذي يسوقه، على أسلوب الفقهاء، وقد يرد على رأي المخالفين.

ومثاله، ما رواه في تحريم كل شراب أسكر كثيرة، حيث قال[2]: وفي هذا دليل على تحريم السكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة وتحليلهم ما تقدمها، الذي يشرب في الفرق قبلها. ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكلّيته لا يحدث على الشربة الآخرة دون الأولى والثانية بعدها، وبالله التوفيق.أ.هـ.

وأخيرا نقول: ان سنن النسائي يسد حاجة طالب العلم في معظم المسائل الفقهية سواء كان ذلك من حيث التبويب والتراجم، أو من حيث ذكر أقوال العلماء، أم من حيث ذكر آرائه في مسألة الباب.

(١) السنن ٤٥/٧، وانظر ايضا: ٣١٤/٨.
(٢) السنن ٣٠١/٨.

المبحث الرابع

الإمام ابن ماجه القزويني ومنهجه في سننه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف بابن ماجه: (اسمه ونسبه - مولده ونشأته - شيوخه - تلاميذه - رحلاته - مصنفاته - مكانته العلمية - وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب ابن ماجه: (تسمية الكتاب - موضوعه - ترتيبه - كتبه وأبوابه وأحاديثه - شروحه - مكانته بين كتب الحديث).

المطلب الثالث: مناهج ابن ماجه في سننه. وفيه:

أولا: شروطه في الكتاب.

ثانيا: مناهجه في الصناعة الحديثية.

ثالثا: مناهجه في الفقه ومتون الحديث.

المطلب الأول

تعريف بابن ماجه القزويني[1]

اسمه ونسبه: هو محمد بن يزيد بن ماجه الرّبعي بالولاء القَزْويني.

وكنيته: ابو عبدالله.

وأما نسبته الربعي – بفتح الراء، فهي نسبة إلى قبائل ربيعة[2]، من العرب.

وأما القزويني، فهي نسبة إلى بلدة قزوين من بلاد خراسان، بينها وبين الرّي (طهران) سبعة وعشرين فرسخا.

وماجه: اختلف في ضبطها، فمنهم من ضبطها بتخفيف الجيم وبعدها (هاء) ساكنة. ومنهم من قال: بل هي بالتاء المربوطة، فإن وقفنا عليها نلفظها بالهاء، وإن وصلناها نلفظها بالتاء المربوطة، وقد رجح محقق السنن الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي الرأي الثاني، وقال: ان كلا الاستعمالين وارد.

وقد اختلف العلماء في اسم (ماجه) هل هو اسم أبيه، أو هو اسم أمه، أو هو لقب لجده، والرأي الراجح عند العلماء أنه لقب أبيه يزيد، وممن ذهب إلى هذا الرأي: الذهبي، والعراقي، والفيروز أبادي، والخزرجي، وغيرهم[3].

مولده ونشأته

ولد ابن ماجه سنة تسع ومائتين (٢٠٩هـ) ببلدة قزوين التي ينسب إليها، وهي من اشهر بلاد خراسان في العلم والعبادة، فنشأ بها، وكان بداية طلبه للعلم على أيدي علمائها، وقد كان العصر الذي عاشه عصر النهضة العلمية في الحديث والرواية، فكان ابن ماجه أحد فرسان هذا العلم، فرحل إلى العلماء، وسمع منهم، ورحل إليه العلماء وروا عنه، فكان من ثمار ذلك المكانة

---

(١) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣، وتذكرة الحفاظ ٦٣٦/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٧٩/٤، وتهذيب التهذيب ٤٦٧/٩.

(٢) وفيات الأعيان ١٤٤/٤.

(٣) انظر: السير ٢٧٨/١٣، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي ١١٠/١، والقاموس المحيط ٢١٥/١، وخلاصة تهذيب الكمال ص٣٦٥.

القسم الثالث: ما رواه عبدالله عن ابيه وعن غيره، وهو قليل أيضا بالنسبة إلى القسم الأول، ومن امثلته قوله: حدثني أبي وأبوخيثمة زهير بن حرب، قالا: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي... الخ[1].

القسم الرابع: ما رواه عبدالله عن غير أبيه، وبعض هذه الأحاديث لاتوجد الا من روايته، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبدالله في المسند، كقوله: حدثني أبي، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن ابي شيبة. قال عبدالله: وسمعته أنا من عبدالله بن محمد قال:.. الخ[2].

أما الأحاديث التي لا توجد الا من رواية عبدالله – وهي المسماة بالزوائد – فقد بلغت في المسند (٢٣٣) حديثا وأثرا. ومن امثلته قوله: حدثني محمد بن ابي بكر المقدمي، حدثنا هارون بن مسلم، حدثنا القاسم بن عبدالرحمن، عن محمد بن علي، عن ابيه، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي، أسبغ الوضوء وإن شق عليك... الحديث[3].

القسم الخامس: ما وجده عبدالله في كتاب أبيه بخط يده، فلم يقرأها عليه ولم يسمعها منه، وهي المسماة عند المحدثين بالوجادات في مسند أحمد، وكان عبدالله إذا أراد أن يروى من هذا الطريق يقول: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال: حدثنا زيد بن الحبُاب... الخ. وتبلغ هذه الأحاديث (١١٠) حديثا[4].

القسم السادس: ما رواه القَطِيعي – وهو راوي المسند عن عبدالله بن احمد – عن غير عبدالله عن ابيه، وهي قليلة لا تزيد عن خمسة أحاديث[5].

ومن امثلته قوله: حدثني عبدالله، حدثني أبي، حدثنا يحيى، عن سفيان،

(١) المسند ٢/٢٢٨.
(٢) المسند ١/٢١٢.
(٣) المسند ١/٧٨، وقام الدكتور عامر حسن صبري باستخراجها من المسند، وترتيبها على الأبواب الفقهية.
(٤) استخرجها الدكتور عامر في مجلد لطيف.
(٥) ذكرها الحافظ ابن حجر في ثنايا كتابه المسند المعتلي.

حدثنا منصور، عن ربعي، عن ابي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

ثم قال القطيعي: حدثنا الفضل بن الحبُاب، حدثنا القعنبي، حدثنا شعبة، حدثنا منصور، عن ربعي، عن ابي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:... الحديث[1].

القسم السابع: أحاديث رواها عبدالله عن ابيه في غير المسند، ثم نقلها إلى المسند، وهو قليل نادر، يوجد منه حديثان فقط[2].

ومن امثلته قوله: حدثني أبي، حدثنا على بن ثابت الجزري، عن ناصح أبي عبدالله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمُرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لأن يؤدب الرجل ولده أو أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع.

قال عبدالله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في المسند من أجل ناصح، لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليّ في النوادر[3].

الخامس: انتقاء المسند:

انتقى الامام احمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية التي رواها عن شيوخه، وجاءت نتيجة عمل شاق ورحلات كثيرة، لاقى فيها مالاقى من تعب وجهد.

قال عبدالله بن الامام أحمد: خرّج أبي المسند من سبعمائة ألف حديث[4].

وقال حنبل بن اسحاق: جمعنا عمي – يعني الامام أحمد – لي ولصالح ولعبدالله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه – يعني تاما – غيرنا، وقال لنا: إن

(١) المسند ٥/٢٧٢.
(٢) انظر: زوائد عبدالله بن احمد ص١١٩.
(٣) المسند ٥/٩٦.
(٤) خصائص المسند ص٢٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٣١.

السادس: شرط الامام أحمد في المسند:

سبق أن ذكرنا أن الامام أحمد اهتم بمسنده، وأنه انتقاه من جملة كبيرة من الحديث، ولأجل ذلك لم يرو في المسند لرواة يرى عدم الاحتجاج بحديثهم، فقد ضرَبَ على حديث عمرو بن خالد الواسطي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يمشى في خف واحد.. الحديث قال عبدالله: ضرب ابي على الحديث، من أجل عمرو بن خالد، وهو لا يساوي شيئا[1].

وقال عبدالله: سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان، فقال: لم أخرِّج عنه في المسند شيئا، قد أخرجت عنه غير وجه لما حدث بحديث المواقيت تركته[2].

وقال عبدالله في زوائد المسند: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن محمد بن سالم، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيما سقت السماء العشر، وما يسقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر: قال أبوعبدالرحمن - يعني عبدالله بن أحمد - فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير، فأنكره جدا، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره حديثه[3].

وقد بين ابن تيمية شرط الامام أحمد في المسند، فقال: شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبوداود في سننه عن رجال أعرض عنهم أحمد في المسند، ولهذا كان الامام أحمد لا يروي في المسند عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به[4].

وقال في موضع آخر: وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين

(١) المسند ٣٢١/١، والحديث في كتاب الوجادات في مسند أحمد رقم (٢٣).
(٢) العلل للامام أحمد ٥٠/٢، والضعفاء للعقيلي ١٦/٣.
(٣) المسند ١٤٥/١، وزوائد عبدالله في المسند، رقم (٦١).
(٤) فتاوى ابن تيمية ٢٦/١٨.

هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه والا ليس بحجة[1].

قال ابن قيم الجوزية: وهذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلا شك[2].

* مناقشة العبارة السابقة للامام أحمد:

اختلف العلماء في قول الامام أحمد: (فإن كان فيه والا ليس بحجة). فقال ابن الجزري: يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح فإنه ما من حديث غالبا الا وله أصل في المسند[3].

وقال ابن قيم الجوزية: وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد، وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند، وأجيب عن هذا: بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا عنها المسند فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة[4].

وبهذا يتبين أن المسند مشتمل على أصول الأحاديث النبوية، ولذلك عندما سئل أبوالحسين اليونيني[5]: أنت تحفظ الكتب الستة؟! فقال: أحفظها وما أحفظها!! فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة الا قليل[6].

(١) خصائص المسند ص٢١، وترتيب اسماء الصحابة ص٣٠.
(٢) الفروسية ص٦٩.
(٣) المصعد الأحمد ص٣١.
(٤) الفروسية ص٦٩.
(٥) ابوالحسين اليونيني هو علي بن محمد، الامام الحافظ المحدث الزاهد، توفي سنة ٧٠١
(٦) المصعد الأحمد ص٣٢.

والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد[1].

وقد ذكر الذهبي ايضا مكة والري[2]، وزاد ابن خلكان البصرة والكوفة وبغداد[3].

مصنفاته:

يبدو أن الحافظ ابن ماجه قد نوّع في تصانيفه، فكان له ثلاثة كتب في ثلاثة مجالات ذكرها العلماء، وهي:

١ – كتابه المشهور (السنن)، وهو موضوع بحثنا هذا.

٢ – كتاب تفسير القرآن، فقد ذكر هذا الكتاب لابن ماجه معظم العلماء الذين ترجموا له، ومنهم: ابن كثير حيث قال: (لابن ماجه تفسير حافل)[4]، وقال السيوطي بعد أن ذكر الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين: (ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة.... وابن ماجه، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم)[5]، وهذا الكتاب مازال مخطوطا، وقد وصل إلينا ناقصا.

٣ – كتاب التاريخ، وقد أشار إليه ايضا كل من ترجم لابن ماجه، ولكنهم اختلفوا هل هو كتاب عام في التاريخ أم هو خاص بتاريخ قزوين؟ فابن كثير يعتبره تاريخا عاما حيث قال: (لابن ماجه تفسير حافل، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره)[6]. وقال الحافظ محمد بن طاهر: رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين تاريخا على الرجال والأمصار إلى عصره)[7].

(١) تهذيب التهذيب ٥٣١/٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣.
(٣) وفيات الاعيان ٢٧٩/٤.
(٤) البداية والنهاية ٥٦/١١.
(٥) الاتقان في علوم القرآن ١٩٠/٢.
(٦) البداية والنهاية ٥٦/١١.
(٧) سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٣.

وأما المتأخرون كالكتاني والزركلي فقد ذكروا أنه خاص بتاريخ قزوين، وقد رجح هذا الرأي من المعاصرين الدكتور أكرم العمري، حيث أورده ضمن كتب التواريخ المحلية الخاصة بالبلدان[1].

ويبدو ان الكتاب كان خاصا برجال الحديث ورواته، بغض النظر عن كونهم ثقات أو غير ذلك.

ولابن ماجه كتاب مطبوع، يحمل اسم (تاريخ الخلفاء)[2] قد يكون كتابا مستقلا، وربما يكون جزءاً من الكتاب المذكور انفا في التاريخ، والله أعلم.

مكانته العلمية:

احتل ابن ماجه مكانة علمية مرموقة عند العلماء، وأوردوا ذلك في مؤلفاتهم ومن ذلك:

قال الذهبي: (قد كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا واسع العلم)[3].

وقال ياقوت الحموي: (من أعيان الأئمة من أهل قزوين الحافظ صاحب كتاب السنن)[4].

وقال ابن كثير: (ولابن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على علمه وتبحره واطلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع)[5]. وذكر ابن حجر عن الامام ابي يعلى الخليلي القزويني قوله: (ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة بالحديث وحفظه، وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ، قال: وكان عارفا بهذا الشأن)[6].

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني ص١٣٣، والاعلام للزركلي ١٤٤/٧، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور العمري ص١٠٨.
(٢) تاريخ الخلفاء – محمد بن يزيد (ابن ماجه) – تحقيق محمد مطيع الحافظ – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩، والكتاب يقع في حوالي ستين صفحة فقط.
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٣.
(٤) معجم البلدان ٣٤٢/٤.
(٥) البداية والنهاية ٥٦/١١.
(٦) تهذيب التهذيب ٤٦٨/٩.

وفاتـه:

توفي ابن ماجه – رحمه الله تعالى – في شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين على الأرجح، وقيل: سنة خمس وسبعين ومائتين، بعد أن عاش أربعا وستين سنة كانت حافلة بالعلم والرحلة والتصنيف والرواية، اضافة إلى ما عرف عنه من العبادة والتقى والزهد والورع.

قال ابن حجر: قال محمد بن طاهر: (مات أبو عبدالله لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين)[1].

وقال الشيخ صديق حسن خان: (توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان)[2].

وقد شارك ابنه عبدالله بدفنه، ولم تذكر المراجع أن له أبناء غير عبدالله هذا، وقد ذكر أنه قد صلى عليه أخوه أبوبكر، وتولى دفنه أخواه أبوبكر، وعبدالله، وابنه عبدالله[3].

وكانت وفاته بقزوين، ودفن فيها، رحمه الله.[4]

(١) المصدر السابق ٩/٤٦٨.
(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٢٥٦.
(٣) وفيات الأعيان ٤/٢٧٩.
(٤) طبقات المفسرين للداودي ص٢٧٢.

المطلب الثاني
تعريف عام بسنن ابن ماجه

اسم الكتاب:

اشتهر كتاب ابن ماجه بين العلماء باسم: (سنن ابن ماجه)، وقد صرح ابن ماجه نفسه بهذا حينما قال: (.. عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي، فنظر فيها ...)[1].

وإذا تتبعنا المصادر التي تحدثت عن كتاب ابن ماجه، أو التي ترجمت له، نجدها دائما تذكرها باسم (السنن).

ولكن واقع الكتاب يكشف أنه قد اشتمل على عدد من الموضوعات خارج إطار السنن – كما هو معروف في الاصطلاح – فقد اشتمل الكتاب على مقدمة، ضمت عددا من الأحاديث المتعلقة بعلم الحديث، واشتمل ايضا على كتاب الأدب، وكتاب الفتن، وكتاب الزهد. وهذه من موضوعات كتب الجوامع وليس السنن.

ويبدو – والله أعلم – أن صاحبه أطلق عليه اسم (السنن) على اعتبار أن هذا هو الغالب عليه، فإن نسبة الموضوعات الأخرى قليلة جدا.

وعلى أي حال، فإن العلماء قد اصطلحوا على تسميته بسنن ابن ماجه، بما يشبه الاجماع على ذلك.

موضوعه:

يمكن تحديد موضوع كتاب ابن ماجه من خلال أمرين:

الأول: تسمية الكتاب بـ (السنن)، فكأنه أراد أن يشتمل كتابه على الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية، وذلك ليسهل الاستدلال بها، ولتكون بين يدي الباحث والفقيه، ومن هنا كانت عنايته كبيرة جدا بالأحاديث الزائد على ما

(١) تذكرة الحفاظ ٢/١٨٩.

في الكتب الأصول الأخرى، فإن زوائد ابن ماجه فاقت زوائد أي كتاب آخر من الكتب الستة على سائرها، وقد صنف في هذه الزوائد عدد من العلماء، منهم: ابن حجر الهيثمي (ت ٨٠٧) في كتاب سماه: (زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة)[١]. وكذلك كتاب: (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)[٢] لأحمد بن ابي بكر البوصيري (ت ٨٤٠)، وكتاب (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه)[٣] للحافظ ابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤)، حيث شرح زوائده على الخمسة في ثمان مجلدات.

الثاني: واقع الكتاب من حيث التبويب، حيث كان على أبواب الفقه، وبحسب رؤوس مسائل الفقه والأحكام، ومن حيث اعتناؤه باختلاف الألفاظ والتنبيه إلى الفوائد الفقهية، وقد اثنى العلماء على هذا الجانب عند ابن ماجه، قال ابن كثير: (... إنه قوي التبويب في الفقه)[٤]. وقال القاسمي: (ولعمري إن كتاب ابن ماجه من نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار)[٥]. وقال ابن حجر: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب)[٦]. وقال ابن الأثير: (وكتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه)[٧].

وبهذا يتبين لنا أن كتاب ابن ماجه كتاب مهم من حيث اهتمامه بالفقه، فإن هذا الجانب هو الغالب عليه، أكثر من اهتمامه بالصناعة الاسنادية، وتحري الصحة في الأحاديث وقبولها في الاحتجاج - كما سنرى ذلك ان شاء الله -.

(١) تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين ص٢٨٨.
(٢) المرجع السابق وهو مطبوع بالقاهرة في ثلاثة اجزاء.
(٣) كشف الظنون ١٠٠٤/٢.
(٤) البداية والنهاية ٥٦/١١.
(٥) الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، للقاسمي ص٢١٤.
(٦) تهذيب التهذيب ٤٦٨/٩.
(٧) انظر: كتاب ما تمس إليه الحاجة، للشيخ محمد عبدالرشيد النعماني ص٢١٤.

ترتيب الكتاب، وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:

لقد رتب ابن ماجه - كما ذكرنا - سننه على أبواب الفقه، ولكنه جعل لكتابه مقدمة وضع فيها: كتاب العلم والاعتصام والفضائل والإيمان. وكأنه بهذا يعد هذه الموضوعات خارج موضوع السنن الذي هو موضوع كتابه.

وقد كان عدد كتب السنن سبعة وثلاثين كتابا[١]، أولها كتاب السنة، وآخرها كتاب الزهد. أما عدد الأبواب فقد بلغت (١٥١٥) بابا[٢]. وأما الأحاديث فقد بلغ عددها (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاثمائة وواحداً وأربعين حديثا[٣].

مكانته بين كتب الحديث:

المشهور بين الناس أن سنن ابن ماجه هو سادس الكتب الستة المعروفة، ولكن هذا ليس موضوع اجماع، بل إن بعض العلماء قدموا غيره عليه.

قال النابلسي: (... وقد اختلف في السادس، فعند المشارقة هو كتاب السنن لأبي عبدالله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي)[٤].

وأول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الكتب الستة هو الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧) في كتابه شروط الأئمة الستة، ثم في كتابه أطراف الكتب الستة.

ومن العلماء من جعل سنن الدرامي، هو سادس هذه الكتب بدلاً من ابن ماجه.

(١) كما ذكر محمد فؤاد عبدالباقي في فهارس الكتاب. وأما الذهبي فقد عدها اثنان وثلاثون كتاباً، انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٨/١٣. ويبدو انه لم يعد الكتب التي تضمنتها المقدمة.
(٢) ايضا بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. أما صاحب الحطة فقال: ان عددها (١٥٠٠)، ويبدو أن هذا على وجه التقريب، انظر: الحطة ص٢٢١.
(٣) ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. أما الذهبي فقال: عددها أربعة آلاف، انظر: تذكرة الحفاظ ٦٣٦/٢.
(٤) ذخائر المواريث ٣/١.

قال الصنعاني: (ينبغي أن يجعل مسند الدرامي سادسا للخمسة بدلا من ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الحديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه)[1].

وكذلك كان رأي ابن حجر حيث قال، وهو يتحدث عن كتاب الدرامي: (...ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضمَّ إلى خمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير)[2].

وقد أورد الدكتور محمد عويضة تحقيقا حول هذا الموضوع، فقال: (....الا أن الشهرة في الصحة للموطأ أكثر من شهرة ابن ماجه... فقد وصفه جماعة بالصحة، وجعلوه خامس الأصول الستة... ثم قال: فمسند الدرامي من حيث مكانته وصحة أحاديثه وقوة رجاله وتقدم صاحبه وكثرة فوائده أولى من سنن ابن ماجه لأن يكون سادسا، وأمثل منه – كما قال ابن حجر – وإن إضافة ابي الفضل المقدسي سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة، ليس الا لغرض تصنيفي بحت، لا علاقة له بمرتبة الكتاب ومكانته الحديثية)[3].

وخلاصة الأمر فإن الواضح أن الموطأ، ثم سنن الدرامي هما أفضل مكانة من سنن ابن ماجه من حيث صنعة الاسناد، وصحة الأحاديث، ومرتبة الرجال، ولكن سنن ابن ماجه قد يفوقهما من حيث الموضوعات، والتبويب، وكثرة الزوائد على الكتب الخمسة. ومن هنا يقول السندي: (إن غالب المتأخرين على ان ابن ماجه سادس الستة).

عناية الأمة به:

ان المكانة المرموقة التي تبوأها سنن ابن ماجه، حمل العلماء عبر العصور على الاهتمام به حيث الشرح والتعليق والدراسة وغير ذلك، حتى زادت هذه الأعمال على عشرين عملا، من أهمها:

(١) توضيح الأفكار ص٢٢٢.
(٢) انظر: ما تمس به الحاجة للنعماني ص١٣٥.
(٣) انظر: تفصيل ذلك في كتاب الامام الدرامي وجهوده في الحديث، للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه ص٦٠٨ – ٨١٩.

١ – شرح سنن ابن ماجه، للحافظ علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢)، فقد شرح قسما منه في خمسة مجلدات[1].

٢ – وشرحه كذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، كما ذكر ذلك الشيخ ابوالحسن السندي[2].

٣ – وشرح زوائده على الخمسة الحافظ ابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤)، في كتاب يقع في ثمانية مجلدات، وسماه (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه)، وقد اعتنى كثيرا في ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب[3].

٤ – شرحه ايضا الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت ٨٠٨)، واسمه (الديباجه)، ويقع في خمسة مجلدات[4].

٥ – شرحه الامام السندي (ت ١١٣٦) في حاشية، وهي مطبوعة.

٦ – وممن اعتنى به في عصرنا الاستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، فقد قام بتحقيق الكتاب تحقيقا دقيقا، ورقم أحاديثه، وأتبع كل حديث من زوائده بخلاصة ما في زوائد البوصيري، وبين معاني الغريب، وجعل للكتاب فهرسة فنية مفيدة.

٧ – وقام الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بتحقيق الكتاب على النسخ الخطية المعتمدة، وفهرسه بشكل لطيف مفيد، وأخرجه بطبعة منسقة تقع في أربعة مجلدات.

٨ – وقام الشيخ ناصر الدين الألباني بخدمة الكتاب، فأخرج كتابين، الأول صحيح ابن ماجه، ويقع في مجلدين، والثاني ضعيف ابن ماجه، ويقع في مجلد واحد.

(١) انظر: ما تمس إليه الحاجة ص١٣٥.
(٢) انظر: المصدر السابق ص١٧٨.
(٣) المرجع السابق ص١٩١. وكشف الظنون ١٠٠٤/٢.
(٤) كشف الظنون ١٠٠٤/٢.

حكم أحاديث سنن ابن ماجه:

تعرض كثير من العلماء لسنن ابن ماجه، وانتقدوا عددا من أحاديثه، ومن ذلك قول الذهبي: (وأما الأحاديث التي لا تقوم بها الحجة فكثيرة لعلها نحو الاف... ثم قال: وإنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات)[1].

وقال ابن حجر: (بلغني أن المزي كان يقول: مهما انفرد - يعني ابن ماجه - بخبر فهو فيه ضعف، ثم قال ابن حجر: وليس ذلك على اطلاقه باستقرائي، وبالجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة)[2].

وذكر السيوطي نحو هذا، فقال: (كتاب ابن ماجه تفرد فيه باخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث)[3].

وقد انتقى ابن الجوزي عددا من احاديث ابن ماجه، وأورد في كتابه (الموضوعات) أربعة وثلاثين حديثا، وتتبع الشيخ ناصر الدين الألباني ابن الجوزي فوافقه في بعضها وأثبت أن عدداً آخر من الأحاديث موضوع وعددها تسعة وثلاثون حديثا، ومن خلال دراسة الشيخ ناصر لأحاديث السنن كانت النتيجة كالتالي:

الأحاديث الصحيحة ٣٥٠٣ حديثا.

الأحاديث الضعيفة والمنكرة ٩٠٩ أحاديث.

الأحاديث الموضوعة ٣٩ حديثا.

ودراسة الشيخ ناصر - وان كان قد لا يوافقه عليها جميعها بعض العلماء المعاصرين - الا أنها يمكن أن تعطي مؤشرا تقريبيا لهذا الأمر، والله أعلم.

(١) سير أعلام النبلاء ٢٧٨/١٣.
(٢) انظر: ما تمس إليه الحاجة ص١٤٢ - ١٧٦.
(٣) المرجع السابق نفسه.

المطلب الثالث

منهج ابن ماجه في سننه

أولا: شروطه:

يبدو أن ابن ماجه لم يكن له شروط بينة، كما هو الشأن عند أصحاب أكثر كتب الحديث، حتى أن المقدسي في كتابه المعروف (شروط الأئمة الستة) لم يذكر شيئا عن شروط ابن ماجه، بل ان ابن الملقن قد صرح بهذا فقال: (وأما سنن أبي عبدالله ابن ماجه القزويني فلا أعلم له شروطا)[1].

ويقول النعماني: (إن السنن - لاسيما ابن ماجه - إذا جمع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة)[2].

ويبدو أنه كان يهدف إلى جمع الحديث الذي يمكن أن يصلح للاحتجاج حتى ولو كان ذلك بتعدد الطرق، يفهم هذا من كلامه حينما عرض سننه على الحافظ أبي زرعة الرازي حيث قال: (عرضت هذه السنن على ابي زرعة الرازي، فنظر فيها، وقال: أظنه إن وقع في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، إلى أن قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف أو نحو ذلك)[3].

وهكذا فان ابن ماجه كان يهمه أن يُخرج الحديث المقبول، بل إنه ربما يتساهل في إخراج بعض الأحاديث الضعيفة والواهية لورود ما يؤيد معناها من طريق آخر. وهو بهذا أوسع شرطاً من الأئمة الخمسة، ومن هنا كان آخر الكتب الستة من حيث المرتبة، بل ان كثيرا من العلماء قد انتقد عليه أحاديث واهية وموضوعة أخرجها في كتابه.

(١) انظر: كتاب الفضل المبين، للشيخ جمال الدين القاسمي ص٢١٤، نقلا عن كتاب البدر المنير.
(٢) ما تمس إليه الحاجة ص١٧٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٨/١٣.

ثانيا: مناهجه في الصناعة الحديثية:

من الواضح ان ابن ماجه تأثر كثيرا بالائمة الذين سبقوه، فكان في كثير من مناهجه في هذا المجال يقلد بعض أصحاب الكتب الستة، وقد كان أحيانا يخرج عن ذلك وفق منهج دقيق يلتزمه في كتابه، ومن أهم مناهجه:

أ - **منهجه في ترتيب الأحاديث:** فقد كان ابن ماجه يرتب الأحاديث في الباب الواحد - إن تعددت - يرتبها بحسب صحتها أو قوتها، فإن وجد في الباب حديثا صحيحا صدّر به ذلك الباب، ثم يتبعه بأحاديث أخرى قد تكون أقل منه رتبة.

وقد لا يجد الصحيح، فيبدأ بالحسن، أو بالضعيف، حيث لا يجد الحديث الحسن.

مثال ذلك، ما رواه في كتاب الجنائز، باب فيمن أصيب بسقط[1]، فقد أخرج في هذا الباب ثلاثة أحاديث، كلها قد ضعفها العلماء[2].

ثم أن ابن ماجه إذا أراد أن يكرر الحديث، فإنه لا يكرره الا في نفس الباب، وهو بهذا على منهج الامام مسلم في التكرار.

ب - **منهجه في الاختصار:** ويظهر ذلك من خلال المسالك التالية:

١ - التحويل: وذلك بهدف الاختصار، فقد كان ابن ماجه يلجأ إلى هذا المنهج في كثير من الأحاديث، وهو بهذا على نهج الأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي.

ولكنه يختلف عنهم في التزامه بذكر كلمة (قالا)، قبل نقطة الالتقاء، وهذه الكلمة تفيد القارىء مزيدا من التأكيد والتنبيه إلى التقاء هذه الطرق.

مثال ذلك، ما رواه في باب الحيوان بالحيوان متفاضلا يدا بيد، قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، ثنا الحسن بن عروة. ح/ وحدثنا أبو عمر

(١) انظر سنن ابن ماجه ٥١٣/١.
(٢) صحح الشيخ ناصر الدين الألباني أحد هذه الأحاديث.

حفص بن عمر، ثنا عبدالرحمن بن مهدي، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن انس: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية بسبعة أرؤس[1].

٢ - العطف بين الشيوخ: وهو بهذا على نهج الامام مسلم في صحيحه، والترمذي في جامعه، فقد كان ابن ماجه إذا أراد أن يروي الحديث عن اثنين من شيوخه فأكثر، تابع احدهما الآخر متابعة تامة، كان يقرن بينهما في سياق واحد، بهدف الاختصار.

مثال ذلك، ما رواه في باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، قال: حدثنا أحمد بن عبده واحمد بن المقدام، قالا: ثنا حماد بن زيد، عن جميل بن مرة، عن ابي الوضيء، عن ابي برزة الاسلمي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا[2].

ومن الجدير ذكره أن ثمة فرقاً بينه وبين مسلم والترمذي، فإنهما كانا يراعيان اختلاف الألفاظ، كأن يقول الترمذي: حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان، ويقول مسلم: حدثنا فلان وفلان، وألفاظهم متقاربة. أما ابن ماجه فلم يكن يهتم بهذا.

٣ - الاشارة إلى المتن: وذلك بأن يسوق الحديث سندا ومتنا، ثم يأتي بإسناد آخر للحديث نفسه، ويقول عقب ذكر الإسناد كلمة (نحوه). ومن الواضح أن الهدف هنا هو الاختصار ايضا.

مثال ذلك، ما رواه في باب ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبدا له مال، قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا مالك بن انس، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر: ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: من اشترى نخلا قد أُبّرت فثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع.

(١) سنن ابن ماجه ٧٦٣/٢، حديث رقم (٢٢٧٢). وصفية هي بنت حُيي أم المؤمنين.
(٢) السنن ١٢/٢، رقم (٢٢٠٠)، طبعة الاعظمي.

حدثنا محمد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه[1].

ج - منهجه في التعليق على بعض أحاديث الكتاب والتعقيب عليها: كان ابن ماجه احيانا بعد ان يسوق الحديث يذكر عقبه تعليقا من كلامه هو، أو من كلام بعض العلماء، ينقد فيه الحديث سلبا أو إيجابا.

مثال ذلك، ما ذكره عقب روايته حديث: رد المطلق ثلاثا في مجلس واحد، حيث قال: سمعت أبا الحسن علي بن محمد يقول: ما أشرف هذا الحديث[2]، إشارة إلى صحته.

وهذه التعليقات على قلتها وقصرها الا أنها غاية في الفائدة والأهمية، وبخاصة أنها صدرت من مصنف الكتاب.

د - الأحاديث غير المتصلة عند ابن ماجه: من المظاهر البارزة في سنن ابن ماجه كثرة الأحاديث غير المتصلة في سننه، حيث يروي أحاديث مرسلة أو معلقة أو منقطعة، أو في رواتها بعض المدلسين[3].

ولا يخفى أن هذه الظاهرة تنزل من مكانة الكتاب وتقلل من أهميته في مجال الاحتجاج، ولكن المتامل يجد أن معظم هذا النوع من الأحاديث كان يسوقها في معرض المتابعات والشواهد، وذلك لأن فيها بعض الفوائد الاسنادية أو الفقهية الزائدة على ما في الأحاديث المتصلة، فكأنه يرويها تتميما للفائدة، وليس على أساس أنها هي الأحاديث المعتمدة في الباب.

فهي من هذه الناحية أشبه بمعلقات البخاري، التي يرويها لفوائد كثيرة، مع أنها لا تدخل في أصل موضوع الكتاب، والله أعلم.

(١) السنن ٢/٧٤٥، رقم (٢٢١٠).
(٢) الحديث رقم (٢٠٥١)، وانظر أمثلة أخرى: حديث رقم (١١٨٩)، و(٣٣١٢).
(٣) انظر أمثلة على ذلك: الأحاديث ذوات الأرقام التالية (٤١٣٣، ٤٢٢٢ - فيه إرسال) (٤٢٠٠، ٤٢٥٣ - فيها تدليس) (٤٢٢٠، ٤٢٧٧ فيهما انقطاع).

ثالثا: مناهجه في الفقه ومتون الحديث:

ذكرنا فيما سبق أن هدف ابن ماجه الأول هو جمع الأحاديث المحتج بها، ومن هنا كان اهتمامه بالفقه اهتماما واضحا، لفت أنظار العلماء، ولقي عندهم استحسانا وقبولا، ومن ذلك:

قال عنه ابن حجر: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب)[1].

وقال فيه ابن الأثير: (كتاب مفيد قوي النفع في الفقه)[2].

وقال ابن كثير: (إنه قوي التبويب في الفقه)[3].

وقال القاسمي: (ولعمري إن كتاب ابن ماجه من نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب)[4].

وهكذا فإننا نلاحظ هذا الكتاب في مجال الفقه، وبخاصة التبويب والتراجم. ويمكن ملاحظة ذلك عنده من خلال ما يلي:

أ - التراجم: ومن الملاحظ أن ابن ماجه قد سار على نهج البخاري والترمذي وأبي داود في التراجم، مع اختلاف جوهري في نوعها، ومن أهم هذه الفوارق.

* أن ابن ماجه لم يورد في سننه التراجم المرسلة كما هو شأن البخاري والترمذي.

* معظم تراجم ابن ماجه تراجم ظاهرة، وغالبا ما تحمل رؤوس مسائل الفقه وموضوعاته.

* لم يصل ابن ماجه في تراجمه الظاهرة إلى مستوى تراجم البخاري من الناحية الفنية، وبخاصة في تعدد المسالك وتفنن البخاري بها حيث كان قمة في الإبداع.

(١) تهذيب التهذيب ٩/٤٦٨.
(٢) ما تمس إليه الحاجة ص٢١٤.
(٣) البداية والنهاية ١١/٥٦.
(٤) الفضل المبين ص٢١٤.

* امتازت تراجم ابن ماجه بالدقة والايجاز والوضوح، فقد كان يكثر من قوله: (باب النهي عن كذا) أو (باب ما جاء في كذا).

وعلي أي حال فإن تراجم سنن ابن ماجه غزيرة الفائدة كثيرة النفع – كما قال عنها العلماء – فقد يجد الباحث فيها من الفوائد الفقهية ما لا يجده عند غيره.

ب – ذكر تعليقات بعض العلماء: فقد كان ابن ماجه يورد – أحيانا – تعليقا لبعض العلماء على الحديث، يبيّن من خلاله حكما شرعيا، او رأيا علميا في مسألة الباب، أو تفسيرا لكلمة غريبة، أو غير ذلك، ولا يخفى ما في هذا الأمر من الفوائد الفقهية، والفرائد العلمية.

ومن امثلة ذلك، ما أخرجه في كتاب البيوع، قال: حدثنا محمد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن نافع عن ابن عمر أنه قال: حدثني زيد بن ثابت: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العريّة بخرصها تمرا) قال يحيى: العريّة أن يشتري الرجل ثمر النخلات بطعام أهله رطبا بخرصها تمرا[1].

مثال اخر: ما أخرجه بسنده إلى أسامة بن زيد أنه سُئل: كيف يسير العَنَق فإذا وجد فجوة نص) قال وكيع: يعني فوق العنق[2].

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه قد جمع عدد كبيرا من الأحاديث ورتبها ضمن أبواب (١٥١٥) بابا. وحسبنا أن نعرف أن عدد زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة بلغت (٧٤٧) حديثا مقبولا. فان هذه الأحاديث – ولاشك – قد حوت عددا من المسائل الفقهية الغزيرة التي يجد فيها الباحث والفقيه بغيته. ولا يسعنا في هذا الصدد الا أن نكرر شهادة ابن حجر حيث قال: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب)[3].

(١) سنن ان ماجه ٧٦٢/٢، حديث رقم (٢٢٦٩).
(٢) السنن ١٠٠٤/٢، حديث رقم (٣٠١٧).
(٣) تهذيب التهذيب ٤٤٨/٩.

الفصل الثالث
مناهج كتب الحديث الأخرى

نتناول في هذا الفصل – بإذن الله – مناهج سائر أنواع المؤلفات التي جمعت بعضا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان لها ميزتها الخاصة سواء في الموضوع أو الترتيب أو غير ذلك.

وسنقصر الحديث على الأنواع التالية، كل في مبحث مستقل:

المبحث الأول: المسانيد.

المبحث الثاني: المصنفات.

المبحث الثالث: المعاجم.

المبحث الرابع: الأجزاء الحديثية.

المبحث الخامس : المستدركات.

المبحث السادس: المستخرجات.

وسيكون منهجنا في ذلك هو التعريف بهذه الأنواع من المؤلفات، وبيان أهميتها، ومناهجها بشكل إجمالي، ثم نختار أحد المؤلفات من كل نوع، فنقدم دراسة موجزة توضح منهجه وما يتعلق به، وذلك بعد التعريف بمؤلفه وذكر شيء من اخباره.

المبحث الأول
المسانيد

وفيه: بابان:

الباب الأول: في التعريف بها.

الباب الثاني: دراسة عن مسند الامام احمد بن حنبل.

الباب الأول: في التعريف بها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها.

المطلب الثاني: مميزاتها.

المطلب الثالث: طريقة ترتيبها.

المطلب الرابع: أهم المسانيد التي وصلتنا.

المطلب الأول: تعريفها:

المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا من السطح[1].

وفي الأصطلاح: يطلقه المحدثون على معنيين:

الأول: الحديث المسند: قال الخطيب البغدادي: وصْفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، الا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة[2].

(١) لسان العرب، مادة (سند).

(٢) الكفاية ص٥٨، ونقله ايضا الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ١/٥٠٥.

وعلى هذا المعنى اطلق بعض المصنفين على كتابه مسنداً، كما أُطلق على صحيح البخاري: (الجامع الصحيح المسند)، وعلى سنن الدارمي[1] (مسند الدرامي)، وعلى صحيح أبي عوانة الذي عمله مستخرجا على صحيح مسلم (مسند أبي عوانة)، لأن أحاديثها مسندة[2].

الثاني: كتب المسانيد: وهي المرادة هنا، والمسند هو: ترتيب الأحاديث على أسماء الرواة من الصحابة دون النظر إلى ما تدل عليه الأحاديث من عبادات وعقائد وآداب وغيرها.

المطلب الثاني: مميزاتها:

تتميز المسانيد بميزات:

١ - أنها لا تراعي ترتيب الأحاديث على الموضوعات وإنما يكون ترتيبها على حسب اسماء الصحابة الرواة.

٢ - أنها تقتصر في الغالب على الأحاديث المرفوعة، فلا نجد فيها آثار الصحابة والتابعين إلا قليلا.

٣ - انها لم تستوعب جميع الأحاديث ولم تستقص كافة مرويات الصحابي، وقد نجد أحاديث كثيرة في غيرها من كتب السنة.

٤ - لم تقتصر على الأحاديث الصحيحة بل يوجد فيها الصحيح - وهو كثير - كما يوجد فيها الحسن والضعيف بل والموضوع، فلم تقتصر روايات المسانيد على اختيار الراوي الثقة، وإنما رووا أيضا عن بعض الضعفاء

(١) الدارمي هو أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل السمرقندي الدارمي، الامام الحافظ الثقة، المتوفى سنة ٢٥٥. وكتابه المسند، ويقال له ايضا السنن، لكون أحاديثه مرتبة على الأبواب الفقهية - عدّة بعض الأئمة سادس الكتب الستة بدلا من سنن ابن ماجه، وفي ذلك يقول الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١): ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه. أ.هـ. من كتاب النكت لابن الصلاح ١/٤٨٦، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع عند كلامنا على سنن ابن ماجه.

(٢) التقييد والايضاح ص٤٢.

والمتروكين والكذابين، وذلك اعتمادا على القاعدة المشهورة التي تقول: (من أسند فقد أحال)، أي من روى حديثا باسناده فلا يلزم أن يذكر حكمه أو حال رواته.

قال الامام ابن الصلاح: فهذه عادتهم - أي أصحاب المسانيد - أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به، فلهذا تأخرت مرتبتها، وإن جلّت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب[1].

وقد بدأ هذا التصنيف في النصف الثاني من القرن الثاني، وكانت المصنفات الحديثية قبل هذه الفترة تجمع الأحاديث والآثار وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولهذا فإن كتب المسانيد كان لها فضل السبق في إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقدمت بذلك خدمة عظيمة لمصنفي الصحاح والسنن الذين اعتمدوا على أحاديث المسانيد، ولاسيما المسانيد الكبار كمسند أحمد ومسند اسحاق ومسند ابن أبي شيبة وغيرهم.

المطلب الثالث: طريقة ترتيب المسانيد:

للعلماء في ذلك ثلاثة طرق[2]:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ مثلا بأبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك... وهكذا، إلى آخر الحروف.

وممن نهج هذه الطريقة: الامام الطبراني في المعجم الكبير[3]، والضياء

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٤٢.

(٢) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة ص١٢٤.

(٣) الطبراني هو ابوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، وسنذكر بعض اخباره، وما يتعلق بمعجمه، في مبحث المعاجم. والمعجم الكبير طبع في (٢٥) مجلدا، مع نقص خمسة مجلدات فيما بين ١٢ - ١٧، وكذلك بين ٢٠ - ٢٢، بجانب إفراد الطبراني بعض المسانيد مثل أبي هريرة ومسند عائشة، فاسقطها من المعجم.

المقدسي في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما[1].

الثانية: الترتيب على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، ثم من يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الاسلام ومحله في الدين، فيبدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يليهم أهل بيعة الرضوان، ثم مسلمة الفتح، ثم أحاديث الصحابيات، مقدما أولا مسانيد أمهات المؤمنين، مقدما أولا مسند أم المؤمنين عائشة، ثم بقية أمهات المؤمنين وغيرهن.

قال الخطيب البغدادي: وهذه الطريقة - الأخيرة - أحب إلينا في تخريج المسند[2].

وللامام أحمد في المسند ترتيب آخر، فقد راعى مع المسانيد السابقة وضع مسانيد جماعية بترتيب الأمصار، وسيأتي الكلام عليه لاحقا.

المطلب الرابع: أهم المسانيد:

ألف المحدثون مسانيد كثيرة، وقام أحد الباحثين[3] بوضع قائمة بأسماء المسانيد، استخرجها من كتب التراجم والأثبات وغيرها، وأوصلها إلى مائة وتسعة وعشرين مسندا، بدأها بمسند أبي حنيفة المتوفى سنة (١٥٠)، الذي جمعه بعض تلامذته أو ممن جاء من بعدهم، وختمها بمسند محمد بن سلامة القضاعي المتوفى سنة (٤٥٤) في مسند الشهاب، وفيما يلي نشير إلى أهمها:

١ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي القرشي مولى آل الزبير

(١) الضياء المقدسي هو الامام محمد بن عبدالواحد، المتوفى سنة ٦٤٣، وكتاب المختارة مرتب على المسانيد على حروف المعجم، والتزم فيه الصحة، وسوف نذكر شيئا من منهجه في مبحث المستدركات.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٩٢.

(٣) وهو الدكتور حسين أحمد الباكري في مقدمة تحقيقه لكتاب بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ١/٥٣ - ٧١.

البصري الحافظ الثقة، المتوفى سنة (٢٠٤)، قيل: بأنه أول مسند صُنّف باعتبار تقدم وفاته، وردّ بأن هذا صحيح لو كان هو الجامع له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعض الحفاظ الخرسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عن أبي داود، ومما يدل على أنه ليس من جمعه أن لأبي داود أحاديث كثيرة مروية في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقال السخاوي: وهذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديث، ثم قال: تولى جمعه بعض حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه[1].

وقد طبع هذا المسند في مجلد واحد بحيدر آباد بالهند سنة ١٣٢١، ثم طبع مصورا في بيروت. وقام أحد الباحثين بترتيب أحاديثه على حروف المعجم، وطبع مع هذه الطبعة المصورة. كما قام الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا بترتيب أحاديثه على أبواب الفقه، وسماه: منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود، وهو مطبوع في القاهرة في مجلدين.

٢ – مسند إسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، الامام الحافظ المتوفى سنة (٢٣٨)، يقع في ست مجلدات، وقد فقد أكثره، ولا يوجد من مخطوطته سوى المجلد الرابع بدار الكتب المصرية، وطبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبدالغفور البلوشي بمكتبة الايمان بالمدينة المنورة سنة ١٤١٠.

ومن مميزات هذا المسند أنه خرّج فيه أحسن ما ورد عن ذلك الصحابي، ولكن قد يضطر إلى تخريج بعض الأحاديث بأسانيد ضعيفة عندما لا يجد الأمثل، بل أنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين[2].

(١) فتح المغيث ١/١٠٢.
(٢) انظر كلام محقق المسند ص٢٤٨.

٣ – مسند أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١)، وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها على الاطلاق، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلا.

٤ – مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار الحافظ المتوفى سنة (٢٩٢)، له مسندان: مسند صغير، وهو مفقود، ومسند كبير وهو المسند المعلل، ويسمى: البحر الزخار، يبين فيه أحيانا الصحيح وغيره، ويشير كثيرا إلى التفرد وبيان الغريب، وقد وصل الينا ناقصا، ويقوم الدكتور محفوظ الرحمن زين الله بتحقيقه، وصدر منه ثمانية مجلدات، عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

وقام الامام ابوالحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧)، بافراد زوائده[1] على الكتب الستة في كتاب سماه: كشف الأستار عن زوائد البزار، وقد طبع في أربع مجلدات، كما قام ايضا الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) بافراد زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، وطبع في مجلدتين.

٥ – مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، الحافظ الثقة، المتوفى سنة (٣٠٧)، له مسندان كبير وصغير، فأما الكبير فهو مفقود، وقد اعتمده ابن حجر (ت ٨٥٢) في كتابه: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، وكذا البوصيري (ت ٨٤٠) في كتابه: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، وأما الصغير فقد طبع في ثلاثة عشر مجلدا بتحقيق حسين أسد، بدار المأمون بدمشق.

(١) يطلق المحدثون اسم الزوائد على الكتب التي جمع فيها مصنفوها أحاديث بعض كتب المسانيد والمعاجم الزائدة على الصحيحين أو الكتب وغيرها. وترتب هذه الأحاديث على كتب الفقه مما يسهل الرجوع إليها، ومن فوائدها أنها جمعت مادة كبيرة من الأحاديث التي لا توجد إلا في تلك المسانيد، وقد تكون هذه المسانيد لم تصل إلينا، أو أنها وصلت إلينا ناقصة.

وقام الامام الهيثمي (ت ٨٠٧) باستخراج زوائده على الكتب الستة، في كتاب سماه: المسند العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي، وقد طبع.

٦ – مسند أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، المتوفي سنة (٣٠٧)، وهو أحد الأئمة الأعلام المشهود له بالثقة والعدالة في الدين.

ومسنده قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني: انه ليس دون السنن في الرتبة[1]، وقد وصل إلينا هذا المسند ناقصا، وطبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق أيمن علي، في القاهرة.

٧ – مسند أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، المتوفى سنة (٣٣٥)، الامام الحافظ محدث بلاد ما وراء النهر وحافظها.

وقد وصل إلينا مسنده ناقصا، وطبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

(١) نقل قول الحافظ الامام الكتاني في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة ص٧٢.

المطلب الخامس

دراسة موجزة عن مسند الامام أبي عبدالله أحمد بن حنبل:

وفيه اثنا عشر موضوعا:

الأول: في التعريف بمؤلفه.

الثاني: زمان تأليفه للمسند.

الثالث: طريقة تأليفه للمسند وترتيبه.

الرابع: أقسام أحاديث المسند.

الخامس: انتقاء المسند.

السادس: شرط الامام أحمد في المسند.

السابع: درجة أحاديث المسند.

الثامن: منهج الامام أحمد في روايته للأحاديث.

التاسع: العلو والنزول في المسند.

العاشر: احصاء عام للأحاديث، والصحابة، والشيوخ في المسند.

الحادي عشر: رواية المسند.

الثاني عشر: عناية الأمة بمسند الامام أحمد.

الأول: التعريف بمؤلفه:

هو شيخ الاسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ القدوة أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد سنة (١٦٤)، وتوفي سنة (٢٤١).

طلب الحديث منذ صغره من شيوخ بغداد، ثم ارتحل إلى الأمصار لطلب العلم، فرحل إلى البصرة والكوفة ومكة والمدينة واليمن والشام وغيرها، ومجموع شيوخه في المسند وغيره أربعة عشر وأربعمائة شيخ وامرأة واحدة.

روى عنه: البخاري وأبوداود وأبوزرعة والبغوي وخلق.

قال ابراهيم الحربي: رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين. وقال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من احمد بن حنبل.

وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل حافظا متقنا ورعا فقيها لازما للورع الخفي، مواظبا على العبادة الدائمة، به أغاث الله عزوجل امة محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عزوجل، حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله من الكفر، وجعله علما يقتدى به وملجأ يلتجأ إليه.

ومناقب هذا الامام وشهرته تغني عن الاطالة فيها، وقد أفرد بعض العلماء التصانيف لمناقبه، منهم ابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن الجوزي، وغيرهم.

الثاني: زمان تاليفه للمسند:

بدأ الامام احمد بجمع المسند في سن مبكرة، وهو في الخامسة عشرة، وذلك سنة تسع وسبعين ومائة، فقد قال: سمعت من علي بن هاشم بن البريد في سنة تسع وسبعين، في أول سنة طلبت الحديث مجلسا، ثم عدت إليه المجلس الآخر وقد مات[1].

وقضى في هذا الجمع يرويه عن شيوخه الثقات العدول، وقد جمعه وانتقاه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا[2]، وكان يكتبه في أوراق منفردة وأجزاء على نحو ما تكون المسودة، ولما أحس بدنو أجله بادر باسماعه أهل بيته وأولاه خاصة، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله.

(١) المسند ١٢٦/٢.

(٢) هذه الألوف لا يراد بها انها أحاديث مختلفة، وإنما هي طرق متعددة للاحاديث، وفيها ايضا آثار الصحابة والتابعين. نقل الامام الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨٧/١١ عن عبدالله بن احمد بن حنبل أنه قال: قال لي أبوزرعة: أبوك يحفظ الف الف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فاخذت عليه الأبواب. فقال الذهبي معلقا على هذا القول: فهذه حكاية صحيحة في سعة علم ابي عبدالله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر والأثر وفتوى التابعي وما فُسِّر، ونحو ذلك، والا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك.

الثالث: طريقة تاليفه للمسند وترتيبه:

صنف الامام احمد المسند أولا على أحاديث الشيوخ، وكان يرويه لولده نسخا وأجزاءا، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان، ومما يدل على ذلك، ما جاء في المسند، قال عبدالله: حدثني أبي بهذا الحديث في المسند في حديث الزهري عن سالم، لأنه كان قد جمع حديث الزهري عن سالم، فحدثنا به في حديث سالم، عن محمد بن يزيد بتمامه.اهـ[1].

فهذا النص يوضح أنه كان يجمع الروايات على الشيوخ في بدء أمره، ثم رتب بعض الأحاديث على طريقة المسانيد، وقام ولده عبدالله بترتيبه على الطريقة التي وصلت إلينا.

* **أما ترتيبه للمسند:** فإنه رتبه على قدر سابقة الصحابي في الاسلام:

١ – فبدأ بمسانيد الخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة.

٢ – ثم مسانيد عبدالرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر.

٣ – مسانيد أهل البيت.

٤ – مسانيد بني هاشم.

٥ – مسانيد المكثرين في رواية الحديث من الصحابة، فذكر من المسانيد: مسند ابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأنس، وجابر بن عبدالله.

٦ – مسند المكيين، وفيه (٢٥٢) من الصحابة المكيين، أو ممن نزل مكة.

٧ – مسند المدنيين، فيه (١٤٧) من الصحابة المدنيين.

٨ – مسند الشاميين، اشتمل على (١٩٣) من الصحابة الذين نزلوا الشام واستوطنوها.

(١) المسند ١٤/٢ – ١٥.

٩ – مسند الكوفيين، ضم (١٦١) من الصحابة الذين سكنوا الكوفة.

١٠ – مسند البصريين، ذكر (١٨١) من الصحابة الذين استوطنوا البصرة.

١١ – مسند الأنصار، ذكر (١٧٧) من صحابة الأنصار.

١٢ – مسند النساء، وفيه (٩٢) من نساء الصحابة.

١٣ – مسند القبائل.

ومع هذا الترتيب فإن الوصول إلى الحديث فيه تعب، ويكلف الباحث جهدا وعناء، فقد وقع تداخل كبير في هذه المسانيد، والسبب في هذا التداخل: أن الامام احمد لم يرتب الكتاب بنفسه، وإنما قام بذلك عبدالله، ولم يحرره ولم يرتبه، فوقع فيه هذا التداخل والتكرار الذي يلحظ كثيرا في المسند، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن عساكر الدمشقي، فقال: ومع جلالة قدر هذا الكتاب، وحُسن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه متعسّر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذّر، لأنه غير مرتب على أبواب السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن، وإنما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طلب منه حديثا من نوع من الملل والعناء، إذ قد خلط فيه بين احاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز في جميعه بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان... ألخ.[1]

وهناك أحاديث كثيرة أدرجت في غير موضعها، ومن أمثلته: مسند أنس بن مالك، فقد ذكر مسنده على حدة ٣/٩٨ – ٢٩٢، ولكن توجد أحاديث أخرى في غير هذا الموضع تتعلق بمسنده، فقد روى له حديثا في مسند ابن عمر، وحديثان في مسند عثمان، وأحاديث في مسند ابن عباس، وحديث في مسند جابر[2].

(١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في المسند، للحافظ ابن عساكر.
(٢) انظر المصدر السابق ص٣٧.

الرابع: أقسام أحاديث المسند:

تبين مما سبق أن عبدالله بن الامام أحمد هو الذي روى المسند عن أبيه، وهو الذي قام بترتيبه، وقد أدخل في ترتيبه بعض الأحاديث التي رواها عن غير ابيه من شيوخه الآخرين، ولهذا فان أحاديث المسند ليست قسما واحدا، وإنما هي على أقسام، ومن خلال تتبعنا فيه وجدنا أن هذه الأحاديث تنقسم إلى سبعة أقسام، وإليك ذكرها[1].

القسم الأول: ما رواه عبدالله بن احمد عن ابيه سماعا منه، وهو أكثر الأقسام عددا، ولعله يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

وهذا النوع من التحمل يسمى عند المحدثين بالسماع من الشيخ، ويعد أعلى أنواع التحمل وارفعه، وقد استعمل عبدالله صيغة (حدثني)، وقد يستعمل أحيانا صيغة: (سمعت).

ومن امثلته، قوله: حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر... ألخ، وقوله: سمعت أبي يقول: حدثنا أبو نوح... ألخ[2].

القسم الثاني: ما قرأه عبدالله على أبيه، وهو قليل.

ويسمى هذا النوع من التحمل بالعرض على الشيخ، ويستعمل عبدالله صيغة: قرأت، كقوله مثلا: قرأت على أبي هذا الحديث فأقر به، قال: حدثني مهدي بن جعفر.... ألخ[3].

ومن دقته أنه يفصل في روايته عن ابيه بين روايته من طريق السماع، وبين روايته من طريق القراءة، فمن ذلك قوله: قرأت على أبي من ههنا إلى البلاغ فأقر به... ثم قال بعد خمسة عشر حديثا: إلى هنا قرأت على أبي، ومن هنا حدثني أبي... ثم بدأ ذكر الأحاديث التي سمعها من أبيه[4].

(١) وذكرها ايضا الشيخ أحمد بن عبدالرحمن الساعاتي في الفتح الرباني ١/١٩، وانظر زوائد المسند ص١١٧ – ١١٨.
(٢) المسند ٣/١٧٦، و٥/٢٦٢.
(٣) المسند ٥/١٤٧.
(٤) المسند ١/٤٤٥.

بالكذب، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه[1].

وقال تلميذه ابن قيم الجوزية وهو يرد على أبي موسى المديني قوله: أن أحمد لم يورد في مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها، كما روى حديث العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، يرفعه: إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان[2].

قال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدِّث العلاء بحديث أنكر من هذا، وكان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث به... ثم ساق ابن القيم أمثلة كثيرة من هذا النوع، إلى ان قال: وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء كتابا كبيرا، والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحا عنده، حتى لو كان صحيحا عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره، وبهذا يعرف وهَم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إن ما خرجه الامام احمد في مسنده فهو صحيح عنده، فإن أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه، بل قال ما يدل على خلاف ذلك[3].

ومن هنا يتبين بأن الامام احمد لم يرو عن الكذابين ولا عن المتهمين بالكذب، وإنما يروي عن الثقات ومن في حكمهم، ومن خلال تتبعنا احاديث المسند، وجدنا الرواة فيه ينقسمون إلى ثلاثة مراتب:

المرتبة الأولى: وهم الحفّاظ المتقنون الذين يندر فيهم الخطأ أو يقل، وأكثر رواة المسند من هذه المرتبة، وبالأخص من كانت أحاديثه كثيرة، ومن هؤلاء: الأعمش، وقتادة، وأبو اسحاق، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ومنصور بن المعتمر، ومعمر بن راشد، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ومسعر بن

(١) نهاج السنة النبوية ٤/٢٧.
(٢) انظر قول أبي موسى المديني في كتابه: خصائص المسند ص٢٤.
(٣) الحديث في المسند ٢/٤٤٢.
(٤) الفروسية ص٦٤ – ٦٩.

كدام، وعبدالوارث بن سعيد، ومالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم كثير.

المرتبة الثانية: رواة من أهل الصدق والحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا، الا أنه ليس هو الغالب عليهم، وحديث هؤلاء ينزل منزلة الحديث الضعيف، الذي يصلح للاحتجاج به إذا توبع، ومن هؤلاء: فليح بن سليمان، وليث بن ابي سليم، وعبدالله بن لهيعة، وابوهلال محمد بن سليم الراسبي، ومطر الوراق، وغيرهم.

المرتبة الثالث: من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه ومخالفته للثقات، وذهب أكثر المحدثين إلى ترك حديثهم وعدم الاحتجاج بهم بمرة، ويكتب حديثهم للنظر فيه ومعرفته وقد روى الامام احمد عن طائفة من هذه المرتبة، الا انها ليست بكثيرة، ومنهم: الحارث بن عبدالله الأعور، وزيد العمي، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وجابر بن يزيد الجعفي، ورشدين بن كريب، ومجالد بن سعيد، وثوير بن ابي فاختة، وفرقد بن يعقوب السبخي، وغيرهم.

ولعل السبب في روايته عنهم – وقد جرحهم هو بنفسه وطعن فيهم – انه مات قبل تهذيب المسند، وهو ما صرح به الامام الجزري فقال: ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله[1].

السابع: درجة أحاديث المسند:

انطلاقا مما سبق ذكره من شرط الامام أحمد في المسند، فقد اختلف العلماء في درجة أحاديث المسند، فمنهم من قال: فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، ومنهم من قال: بأنه صحيح، وتوسط أناس منهم فقالوا: فيه أحاديث ضعيفة، ولكنها قليلة مقارنة بعدد أحاديث الكتاب، وينفون وجود الأحاديث الموضوعة فيه.

(١) المسند الأحمد ص١٠.

وإليك التفصيل في ذلك:

١ – فأما من قال: بأن كل أحاديثه صحيحة، فهو الحافظ أبوموسى المديني كما تقدم كلامه في المبحث السابق، وهذا قول غير مسلَّم به، فمن المعلوم أن المسند احتوى على عدد من الأحاديث الضعيفة، وقد عمل الشيخ أحمد شاكر إحصاء لعدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة، بلغت في نهاية تحقيقه للمجلد الخامس عشر (٧٢٤٦) حديثا صحيحا وحسنا، و(٨٥٣) حديثا ضعيفا[١].

وقد تعقب العلماء قول أبي موسى، فقال الامام ابن كثير: وأما قول الحافظ أبي موسى عن مسند الامام أحمد إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبّه عليه طائفة من الحفّاظ[٢].

٢ – وذهب ابن الجوزي إلى انه توجد فيه أحاديث موضوعة، ولأجل ذلك فقد حكم على بعض أحاديثه بالوضع وذكرها في كتابه الموضوعات.

وقد حقق ابن تيمية هذه المسألة تحقيقا علميا جيدا، فقال: ولهذا تنازع أبوالعلاء الهمداني والشيخ أبوالفرج بن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبوالعلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبوالفرج، وبين أن فيه أحاديث قد قام دليل على انها باطلة، وإن كان المحدّث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه الموضوعات

(١) انظر: المسند ٢٤٧/١٥، تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.
وينبغي ان نشير إلى أن الشيخ شاكر معروف عند المشتغلين بالحديث بأنه قد يتساهل في التصحيح، فقد وثق رواة وجعل أحاديثهم صحيحة او حسنة، مع أنهم مطعون فيهم عند اكثر المحدثين، ومن هؤلاء: شريك بن عبدالله النخعي، وعبدالله بن لهيعة، وعلي بن زيد بن جدعان، وغيرهم وانظر: الطبعة الجديدة المحققة للمسند ١٤٨/١.

(٢) اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث ص٣١.
وحديث فضائل مرو في المسند من حديث بريدة ٣٥٧/٥، (ستكون بعدي بعوث كثيرة.. الحديث).
وحديث البرث الأحمر عند حمص من مسند عمر ١٩/١، (وليبعثن الله منها يوم القيامة سبعين ألفا لاحساب ولا عذاب عليهم... الحديث)، ومعنى البرث: الأرض اللينة.

أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء، واما الحافظ أبوالعلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع: المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلا في السلف[١].

وقد بين الذهبي أن في المسند أحاديث موضوعة قليلة فقال: ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر[٢].

وكذا ذكر الحافظ العراقي بأن في المسند أحاديث موضوعة[٣]، ولكنها قليلة، وقد تعقب الحافظ ابن حجر هذا القول من شيخه، وألف لأجل ذلك كتابا سماه: القول المسدد في الذّب عن مسند الامام أحمد، ذكر فيه الأحاديث التي ذكرها شيخه العراقي، وهي تسعة أحاديث، ثم أضاف إليها خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، ورد عليه[٤].

ثم جاء الحافظ السيوطي وألف كتابا سماه: الذيل الممهد، ذكر فيه أحاديث فاتت الحافظ ابن حجر في القول المسدد وهي في موضوعات ابن الجوزي، وذب عنها، وعددتها أربعة عشر حديثا[٥]، فيكون ما انتقد بالوضع في المسند (٣٨) حديثا.

وقال ابن حجر: ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبوموسى المديني في ذلك تصنيفا، والحق أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص٨١.
(٢) سير أعلام النبلاء ٣٢٩/١١.
(٣) التقييد والايضاح ص٤٣.
(٤) انظر: القول المسدد، وقد لخصه الحافظ في كتابه النكت على ابن الصلاح ٤٥٢/١.
(٥) تدريب الراوي ١٧٢/١.

بعده بقية[1].

وقال السخاوي: والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيرا منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الشارح – يعني العراقي – وفي سائرها شيخنا – يعني ابن حجر – وحقق كما سمعته منه نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وانه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها، قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما[2].

ومن هذا العرض السابق يتبين أن في المسند أحاديث ضعيفة، وغالب هذه الأحاديث يحتج بها إذا وجدت المتابعات أو الشواهد، كما أن فيه أحاديث منكرة ومتروكة، وبعض الأحاديث الموضوعة وهي نادرة، وكان الامام يأمر بالضرب عليها، ولكنه غفل عنها وذهل، أو هو مما أدخله عبدالله بعد ذلك.

ومن الأمثلة على أن الامام أحمد أمر بالضرب على بعض الأحاديث، لكن عبدالله ذكرها في المسند بعد الضرب:

١- ذكر عبدالله أنه وجد في كتب أبيه حديثين من طريق: فائد بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن أبي اوفي رضي الله عنه – ثم ذكر الحديثين – ثم قال عبدالله: لم يحدثنا أبي بهذين الحديثين، ضرب عليهما من كتابه، لأنه لم يرض حديث فائد بن عبدالرحمن، أو كان عنده متروك الحديث[3].

٢ – قال عبدالله: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، حدثنا بكر بن يزيد، وأظني قد سمعته منه في المذاكرة، فلم أكتبه، وكأن بكر ينزل المدينة، أظنه كان في المحنة، كان قد ضرب على هذا الحديث في كتابه... الخ[4].

(١) تعجيل المنفعة ص٦.
(٢) فتح المغيث ١٠٤/١، وانظر كلام ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٤٤٨/١.
(٣) المسند ٣٨٢/٤.
(٤) المسند ٩٦/٤.

٣ – روى عبدالله عن ابيه حديث ابن عباس: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي في خف واحد، ثم قال: ضرب عليه أبي في كتابه، فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد[1].

الثامن: منهج الامام احمد في روايته للأحاديث:

من خلال تتبعنا في المسند وجدنا للامام احمد منهجا في روايته للأحاديث سواء كان ذلك في الاسناد أو في المتن، وإليك بيان ذلك:

١ – طريقته في تعدد طرق الحديث: للامام أحمد طرق في روايته للحديث، على النحو التالي:

أ – إذا كان للحديث أكثر من إسناد وأراد الجمع بينها فإنه يراعي ألفاظ شيوخه كما رواها عنهم، ولو كانت يسيرة لا تؤثر في المعنى، وقد تنبه إلى ذلك ايضا الحافظ ابن حجر، فقال: كان احمد لهجا ببيان اختلاف ألفاظ مشايخه[2].

ومن امثلته: قال: حدثنا يزيد وعباد بن عباد، قالا: أنبأنا هشام بن أبي هشام – قال عباد: ابن زياد – عن أمه، عن فاطمة ابنة الحسين، عن ابيها الحسين بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن طال عهدها، – قال عباد: قدم عهدها – فيحدث لذلك استرجاعا، الا جدد الله له عند ذلك، فاعطاه مثل أجرها يوم أصيب بها[3].

فقال الامام أحمد: (قال عباد: ابن زياد) أي أن عباد بن عباد حين سمى شيخه في الرواية ذكر اسم ابيه لاكنيته، فقال: (هشام بن زياد)، وأن يزيد بن هارون ذكر الكنية فقط فقال: (هشام بن أبي هشام)، وقال يزيد في حديثه: (وإن طال عهدها)، وقال عباد: (وإن قدم عهدها) وطال بمعنى قدم، ولكن الامام

(١) المسند ٣٢١/١.
(٢) تعجيل المنفعة ص٩٠، ومعنى: لهجا أي: اولع به واعتاده. لسان العرب ٤٠٨٤/٥، مادة (لهج).
(٣) المسند ٢٠١/١.

أحمد يحرص على تمييز الألفاظ في السند والمتن. وهذا يدل على مدى دقة هذا الامام وأمانته في التزام ألفاظ شيوخه دون تغيير، حتى لو كان ذلك يسيرا لا يؤثر في المعنى.

ب – وقد يستعمل أحيانا عند الانتقال من إسناد إلى آخر حرف (ح)، وهو حرف تحويل الاسناد عند المحدثين، ثم يسوق الحديث، مع مراعاة الفروق بين الأحاديث.

ومن امثلته: قال: حدثنا اسحاق بن عيسى، حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد (ح) وسريج وحسين، قالا: حدثنا ابن أبي الزناد، عن ابيه، عن عامر بن سعد – قال حسين: ابن أبي وقاص –. قال: سمعت عثمان بن عفان: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لسمعته يقول: من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. وقال حسين: أوعى صحابته عنه[1].

نرى في هذا الحديث أن الامام أحمد سمعه من ثلاثة من شيوخه، هم: اسحاق بن عيسى وسريج بن النعمان وحسين بن محمد، وإنما فصل الأخيرين عن الأول، لأن الأول ذكر اسم ابن ابي الزناد: (عبدالرحمن)، والآخر لم يذكراه، فبين رواية كلّ منهم.

وفي الاسناد ايضا: (قال حسين: ابن أبي وقاص) ومعناه: أن حسين بن محمد قال في حديثه: (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص)، وأما اسحاق وسريج فقالا: (عن عامر بن سعد) فقط.

وكذلك فان حسينا قال في حديثه: (أوعى صحابته عنه) وأن اسحاق وسريجا قالا: (أوعى أصحابه عنه)، وهذا من ضبط الامام أحمد وتحريه، إذ ينسب لكل واحد من شيوخه ما قال بالحرف، وان كان المراد واحدا.

ج – من طريقته ايضا في تعدد طرق الحديث أنه يستعمل لفظ (المعنى)، ويريد

(١) المسند ١/٦٥.

بأن اللفظ الذي أورده هو للأول، وأما رواية الثاني فهي توافقه بالمعنى فقط.

قال: حدثنا يحيى، عن الأعمش، حدثني عمارة، حدثني الأسود بن يزيد، قال: قال عبدالله. وأبومعاوية، حدثنا الأعمش، عن عمارة، وابن جعفر، حدثنا شعبة، عن سليمان، قال: سمعت عمارة، عن الأسود، عن عبدالله، (المعنى)، قال: لا يجعل أحدكم للشيطان من نفسه جزءا، لا يرى الا أنّ حتما عليه أن ينصرف عن يمينه، فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر انصرافه عن يساره[1].

يريد أن لفظ الحديث الذي ساقه هو ليحيى بن سعيد ولأبي معاوية وهو محمد بن خازم الضرير، وأما رواية محمد بن جعفر فهي توافقهما في المعنى.

٢ – اختصار المرويات: من الأمور الملاحظة في منهج الامام أحمد اختصار المرويات، فإنه ان وجد روايتين متوافقتين في اللفظ أو في المعنى، جاء بالأولى ثم أورد سند الثانية بعضه أو كله، ثم يقول في نهايته: (فذكره بمثله)، أو (فذكره بنحوه)، فهاتان العبارتان أغنتاه عن إعادة الحديث، ولكي يكون كلامه دقيقا، قال: (بمثله) منبها على أنه لايوجد فرق لفظي بين الروايتين، أما قوله: (بنحوه) فهو ليبين أن هناك فرقا لفظيا بينهما لايؤثر في المعنى.

وهذا الذي ذهب إليه الامام أحمد ذهب إليه ايضا كثير من المحدثين كسفيان الثوري وابن معين، وهو مذهب الامام مسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم.

وقال الامام أبوعبدالله الحاكم: إن مما يلزم المحدثين من الضبط والاتقان أن يفرق بين أن يقول: (مثله) أو يقول: (نحوه) فلا يحل له أن يقول: (مثله) الا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: (نحوه) إذ كان على مثل معانيه[2].

(١) المسند ١/٤٢٩.
(٢) علوم الحديث للحاكم ص٢٢٧.

ومن امثلته: قال: حدثنا أبومعاوية، حدثنا الأعمش، عن ابراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبدالله، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك، فمسسته، فقلت: يا رسول الله، إنك توعك وعكا شديدا؟ قال: أجل، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم، فقلت: إن لك أجرين؟ قال: نعم، والذي نفسي بيده، ما على الأرض مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه، الا حط الله عنه به خطاياه كما تحط الشجر ورقها.

ثم قال الامام أحمد: حدثنا يعلى، حدثنا الأعمش، مثله[1]

أي انّ رواية يعلى بن عبيد مثل رواية أبي معاوية محمد بن خازم، فلا فرق بين ألفاظهما، ولذلك أتى بلفظة: (مثله).

وقال الامام احمد: حدثنا عبدالرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله، قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لميقاتها، الا أنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى يومئذ لغير ميقاتها.

ثم قال الامام احمد: حدثنا أبومعاوية، حدثنا الأعمش، عن عمارة، معناه[2].

يريد الامام أحمد أن رواية أبي معاوية محمد بن خازم تشبه رواية عبدالرحمن بن مهدي بمعناها، كما بيّن بأن رواية أبي معاوية اعلى سندا من رواية عبدالرحمن.

٣ – التعريف برواة الحديث: إذا كان أحد رواة الحديث لم يعرَّف تعريفا كافيا، عرّفه الامام أحمد ليزيل الاشكال فيه، وهذا التعريف يأتي به أحيانا بعد سرد الحديث، وقد يأتي به أيضا في أثناء الاسناد، ولكنه يذكره مفصولا مميزا لئلا يظن أنه من زيادة الراوي نفسه، فيستعمل كلمة: (يعني)، أو كلمة: (وهو).

(١) المسند ٣٨١/١.
(٢) المسند ٤٢٩/١.

ومن الأمثلة في ذلك، قوله: حدثنا عبدالصمد، حدثنا عمر بن فروّخ، حدثني حبيب، يعني: ابن الزبير، عن عكرمة... الخ[1].

وقال: حدثنا عمار بن محمد – وهو ابن أخت سفيان الثوري... الخ[2].

٤ – اضافته لبعض القرائن التي تؤكد السماع:

قد يضيف الامام أحمد بعض القرائن التي تؤكد سماع الحديث من شيخه، فقد يذكر أحياناً مكان سماعه من شيخه، وقد يذكر زمن سماعه منه، كما أنه قد يذكر سماعه عن شيخه بطريق قراءته من كتابه، والأمثلة توضح ذلك:

قال: حدثنا عبدالله بن الحارث المخزومي بمكة.... الخ. وقال: حدثنا يزيد بن هارون ببغداد... الخ[3].

وقال: حدثنا علي بن هاشم بن البريد في سنة تسع وسبعين.... الخ، وقال: حدثنا عبدالجبار بن محمد الخطابي في سنة ثمان ومائتين... الخ[4].

وقال: حدثنا عفان من كتابه.... الخ. وقال: حدثنا حسين في تفسير شيبان... الخ[5].

التاسع: العلو والنزول في المسند:

تتراوح اسانيد الامام احمد في المسند ما بين أربعة رواة إلى خمسة، وقد يعلو أحيانا، كما أنه قد ينزل في أحيان أخرى.

تعريف العلو والنزول: الاسناد العالي، هو ما قل عدد رواته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يسمى بالعلو المطلق.

أما الاسناد النازل، فهو الذي يقابل العالي، وهو الاسناد الذي كثر عدد رواته بالنسبة لسند آخر.

(١) المسند ٣٣٥/١.
(٢) المسند ٤٤٢/٢، و٤٤٩/٢.
(٣) المسند ٣٤٩/١، و٥٠٦/٢.
(٤) المسند ٢٦٢/٦، و٢٨٤/٦.
(٥) المسند ٣٣٣/٤، و٢٤٥/١.

أهمية العلو: كان المحدثون يحرصون على الاسناد العالي، لأن العلو – كما يقول ابن الصلاح – يبعد الاسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا أو عمدا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل[1]. ولأجل هذه الفائدة في العلو حرص المحدثون على الرحلة في طلب العلم، للحصول على الأسانيد العالية. ويقول الامام أحمد: طلب العلو في الاسناد سنة عن الائمة السالفين، ولهذا فقد طوف الامام أحمد في الأمصار للطلب من ائمة الحديث.

الأسانيد العالية في المسند: روى الامام احمد عددا من الأحاديث العالية، وهي ثلاثياته، أي الأحاديث التي بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة، وهي أعلى أسانيده في المسند، وتبلغ ثلاثياته (٣٣١) حديثا، وقد جمعها الامام محب الدين اسماعيل بن عمر المقدسي (ت ٦١٣)، ثم شرحها الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨)، وسماه: نفثات صدر المُكمَد وقرّة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام احمد، وطبع هذا الشرح في مجلدين بالمكتب الاسلامي في بيروت سنة (١٩٦١).

ومن ثلاثياته: قال الامام احمد: حدثنا سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب؟ فقال: لا آكله ولا أحرمه[2].

الأسانيد النازلة في المسند: قد يروي الامام أحمد سندا فيه ستة رواة أو سبعة، الا ان هذا قليل.

ومن امثلة الاسناد الذي فيه ستة رواة، ما جاء في مسند ابن مسعود، قال: حدثنا عبدالصمد، حدثنا هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن ابن مسعود، قال: تحدثنا ليلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أكرينا الحديث، ثم رجعنا إلى أهلنا.... الحديث[3].

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٢١.
(٢) المسند ٩/٢ر١٠.
(٣) المسند ٤٢١/١ ومعنى (أكرينا الحديث) : أي أطلناه وأخرناه.

ومن أمثلة الاسناد الذي فيه سبعة رواة، ماجاء في مسند أبي بكر الصديق، قال: حدثنا ابراهيم بن اسحاق الطالقاني، حدثني النضر بن شميل المازني، حدثنا أبونعامة، حدثنا أبوهنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر قال: أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فصلى الغداة.... الحديث[1].

أما أنزل اسناد للامام أحمد في المسند، فهو اسناد تساعي، وهو الاسناد الوحيد في المسند، قال الامام احمد: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امراة من الأنصار، عن أبي أيوب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن... الحديث[2].

رواه الذهبي في معجم الشيوخ من طريق الامام احمد، ثم قال: هذا حديث صالح الاسناد، من الأفراد، ولا نعلم حديثا بين احمد بن حنبل فيه بين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة أنفس سواه، وهو مما اجتمع في سنده ستة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهذا لا نظير له[3].

العاشر: أحصاء عام للأحاديث، والصحابة، والشيوخ في المسند:

أولا: عدد أحاديث المسند:

اختلف في عدد أحاديث المسند اختلافا كثيرا، فمن قائل: انها ثلاثون ألف حديث[4]، ومن قائل: أربعون ألف حديث[5]، وقال ابن عساكر: والكتاب كبير العدد والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عدد أحاديثه: ثلاثين ألفا سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبدالله من عالي الإسناد[6].

(١) المسند ٤/١-٥.
(٢) المسند ٤١٨/٥.
(٣) معجم الشيوخ للذهبي ٢٨٩/٢.
(٤) أنظر: مناقب الامام أحمد لابن الجوزي ص١٩١.
(٥) خصائص المسند ص٢٣.
(٦) ترتيب أسماء الصحابة ص٣٠.

وقال الاستاذ أحمد شاكر: هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لايبلغ الأربعين ألفا[1].

وجاء في دائرة المعارف الاسلامية بأنها بين (٢٨) إلى (٢٩) ألف حديث[2].

وقام الدكتور عامر حسن صبري بعدّ أحاديثه حديثا حديثا، فوجدها (٢٨١٤١) حديثا بالمكرر وبزيادات عبدالله في المسند[3].

ويحتوي المسند على أحاديث متكررة بالاسناد وبالمتن في أماكن مختلفة، ومن أمثلته، أنه روى في مسند ابن عمر حديثا من طريق عبدالملك بن عمرو العقدي، قال[4]: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابيه، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من نزع يدا من طاعة الله فإنه يأتي يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية، ثم رواه في مكان آخر بنفس الاسناد والمتن[5].

وينفي ابن عساكر أن يكون هذا التكرار من عمل الامام أحمد، فقال: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبدالله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، ثم يبرر ذلك بسببين:

الأول: أن الامام أحمد عاجلته المنيّة ولما يعمل على ترتيبه، لذلك لما أحس الامام بدنو أجله أسرع بقراءته على أهل بيته.

الثاني: أن هذا قد يكون ناتجا من رواة الكتاب كالقطيعي مثلا[6].

وقد تبين بعد البحث والتتبع أن هذا التكرار له فوائد حديثية تتعلق بالأسانيد والمتون، وإليك ذكرها مع ذكر مثال لكل فائدة:

(١) مقدمة المسند ٢٣/١.
(٢) دائرة المعارف الاسلامية.
(٣) معجم شيوخ الامام احمد ص١٠.
(٤) المسند: ٨٣/٢.
(٥) المسند ١٥٤/٢.
(٦) ترتيب أسماء الصحابة ص٣٣.

١ - لفائدة العلو في الاسناد:

ومن امثلته، ماجاء في ٢٢٨/١، قال: حدثنا يحيى، عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس أخبره: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول: من لم يجد إزارا ووجد سراويل فليلبسها... الحديث.

وكرره في ٢١٥/١، بسند عال، فقال: حدثنا هشيم، أنبانا عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد... الخ.

٢ - بيان الاختلاف في لفظ الروايات:

ومن امثلته[1]، أنه روى حديثا عن سريج بن النعمان، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، ويمشي أربعة، ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله.

ثم رواه في مكان آخر عن يونس، قال:[2] حدثنا فليح، عن نافع، عن ابن عمر قال: سعى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أطواف، ومشى أربعة في الحج والعمرة.

فقد كرر الحديث بسبب الاختلاف في لفظ (ثلاثة أشواط) أو (ثلاثة أطواف).

٣ - بيان الاختلاف في رفعه ووقفه:

ومن امثلته أنه روى حديثا، فقال:[3] حدثنا حسين بن محمد، حدثنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن ابن ابي مليكة، عن عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية.

ثم رواه موقوفا من طريق وكيع، عن سفيان، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن ابي مليكة، عن حنظلة بن راهب، عن كعب قال: فذكره من قوله.

(١) المسند: ١١٤/٢.
(٢) المسند: ١٢٥/٢.
(٣) المسند: ٢٢٥/٥.

٤ – لأجل زيادة في لفظ أحد الطريقين أو الطرق:

ومن امثلته، أنه روى حديث أنس بن سيرين عن ابن عمر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل مثنى مثنى، ثم يوتر بركعة من آخر الليل[1].

ثم رواه في مكان آخر عن أنس عن ابن عمر بأتم منه، وفيه سؤاله اياه عن رجل أوصى بماله في سبيل الله أينفق منه في الحج؟ وسؤاله ايضا عن رجل تفوته ركعة مع الامام فسلم الامام، أيقوم إلى قضائها قبل أن يقوم الامام؟ وكذلك سؤال عن رجل يأخذ بالدين أكثر من ماله[2]؟.

٥ – بيان الاختلاف في رجال الاسناد

ومن امثلته،[3] أنه روى في حديثا عن وكيع، قال: حدثنا بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نزلت فاقة، فأنزلها بالناس كان قمنا من أن لا تسد حاجته... الحديث.

ثم رواه بعده عن عبدالرزاق، قال: أخبرنا سفيان، عن بشير أبي اسماعيل، عن سيار ابي حمزة، فذكره.

قال الامام احمد: وهو الصواب، سيار ابوحمزة، قال: وسيار ابوالحكم لم يحدث عن طارق بن شهاب بشيء.

ثانيا: عدد الصحابة المخرّجة أحاديثهم في المسند:

ذكر أبوموسى المديني عدد الصحابة الرواة في المسند، فقال: فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيّف... الخ[4].

وقال ابن الجزري: وقد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفا وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستا وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمائة

(١) المسند : ٤٥/٢، ٧٨/٢.
(٢) المسند : ٤٩/٢.
(٣) المسند : ٤٤٢/١.
(٤) خصائص المسند، لأبي موسى المديني ص٢٣.

من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم[1].

وقام الدكتور عامر حسن صبري بحصر عدد الصحابة والصحابيات، فبلغوا: ٧٤٦، وعدد المبهمين من الصحابة والصحابيات: ٣٠٧[2].

ثالثا: عدد شيوخ الامام أحمد في المسند:

روى الامام أحمد في المسند عن اشهر ائمة الحديث والرواية، وبلغ عددهم فيه (٢٩٢) شيخا، تتراوح أحاديثهم بين الآلاف، والمئات، والعشرات، والآحاد.

والمكثرون منهم في المسند سبعة، هم على التوالي:

١ – عفان بن مسلم البصري نزيل بغداد (ت ٢١٩): ١٩٨٢ حديثا.

٢ – وكيع بن الجراح الكوفي (ت ١٩٧): ١٨٩٥ حديثا.

٣ – محمد بن جعفر، المعروف بغُندَر البصري (ت ١٩٢): ١٧٦٤ حديثا.

٤ – عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١): ١٥٦١ حديثا.

٥ – يحيى بن سعيد القطان البصري (ت ١٩٨): ١٣٣١ حديثا.

٦ – يزيد بن هارون الواسطي (ت ٢٠٦): ١٢٨٠ حديثا.

٧ – عبدالرحمن بن مهدي البصري (ت ١٩٨): ١٠٣٨ حديثا.

وعدد الأحاديث التي رووها (١٠٨٥١) حديثا، وهي تشكل نسبة ٣٨.٥٦٪ من عدد احاديث المسند، أي أكثر من ثلث أحاديث المسند، ومما يلاحظ عليهم أنهم من كبار الأئمة الحفاظ، وكلهم من رواة كتب السنة المشهورة، ومنها الكتب الستة، وهذا يدل على تحري الامام أحمد في الرواية، وأخذه الحديث من الثقات الأثبات الذين لا توجد في روايتهم ضعف[3].

(١) المصعد الأحمد لابن الجزري ص٣٤.
(٢) مقدمة ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر ص١٦.
(٣) انظر: معجم شيوخ الامام احمد في المسند، للدكتور عامر حسن صبري ص٧٥.

الحادي عشر: رواية المسند:

على الرغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يرو الا من طريق عبدالله بن أحمد، وتفسير ذلك يرجع إلى ان الامام احمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، ولهذا لم يسمعه غير أهل بيته، كما قال حنبل بن اسحاق – ابن عم الامام أحمد –: جمعنا الإمام أحمد أنا وصالح وعبدالله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرنا[1].

وقد وصل المسند إلينا بطريق عبدالله بن احمد، وعنه: أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، وعنه: الحسن بن علي الجوهري... ألخ[2].

فاما عبدالله فهو ابو عبدالرحمن بن الامام أحمد، الامام الحافظ الحجة، ولد سنة (٢١٣)، وتوفي سنة (٢٩٠)، طلب الحديث في حداثته، وقد اثنى عليه والده فقال: ان أبا عبدالرحمن وعى علما كثيرا، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة فهما.

وأما القطيعي، فهو أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي، كان ثقة مأمونا، زاهدا مستجاب الدعوة، مات سنة (٣٦٨).

وأما الجوهري، فهو مسند الآفاق أبومحمد الحسن بن علي بن الحسن البغدادي الجوهري المُقَنعي، الامام المحدث الثقة، مات سنة (٤٥٤)، وقد عاش نيفا وتسعين سنة.

الثاني عشر: عناية الأمة بمسند الامام أحمد:

طبع كتاب المسند لأول مرة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٣)، في ستة مجلدات. وقد اعتنى العلماء به شرحا وترتيبا وتحقيقا، وغير ذلك، ومن أشهر هذه الجهود:

(١) المصعد الأحمد لابن الجزري ص٢١.
(٢) انظر: المصدر السابق نفسه.

١ – ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند، للحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١)[1].

٢ – ترتيب المسند، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن المحب الصامت (ت٧٨٩) رتب الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم من التابعين ومن بعدهم[2].

٣ – أخذ الحافظ اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤) كتاب المحب الصامت، وضم إليه الكتب الستة ومسند البزار ومسند أبي يعلى الموصلي ومعجم الطبراني الكبير، ورتبها جميعا على نفس ترتيب المحب للمسند، وسماه: جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن[3].

٤ – رتبه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) على الأطراف، وسماه: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، ثم ضمه أيضا مع الكتب العشرة في كتابه: إتحاف السادة المهرة الخيرة بأطراف الكتب العشرة[4].

٥ – ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني (ت٧٦٥) في كتابه: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال للمزي[5].

٦ – كما ترجم لرجاله ايضا الحافظ ابن حجر، معتمدا على كتاب الحسيني وغيره، وذلك في كتابه: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الأربعة[6].

(١) طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، عن دار البشائر الاسلامية في بيروت، سنة ١٤٠٩.
(٢) توجد منه نسخ خطية في استنبول ومصر والظاهرية.
(٣) طبع في سبعة وثلاثين مجلدا، بتحقيق عبدالمعطي قلعجي، عن دار الكتب العلمية في بيروت.
(٤) طبع إطراف المسند في تسعة مجلدات، أما إتحاف السادة فقد طبع منه أحد عشر مجلداً في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، وينتظر ان يتم في عشرين مجلداً.
(٥) طبع أكثر من مرة، وأجود طبعة له هي الطبعة التي حققها عبدالله سرور بن فتح الله، وصدرت في مجلدين عن دار اللواء بالرياض.
(٦) طبع مرارا في مصر والهند، وصدرت له طبعة متقنة بتحقيق الدكتور أكرام إمداد الله، عن دار البشائر الاسلامية.

٧ – رتبه الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتي (ت١٣٧٣) على الكتب والأبواب، وسماه: الفتح الرباني بترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني، فسهل بذلك على طلبة العلم الاستفاد من المسند، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه: بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، طبعه في حاشية الفتح الرباني.

٨ – اعتنى به الشيخ أحمد محمد شاكر (ت١٣٧٨) فحققه وشرح غريبه وخرج أحاديثه وحكم عليها صحة وضعفا، ثم صنع له فهارس علمية تكشف عن مضامين المتون والأسانيد. وقد توفي قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريبا.

٩ – يقوم الشيخ شعيب الأرناووط وغيره بتحقيق المسند على نسخ كثيرة، وبتحقيق علمي مميز، وقد صدر منه خمسة عشر مجلداً، وينتظر ان يتم في ثلاثين مجلداً تقريباً.

المبحث الثاني: المصنفات

تعريفها: هي الكتب الحديثية التي عُنيت بجمع الأحاديث النبوية، وماجاء من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.

ان المصنفات تعنى بالدرجة الأولى بمأاثر عن الصحابة والتابعين، فهي سجل حافل لأقوالهم وأفعالهم وأخبارهم.

ويوجد في هذه الكتب زيادات كثيرة على الكتب الستة، وقد استفاد منها أصحاب الكتب الستة وغيرهم في تأليف كتبهم.

منهجها: يمكن أن نبين ذلك بما يلي:

١ – ترتيب الأحاديث والآثار على الموضوعات، فتبدأ غالبا بكتاب الطهارة، ثم الصلاة، ثم بقية العبادات، ثم الجنائز، ثم البيوع، ثم بقية الموضوعات الفقهية، كما تضمنت أيضا كتبا أخرى، مثل كتاب الدعاء، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الفضائل، وكتاب الفتن، وكتاب الزهد.. الخ.

٢ – لم تقتصر على الصحيح فقط، وإنما نجد فيها الصحيح – وهو كثير – وكذلك الحسن والضعيف، بل المتروك والموضوع في بعض الأحيان.

أهم المصنفات: أشهر المصنفات التي وصلتنا: مصنف عبدالرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وفيما يلي نبذة عنهما:

أولاً: مصنف عبدالرزاق

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

التعريف بمؤلفه: هو عبدالرزاق بن همام بن نافع أبوبكر الحميري الصنعاني.

ولد في اليمن سنة (١٢٦) تقريبا، ثم رحل في طلب العلم إلى الحجاز، والعراق، والشام، ولقي كبار علماء عصره، وأخذ عنهم.

حدث عن معمر بن راشد، ولازمه سبع سنين، حتى كاد أن يحفظ أغلب حديثه، وروى عن عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، والأوزاعي، ومالك بن أنس، واسرائيل بن يونس، وسفيان بن سعيد الثوري، وغيرهم.

حدث عنه: أحمد بن حنبل، واسحاق بن ابراهيم بن راهويه، واسحاق بن منصور الكوسج، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وآخرون.

ثناء العلماء عليه: كان عبدالرزاق حافظا كبيرا، صاحب تصانيف، أثنى العلماء على ضبطه وعدالته، وأحاديثه مخرجة في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، وقد وثقه الامام أحمد وعلي بن المديني وابن معين وغيرهم، وقال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

مآخذ العلماء عليه: تكلم فيه بعض العلماء لأمرين:

الأول: أن له أوهاما في الحديث، وهي مغمورة في بحر علمه، فمن ذا الذى لا يخطىء؟!

قال الذهبي: احتج به كل أرباب الصحاح، وإن كان له أوهام مغمورة، وبكل حال، نستغفر الله لنا ولعبدالرزاق، فإنه مأمون على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق.

الثاني: التشيع، وهذا ايضا ليس بشيء، لأن التشيع في عرف المتقدمين هو حب علي رضي الله عنه، مع تقديم الشيخين عليه والاعتراف بحقهما في الخلافة والفضل، قال عبدالرزاق: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبابكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو بمؤمن، وأوثق أعمالي حبي إياهم.

مؤلفاته: ذكر العلماء أنه صنف الكتب الكثيرة، ومنها: المصنف، والتفسير والأمالي - وهي مطبوعة - وكتاب الصلاة، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

المطلب الثاني: التعريف بمصنف عبدالرزاق:

١ - رتب الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة، ثم كتب الحيض، فكتاب الصلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتب التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الأيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبّر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم ختمه بكتاب الجامع.

٢ - أدخل في هذه الكتب عشرات من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع، فلما ذكر على سبيل المثال كتاب الصيام أدرج فيه هذه الأبواب: باب متى يؤمر الصبي بالصيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان وشعبان، باب أصبح الناس صياما وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام والشراب من الشك... الخ.

ويظهر من هذا أن الامام عبدالرزاق رتب كتابه ترتيبا حسنا، وكان بذلك قدوة لكثير ممن جاء بعده كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

٣ - ذكر آراء وفتاوى كثير من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالهم من الضياع، ومن مشايخه الذين ذكر آراءهم: سفيان بن سعيد الثوري، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ومعمر بن راشد.

وإليك أمثلة لهذه الفتاوى:

أ - قال في كتاب الطهارة، باب نزع الخفين بعد المسح: سمعت الثوري يقول في الذي ينزع إحدى خفيه، قال: يغسل قدميه كلتيهما أحب إلينا[1].

(١) مصنف عبدالرزاق ٢١٨/١.

ب – قال في كتاب الطهارة، باب وضوء الرجال والنساء جميعا: عن ابن جريج قال: لا بأس أن يتوضأ الرجال والنساء معا، إنما هنّ شقائقكم وأخواتكم وبناتكم وأمهاتكم[1].

ج – وقال في كتاب الزكاة: كان معمر يكره أن يستحلف أحد بالمصحف[2].

٤ – كما حفظ لنا هذا الكتاب الكثير من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم.

ومن التابعين: ابراهيم النخعي، والحسن البصري، والحكم بن عتيبة، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وطاوس بن كيسان، وعبيدة السلماني، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبدالعزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دعامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مهران، وغيرهم.

٥ – روى عددا من الأحاديث الزائدة على الكتب الستة[3]، ولكنه لم يتقيد بالصحة، وإنما روى أيضا الضعيف، كالمراسيل، وروى كذلك عن المبهمين والمجاهيل، كما أنه روى عن بعض الضعفاء والمتروكين، مثل: ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجعفي، وجويبر بن سعيد، وعبدالله بن زياد بن سمعان، وعبدالكريم بن أبي المخارق، وليث بن أبي سليم، ومحمد بن السائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم.

(١) المصنف ١/٧٥.
(٢) المصنف ٤/١٥٠.
(٣) قام بعض طلبة كلية أصول الدين في جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية بالرياض باستخراج زوائد المصنف على الكتب الستة مرتبة على الأبواب كمنهج الهيثمي في مجمع الزوائد.

٦ – قام بشرح بعض الألفاظ الغريبة، فمن ذلك: أنه لما روى حديث القلتين، قال: والقلتين قدْر الفرق[1].

ومن ذلك أنه روى أثرا عن عبدالكريم بن مالك أنه قال: كان يُنهى أن لا يُغلق باب الحائط يوم يجدّ النخل، ويقطف العنب، من أجل المساكين، يأكلون ما يسقط من النخل والعنب، ولا يخلي بينهم ما يسقط كله، ولكنهم يتركون حتى يأخذ الانسان الهائم الحب، كذلك يتركون وما يسقط من السنبل بعد الذي يُجازون منه بالمعروف... الخ. ثم قال عبدالرزاق: الهائم: المجهود، يجازون: يعطون[2].

طباعة الكتاب: طبع مصنف عبدالرزاق بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في أحد عشر مجلدا، ومعه كتاب الجامع للامام مَعْمر بن راشد، رواية الامام عبدالرزاق، ويقع الجامع في المجلد الحادي عشر وبعض من المجلد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه، وقد ألحق الناشر في آخره مجلداً لفهارس الكتاب، تشمل: فهرسا للأحاديث، وفهرسا للألفاظ الفقهية، وفهرسا للاعلام. وبذلك سهّل على الباحث الرجوع إلى كتاب مصنف عبدالرزاق.

(١) المصنف ١/٧٩.
(٢) المصنف ٤/١٤٦ – ١٤٧.

ثانياً: مصنف ابن أبي شيبة:

وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بالمؤلف:

هو الامام أبوبكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان العبسي الكوفي.

طلب العلم وهو صبي، وأكبر شيخ له هو شريك بن عبدالله القاضي، وسمع من شيوخ عصره، كأبي الأحوص سلام بن سليم، وعبدالله بن المبارك، وجرير بن عبدالحميد، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن ادريس الأودي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

وكان بحراً من بحور العلم، ويضرب به المثل في قوة الحفظ، وكان من أقران الامام أحمد واسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن المديني في السن والحفظ، قال الخطيب البغدادي: كان أبوبكر متقنا حافظا مصنفاً.

روى عنه: الشيخان، وأبوداود، وابن ماجه، واحمد بن حنبل – وهو من أقرانه – وأبوزرعة الرازي، وبقي بن مخلد الأندلسي، ومحمد بن وضاح الأندلسي، والحسن بن سفيان النسوي، وآخرون.

توفي هذا الامام في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين.

وقد صنف مؤلفات كثيرة، منها المصنف – وسيأتي الكلام عليه – والمسند، ومازال مخطوطا، منه نسخة ناقصة في مكتبة أحمد الثالث باستنبول، والتفسير، وقد فقد، وتوجد منه بعض النقول في الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وفي تفسير ابن كثير، وله مؤلفات أخرى.

المطلب الثاني: التعريف بمصنف ابن أبي شيبة:

لا يوجد هناك فرق كبير بين مصنف عبدالرزاق ومصنف ابن ابي شيبة من حيث الترتيب، ومن حيث المادة ايضا، فقد رتب ابن ابي شيبة المصنف على الكتب الفقهية، ووضع لها أبوابا تكشف مضامين الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدالرزاق، الا أن مصنف عبدالرزاق أكثر ترتيباً وأقل

أبوابا، فقد نجد في مصنف ابن ابي شيبة بعض الكتب التي تفتقر إلى الترتيب، ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها.

ومن الأمور التي تابع فيها مصنف عبدالرزاق أنه ذكر آراء وفتاوى كثير من الصحابة والتابعين، وشيئا من حياتهم واخبارهم.

كما أنه لم يتقيد بالصحيح، وإنما روى أيضا الحسن والضعيف والمنكر والمتروك، شأنه في ذلك كشأن عبدالرزاق في مصنفه.

وتوجد فيه أيضا بعض الأحاديث الزائدة على الكتب الستة[1].

ومما يلاحظ على مصنف ابن أبي شيبة أنه لم يتدخل في شرح أو تعليق كمافعل عبدالرزاق في مواضع من مصنفه.

طباعة الكتاب: من المصنف خمسة اجزاء قديما بالهند، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها ترقيم ولا مراجعة ولا تصحيح ولا تخريج، ثم قامت الدار السلفية بالهند، بتصوير هذه الطبعة وإكمال ما تبقى من المصنف، فجاء في ستة عشر مجلدا.

(١) قام أحد طلبة قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى باستخراج زوائده على الكتب الستة، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه.

المبحث الثالث: المعاجم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها.

المطلب الثاني: أهم المعاجم التي وصلت إلينا.

المطلب الثالث: مرادفات لفظ معجم عند المحدثين.

المطلب الأول: تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها:

المعجم لغة: كلمة من ذوات الأضداد، تستعمل بمعنى الإبهام، يقال: أعجم أي أبهم، وتستعمل للتبين والإيضاح، يقال: أعجمتُ الكتاب، أي أزلت استعجامه، وتعجيم الكتاب، تنقيطه، لكي تستبين وتتضح[1].

أما في إصطلاح المحدثين، فهو: الكتاب الذي يذكر فيه المؤلف شيوخه الذين روى عنهم، مرتبين على حروف المعجم، ويذكر ما رواه كل واحد منهم من الأحاديث والآثار، وقد يذكر المؤلف شيئا من أخبار شيوخه ورحلاتهم وتاريخ وفاتهم وغير ذلك من الفوائد.

وقد وضع لفظ المعجم في الأصل لكتب اللغة، المرتبة حسب حروف المعجم، مثل تهذيب اللغة، والقاموس المحيط للفيروز آبادي وغيرهما من كتب اللغة.

ثم استعيرت لفظ المعجم لأنواع شتى من المصنفات، منها:

١ – الكتب التي تضم أسماء البلدان، مثل: معجم ما استعجم للبكري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي.

٢ – الكتب التي تضم أسماء الأدباء، مثل: معجم الأباء لياقوت الحموي.

٣ – الكتب التي ترتب الحديث على أسماء الصحابة الرواة كمعجم الطبراني الكبير، وتشبه هذه الكتب المسانيد إلى حد كبير.

(١) تهذيب اللغة ٣٩٢/١، وتاريخ العروس ٢٩٠/٨.

٤ – الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظ منها، مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، من وضع جماعة من المستشرقين.

٥ – الكتب التي تضم أسماء المصنفين، مثل: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة.

٦ – ومنها: معاجم الشوخ، وهي التي تهمنا في هذه الدراسة.

*** طريقة ترتيب المعاجم:**

١ – الأحاديث مرتبة على أسماء شيوخ المؤلف، كما انها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط.

٢ – جمعت أسماء شيوخ المؤلف، مع ذكر انسابهم وألقابهم، مع الاشارة إلى أخبارهم ورحلاتهم، والاشارة أحيانا إلى منزلتهم من حيث التوثيق والتضعيف.

*** فوائد المعاجم:**

ان معاجم الشيوخ ساهمت في بناء المكتبة الحديثية، ولاسيما فيما يتعلق بعلم الرجال، كما انها تعد من المصادر المهمة لكثير من رواة الأحاديث، فان الذين دونوها تحدثوا فيها عن شيوخهم المباشرين أو عن شيوخ شيوخهم، وذكروا اسماءهم وانسابهم وشيئا من اخبارهم، كما أنها لم تخل من فوائد تتعلق بالتوثيق والتضعيف، وبعلم الجرح والتعديل، إضافة إلى رواية بعض الأحاديث التي رووها، وخاصة تلك الأحاديث التي تفردوا بها ولم ترو الا من طريقهم.

* * * * *

المطلب الثاني: أهم المعاجم التي وصلتنا:

ألف كثير من العلماء في هذا النوع من التأليف، وفي هذا يقول الصفدي: أما كتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدثين، ومشيخات الحفاظ

والرواة، فانها شيء لا يحصره حد، ولا يقصره عد، ولا يستقصيه ضبط، ولا يستدنيه ربط لأنها كاثرت الأمواج أفواجا[1].

وسنذكر بعض المعاجم التي وصلتنا، مع ذكر تعريفا موجزا عنها[2]:

١ – معجم شيوخ ابي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧): ذكر في معجمه (٢٧٤) شيخا من مشايخه الذين روى عنهم مباشرة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه محمد تبركا باسم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم باب الألف، ثم الباء إلى بقية حروف الهجاء.

وهو يذكر اسم الشيخ، واسم ابيه، وجده، وما اشتهر به من كنية أو لقب أو نسبة، ثم يروي لكل شيخ حديثا أو حديثين، (وتناول خمسة من شيوخه بالجرح والتعديل، ضعف ثلاثة ووثق اثنين)[3].

٢ – معجم الامام المحدث الزاهد أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي البصري (ت٣٤٠):

ذكر (٣٣٦) شيخا، مرتبين على حروف المعجم، وبدأ بالمحمدين، ثم حرف الألف ثم الباء إلى آخر الحروف. وذكر اسم شيخه واسم ابيه وجده وكنيته، وقد يذكر مكان سماعه من شيخه، كما أنه قد يذكر أحيانا تاريخ سماعه منه، ثم أورد لكل شيخ رواية أو أكثر من مروياته[4].

٣ – المعجم الصغير، للامام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠).

رتب أسماء شيوخه على حروف المعجم، وبدأ بباب الألف ومن اسمه أحمد، مراعيا الحرف الأول فقط، فقدّم أحمد على ابراهيم، واسماعيل على اسحاق وهكذا.

(١) الوافي بالوفيات ١/٥٥.

(٢) قام الدكتور أحمد ميرين – رحمه الله – بذكرها والتعريف بها، وذلك في مقدمته لمعجم شيوخ ابن الأعرابي ص٨٩، وقد استفدنا من بعض ما ذكره.

(٣) من كلام محقق معجم ابن الأعرابي، وينبغي أن نشير إلى أن معجم ابي يعلى طبع طبعتين، الأولى في باكستان بتحقيق الاستاذ إرشاد الحق الأثري، والطبعة الثانية بتحقيق الاستاذ حسين الأسد، عن دار المأمون بدمشق.

(٤) طبع قسم من هذا المعجم، بتحقيق الدكتور أحمد ميرين البلوشي رحمه الله تعالى، في مجلدين.

وبلغ عدد شيوخه (١١٦٧) شيخا[1]، وهو يذكر اسم الشيخ واسم ابيه وكنيته ولقبه ونسبه، وختم معجمه بذكر شيوخه من النساء، وعددهن خمسة، وقد يذكر اسم البلد الذي سمع فيه الحديث من هذا الشيخ، وربما ذكر السنة التي سمع فيها.

وبدأ كتابه بمقدمة، قال فيها: هذا أول كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت عنهم بالأمصار، وخرجت عن كل واحد منهم حديثا واحدا، وجعلت أسماءهم على حروف المعجم.

وهو يروي لكل شيخ حديثا أو أكثر من حديث، ويحرص على رواية الأحاديث التي وقع فيها تفرد من بعض الرواة[2].

٤ – المعجم الأوسط، للطبراني أيضا:

وقد رتب شيوخه على حروف المعجم، كالمعجم الصغير، الا أنه يروي فيه عن كل شيخ عددا من الأحاديث قد تصل إلى تسعين حديثا، ويغلب على هذه الأحاديث التفرد، فهذا المعجم هو كتاب لغرائب الأحاديث وإفرادات الرواة، وبلغت الأحاديث فيه (٩٤٨٩) حديثا.

قال الذهبي: ومن تواليفه المعجم الأوسط على مشايخه المكثرين، وغرائب ما عنده عن كل واحد، يكون خمسة مجلدات، وكان الطبراني يقول عن الأوسط: هذا الكتاب روحي[3].

(١) احصاء قام به الدكتور أحمد ميرين في مقدمته لمعجم ابن الأعرابي.

(٢) طبع المعجم اكثر من طبعة، ومنها طبعة بتحقيق محمد شكور محمود، في مجلدين، وصدر عن دار عمار والمكتب الاسلامي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/١٢٢.

وقد طبع هذا المعجم طبعتين، الأولى بتحقيق الدكتور محمود الطحان عن دار المعارف بالرياض، والطبعة الثانية للكتاب بتحقيق طارق بن عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، عن دار الحرمين بالقاهرة، وهذه الطبعة اجود من الأولى، وقام المحققان بوضع فهارس للصحابة ولشيوخ الطبراني وللأحاديث التي وقع فيها تفرد، وجاء الكتاب في الطبعتين في عشرة مجلدات.

وقام الامام ابو الحسن الهيثمي (ت٨٠٧) بافراد زوائد هذا المعجم الصغير، في كتابه المسمى: مجمع البحرين في زوائد المعجمين، ورتبها على الأبواب الفقهية، وطبع الكتاب في تسعة مجلدات.

ملاحظة: للامام الطبراني معجم آخر، هو المعجم الكبير، وهو ليس ملحقا بالمعاجم من حيث الترتيب، وإنما رتبه مؤلفه على أسماء الصحابة الرواة، فهو يدخل في المسانيد، ويحتوي هذا المعجم على (٢١٥٤٧) حديثا، وقد طبع في بغداد بتحقيق حمدي السلفي في ٢٥ مجلدا، مع نقص خمسة مجلدات منه متفرقة.

٥ – معجم الامام أبي بكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل الاسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١):

افتتح معجمه بمقدمة، بيّن فيها هدفه من تأليفه ومنهجه فيه، فقال: إني استخرت الله عزوجل في حصر أسامي شيوخي الذين سمعت منهم، وكتبت عنهم، وقرأت عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسم إن التبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحد على حديث واحد يستغرب، أو يستفاد، أو يُستحسن، أو حكاية، فيضاف إلى ما أردته من ذلك جمع أحاديث تكون فوائد في نفسها، وأبين حال من نممت طريقه في الحديث، بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به، والذهاب عنه. وافتتحت ذلك بأحمد ليكون مفتتحه باسم النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا به، وليصلح لي به الابتداء بالألف من الحروف المعجمة.

وبدأ بمن إسمه أحمد من شيوخه، ثم من اسمه: محمد، ثم ابراهيم، إلى آخر الحروف، وبلغ عدد شيوخه (٤٠٧) شيخا، روى عن كل شيخ حديثا أو حكاية[1].

٦ – معجم شيوخ أبي الحسن محمد بن جُميع الصيداوي (ت٤٠٢).

بدأ ابن جُميع معجمه بمقدمة قال فيها: هذا ما اشتمل عليه ذكر شيوخي الذين لقيتهم في سائر الآفاق، بمكة، والعراق، وفارس، وأرض اصطخر، والثغور، وديار بكر، والشام، ومصر، مرتب ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه: محمد، تبركا بالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله، ثم نتبعه باب الألف، ونخرج عن كل واحد منهم حديثا أو حكاية مستحسنة.

(١) طبع هذا المعجم في مجلدين، وحققه الدكتور زياد محمد منصور.

وبلغ عدد شيوخه الذين ذكرهم في هذا المعجم (٣٨٧) شيخا، ورتبهم على حروف المعجم، وقدم المحمدين[1].

* * * *

المطلب الثالث: مرادفات لفظ معجم عند المحدثين:

تتقارب هذه اللفظة تقريبا مع مدلول أربعة الفاظ أخرى يستعملها المحدثون[2]، وهي:

* اللفظة الأولى: المشيخة، وهي تشتمل ايضا على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم[3].

وصنيع أصحاب المشيخات في إيراد الأحاديث المروية عن شيوخهم، هو مثل صنيع أصحاب المستخرجات، وسنذكر تعريفها وفوائدها لاحقا.

وأكثر المخرجين للمشيخات يوردون الحديث بأسانيدهم ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبا بعزوه إلى البخاري أو مسلم، أو اليهما معا، مع اختلاف في الألفاظ وغيرها، وهم يريدون بذلك أصله.

ومن المشيخات:

أ – مشيخة أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧)، وهي مطبوعة بتحقيق محمد محفوظ.

ومنهجه فيه: أنه جعل رقما مسلسلا لشيوخه الذين روى عنهم، ويبتدئ بذكر اسم ونسب الشيخ الذي روى عنهم الحديث، بقراءة شيخه، أو بقراءته هو بنفسه، وأحيانا يضبط تاريخ سماع شيخه، كما يضبط في القالب تاريخ روايته هو باليوم والشهر والسنة، وأحيانا يقتصر على ذكر الشهر بدون بيان

(١) طبع المعجم بتحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، عن مؤسسة الرسالة في بيروت.
(٢) انظر: دراسة الدكتور محمد بن عبدالكريم لكتاب الغنية في شيوخ القاضي عياض ص٢١.
(٣) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني ص١٤٠.

لليوم، ويذكر السنة، ثم يسوق الحديث بالاسناد المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يذكر إخراج الشيخين البخاري ومسلم للحديث، أو انفراد أحدهما بإخراجه، ويبين كيفية وقوع الحديث له عاليا[1].

ومن فوائد هذه المشيخة أنها ذكرت تراجم بعض العلماء في القرن السادس الهجري، من اهل بغداد وبعض الوافدين عليها، اضافة إلى روايتها للأحاديث العالية التي تتصل أسانيدها بالصحيحين أو احدهما.

٢ – مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣)، وقد طبعت في مجلدين، بتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله.

وقد رتب المشيخة على حروف المعجم، فذكر اسم الشيخ ونسبه، وكنيته ولقبه، وذكر مكان وزمان وولادة ووفاة الشيوخ، وأضاف إلى ذلك المكانة العلمية لشيوخه، مع بيان رحلاتهم، وذكر عدداً من شيوخهم وتلاميذهم، كما أضاف ايضا بعض ملامح شيوخه الشخصية، كقوله مثلا في ترجمة شيخه: عبدالوهاب بن الحسن بن محمد: شيخ جليل فاضل، حسن السمت، جميل السيرة، محمود الطريقة، اشتغل بالعلم، ولازم طريقة العلماء وأهل الدين.... الخ. ثم يورد لشيخه بعض مروياته متصلة الاسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يشير إلى من أخرج هذه الرواية من اصحاب الكتب الستة وغيرهم.

* اللفظة الثانية: الفهرست، وهي في الأصل فارسية، ومعناها: الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأساتذته وما يتعلق بذلك[2].

تدل على ثلاثة معان:

أ – الكتاب الذي يضم أسماء الكتب والأجزاء والفوائد التي يملك حق روايتها صاحب الفهرست، ومن هذه الفهارس: فهرس القاضي ابن عطية الغرناطي المفسر (ت٥٤١)، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد

(١) من مقدمة محقق المشيخة ص٤٧.
(٢) فهرس الفهارس ١/٤٠.

ابوالاجفان، ومحمد الزاهي، وفهرس الفهارس والاثبات للشيخ عبدالحي الكتاني (ت١٣٨٢).

وإليك وصفا موجزا لفهرس ابن عطية، فقد بدأ في ذكر أسماء شيوخه الذين اتصل بهم وأخذ عنهم والذين أجازوه، ولم يراع في ذكرهم أي ترتيب، وجملة الشيوخ الذين ترجمهم ثلاثون شيخا، وطريقته في ترجمة شيوخه أن يعطي عنهم صورة واضحة لحياتهم العلمية كاتصالهم بالشيوخ وطلبهم للإجازة والكتب التي درسوها، أو بعض الوقائع التي وقعت لهم مع بعض العلماء، وقد يتطرق أحيانا إلى حياتهم الشخصية والاجتماعية، ويذكر سنة ولادتهم ووفاتهم، ثم يبدأ في سرد الكتب التي رواها عنهم سماعا أو قراءة أو مناولة أو إجازة ويذكر احيانا المكان والزمان، ويذكر كذلك سلسلة السند لبعض الكتب المروية إلى مؤلفيها[1].

ب – الكتاب الذي يضمن أسماء المشايخ المستفاد منهم، مثل: الغنية وهو فهرست شيوخ القاضي عياض (ت٥٤٤)، والمعجم المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي.

وفيما يلي عرض موجز لفهرست القاضي عياض، فقد افتتح فهرسته بمقدمة مختصرة، بين فيها الدافع إلى تأليفها، ثم شرع في ذكر أسماء شيوخه مبتدئا بمن اسمه محمد، وبعد انتهائه من تراجم شيوخه المحمدين، انتقل إلى ما تبقى من شيوخه الباقين، مرتبا أسماءهم على الحروف الهجائية، وعدد الشيوخ الذين ذكرهم ثمانية وتسعين شيخا، وطريقته في الترجمة أنه يذكر اسم الشيخ ونسبه ولقبه وشيئا من أخباره ومناقبه، ثم يصرح بأسماء الكتب والنصوص التي رواها عنهم سماعا أو قراءة أو مناولة أو إجازة، ثم يختم الترجمة بحديث أو أثر أو فائدة حديثية أو لغوية أو غير ذلك، مروية عن الشيخ صاحب الترجمة.

(١) من كلام محققا الفهرس ص٤٥ – ٤٦.

ج – ما يوضع في أول الكتاب أو آخره، يحدد مواضع أبواب وفصول الكتاب، أو يوضع مستقلا عنه، ليكشف عن مضامينه، وذلك مثل: كتاب ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج أحاديثهم احمد بن حنبل في المسند لابن عساكر.

* اللفظة الثالثة: البرنامج، وهي كلمة معربة عن كلمة (برنامه) الفارسية، وهي تدل على المعنيين الأول والثاني من معاني الفهرست، وقد شاعت هذه الكلمة عند المغاربة والاندلسيين، ومن البرامج: برنامج القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت٧٣٠)، وهو مطبوع بتحقيق عبدالحفيظ منصور، وبرنامج الوادي آشي التونسي (ت٧٤٩)، وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة.

وإليك وصفا موجزا لبرنامج التجيبي، فقد ذكر في فاتحته أنه اقتدى بفئة من المحدثين حيث أن كل واحد منهم أو جلهم ألف برنامجا جمع فيه مامن مروياته افترق، وبين فيه ماله في دواوين العلم من الطرق، فاقتدى بآثارهم، وجمع برنامجا يضم ما قرأه وسمعه، ثم ذكر اسماء الكتب التي رواها، مع إثبات الأسانيد المختلفة لروايته، فبدأ بذكر الكتب المتعلقة بكتاب الله العزيز، ثم ذكر كتب الحديث المختلفة، ثم ذكر كتب الفقه، ثم ختم البرنامج بكتب اللغة والأدب.

* اللفظة الرابعة: الثَّبَت – بفتح الأول والثاني – وهو اسم للكتاب الذي يشتمل على أسماء المشايخ والأعلام الذين لقيهم المؤلف، وأخذ عنهم، أو أجازوه، والكتب التي تلقاها منهم، ومن الأثبات: ثَبَت ابي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي الأندلسي (ت٩٣٨)، وقد طبع بتحقيق الدكتور عبدالله العمراني، ومنها: ثبت محمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤) وهو المسمى: صلة الخلف بموصول السلف، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد حجي، ومنها أيضا: ثبت صالح بن محمد الفُلاّني المسمى: قطف الثمر في رفع الأسانيد للمصنفات والأثر، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

المبحث الرابع

الأجزاء الحديثية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفها، وفوائدها، وبيان منهجها.

المطلب الثاني: دراسة لبعض الأجزاء الحديثية.

المطلب الأول:

أ – تعريفها:

الأجزاء جمع جزء، وهو لغة: النصيب والقطعة من الشيء[1].

أما في اصطلاح المحدثين: فهو الكتاب الذي يضم أحاديث مروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة أو من بعدهم، أو أحاديث متعلقة بموضوع واحد.

ب – فوائدها:

أن من أهم الأجزاء الحديثية أنها تحوي على بعض النصوص التي قد لانجدها في الكتب الكبيرة، وهي تدل على مدى العناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك بأقوال الصحابة والتابعين وأخبارهم مما يكشف الحياة العامة لجيل السلف.

ج – منهجها:

من خلال استعراضنا لبعض الأجزاء يمكن أن نبين المنهج الذي يتبع في تأليف هذا النوع من التأليف عند المحدثين، وإليك بيان ذلك:

١ – الجزء الحديثي يتضمن موضوعا محددا في الغالب، ويحتوي على أوراق قليلة قد لا تزيد على ثلاثين ورقة.

(١) لسان العرب ٦١١/١، مادة (جزأ).

٢ – تكون النصوص فيه مرويّة بالاسناد من صاحب الجزء إلى صاحب النص، ويحتوي الجزء على الأحاديث المرفوعة، وعلى آثار الصحابة والتابعين، وقد تذكر فيه بعض القصص والحكايات التي تتصل بالموضوع الذي تضمنه الجزء.

٣ – الجزء الحديثي لا يشترط الصحة في المرويات.

المطلب الثاني: دراسة لبعض الأجزاء الحديثية:

١ – مسند سعد بن أبي وقاص، تأليف أبي عبدالله أحمد بن ابراهيم بن كثير الورقي البغدادي، المتوفى سنة (٢٤٦)[1].

جمع فيه الأحاديث التي تروى من طريق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورتبها على أسماء الرواة عن سعد من الصحابة والتابعين، وقد احتوى على (١٣٤) حديثا، غالبها أحاديث مرفوعة أو هي في حكم المرفوع، كما روى أربعة آثار عن سعد وغيره، ولم يلتزم الصحة في مروياته، بل روى الأحاديث المقبولة – وهي الأكثر – وكذلك الأحاديث الضعيفة والمنكرة.

ومن الاضافات التي تميز بها هذا الجزء أنه روى أحاديث لا توجد في الكتب الستة، وكذلك في مسند الامام احمد، ومنها أيضا انه روى طرقا لأحاديث لم ترو في هذه الكتب، وهي فائدة مهمة للمشتغلين في جمع طرق الحديث وأسانيده، فمن ذلك أنه روى باسناده إلى سعد أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: على كل خلّة يطبع المؤمن، الا الخيانة والكذب، فإن هذا الحديث لم يرو في الكتب الستة ولا في مسند أحمد.

وروى ايضا باسناده إلى مصعب بن سعد، عن سعد أنه قال: قال رسول اله صلى الله عليه وسلم: من دعا بدعاء يونس استجيب له. وهذا الحديث لم يرو بهذا الاسناد في الكتب المذكورة.

(١) حققه وخرج أحاديثه الدكتور عامر حسن صبري، وطبع في دار البشائر الاسلامية في بيروت سنة ١٩٨٧.

٢ – مسند بلال بن رباح، للحافظ أبي علي الحسن بن محمد الصبّاح البغدادي الزُّعفراني، المتوفى سنة (٢٦٠)، وهو شيخ الامام البخاري وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم[1].

يحتوي هذا الجزء على أربعة عشر حديثا مروية لسيدنا بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي مرورية بالاسناد من المصنف إلى بلال عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه ايضا بعض الأحاديث التي لم ترو في الكتب الستة ومسند أحمد، ومنها حديث رواه باسناده إلى الحارث بن معاوية وسهيل بن جندل عن بلال، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: امسحوا على الخفين والموق، وهو حديث تفرد بروايته بهذا الطريق صاحب هذا الجزء، ورواه من طريقه: الطبراني في المعجم الكبير.

٣ – فضائل رمضان، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد، المعروف بابن ابي الدنيا البغدادي، المتوفى سنة (٢٨١)[2].

ذكر فيه (٦٣) حديثا وأثرا تتعلق بفضل شهر رمضان، وفضل صيامه وقيامه، ومن مزايا هذا الجزء أنه ذكر آثارا كثيرة عن السلف تتحدث عن عبادتهم وسلوكهم، قد لا تجد هذه النصوص الا في كتب ابن ابي الدنيا.

٤ – مسند ابراهيم بن أدهم، للحافظ المحدث محمد بن اسحاق بن يحيى، المعروف بابن منده، المتوفى سنة (٣٩٥)[3].

احتوى هذا الجزء على الأحاديث التي رواها الامام القدوة ابراهيم بن أدهم البلخي الزاهد، المتوفى سنة (١٦٢)، مع ذكر بعض أخباره وحكاياته، وقد رواها الامام ابن منده باسناده المتصل إلى ابراهيم بن أدهم، ومجموع النصوص الواردة في الجزء (٥١) نصا.

(١) طبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، عن دار الصحابة بمصر سنة ١٩٨٩.
(٢) طبع في دار السلف بالرياض، بتحقيق عبدالله بن حمد المنصور، سنة ١٩٩٥.
(٣) طبع بالقاهرة، بتحقيق مجدي السيد ابراهيم.

وقد روى ابراهيم بعض الآثار عن الصحابة والتابعين، ومنها: انه روى عن عبدالله بن مسعود أنه قال: لايزال الناس بخير ما أتاهم العلم من علمائهم وكبرائهم، فإذا أتاهم العلم من صغارهم وسفهائهم فقد هلكوا.

ومن ذلك أنه روى عن سعيد بن المسيب أنه قال: من هم بصلاة أو حج أو عمرة أو شيء من الخير فحال دونه حائل بلغه الله ما أهمه.

٥ – ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، للامام المحدث أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي الكوفي، المتوفى سنة (٥١٠)[١].

جمع المؤلف في هذا الجزء أحاديث فضائل اصطناع المعروف وفعل الخير، وان المسلم ينبغي أن تكون نفسه خيّرة يفيض خيرها على من حولها، وقد سلك المؤلف مسلك المحدثين في ايراد النصوص المتعلقة بالباب باسانيدها، وبلغت هذه النصوص (٥٥) نصا، تشمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفيه بعض الأحاديث التي لا توجد في الكتب الكبيرة، ومنها، حديث أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تُطفيء غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر، فإن هذا الحديث لا يوجد الا في معجم الطبراني الكبير، واسناده حسن بالمتابعة.

٦ – ذكر النار أجارنا الله منها، للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي ثم الدمشقي، المتوفى سنة (٦٠٠)[٢].

ذكر فيه (١١٤) حديثا تتعلق بالنار، وبدأ الجزء بالأحاديث المتعلقة بالعذاب، ثم روى أحاديث الصُّور والصِّراط، ثم ذكر الأحاديث التي جاءت في حال أهل النار وبيان صفاتهم وأكلهم وشربهم وعذابهم، وقد روى جميع هذه الأحاديث باسناده المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن مزاياه أنه روى بعض الأحاديث التي لا توجد في الكتب الستة ومسند الامام أحمد

(١) طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، عن دار البشائر الاسلامية في بيروت سنة ١٩٩٣.
(٢) طبع في دار البشائر الاسلامية في بيروت، بتحقيق أديب محمد الغزاوي، سنة ١٩٩٤.

وغيرها، وإنما توجد في بعض المعاجم والأجزاء، ومنها: حديث يعلى بن مُنيّة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: تقول النار يوم القيامة للمؤمن: يا مؤمن جُز عني فقد أطفأ نورك لهبي. وهذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، وابونعيم في حلية الأولياء، وابوسعد الماليني في جزء الأربعين[١].

ومنها: حديث ابن أم مكتوم قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة فقال: سُجِّرت النار لأهل النار، وجاءت الفتن كقطع الليل المظلم، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا. وهذا الحديث لم يخرجه سوى ابن ابي شيبة في المصنف والطبراني في المعجم الكبير[٢].

(١) انظر: ذكر النار للامام عبدالغني المقدسي ص١١٠.
وانظر: معجم الطبراني الكبير ٢٥٨/٢٢، وحلية الأولياء ٣٢٩/٩، والأربعين في شيوخ الصوفية ص١٥٠.
(٢) انظر: ذكر النار ص٦٩.
وانظر: مصنف ابن ابي شيبة ٣٦/١٥، ومعجم الطبراني الكبير، كما في مجمع الزوائد ٢٢٩/١٠.

المبحث الخامس: كتب المستدرك على الصحيحين

تمهيد:

من المعلوم عند المحدثين أن البخاري ومسلما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة، بل بقيت أحاديث صحيحة كثيرة جدا في المسانيد والمعاجم والمصنفات والأجزاء الحديثية وغيرها، الا ان هذه الأحاديث ليست منفصلة عن غيرها من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، ولذلك يصعب على الباحث الاستفادة منها بجدية.

ولهذا كان لابد من إكمال ما بدأه الامام البخاري، ثم تلميذه الامام مسلم، بافراد الحديث الصحيح عن غيره.

ومن هنا جاءت محاولات الأئمة في هذا الجانب، فقام الامام الدارقطني بمحاولة الاستدراك عليهما واخراج الأحاديث الصحيحة التي فاتت الشيخين وذلك في كتابه الالزامات، ثم جاء الامام الحاكم فوضع كتابا سماه: المستدرك على الصحيحين، فجاء كتابا حافلا، الا أن تساهله في ادخال غير الصحيح قلل النفع بكتابه، ثم جاءت محاولة ناجحة قام بها امام من ائمة القرن السادس هو الحافظ الضياء المقدسي، الذي وضع كتاب المختارة، وهو في الاستدراك على الشيخين أو احدهما من الأحاديث الصحيحة التي لم تخرج في الصحيحين.

وسنعرض لهذه المحاولات جميعها، ولكننا نبدأ أولا بتعريف المستدرك، وفوائده، ثم نشير إلى أهم هذه المستدركات.

تعريف المستدرك: فقد تبين مما تقدم أن الاستدراك على الصحيحن في اصطلاح المحدثين يراد به: جمع الأحاديث الصحيحة التي هي على شرط البخاري أو مسلم في صحيحهما أو كليهما.

وأما فائدته فهي: إفراد الأحاديث الصحيحة التي صحت على شرط الشيخين، ومن المعلوم عند المحدثين أن أحاديث الشيخين من أعلى درجات

الحديث الصحيح، وقد سبق أن ذكرنا أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير منقطع.

وقال الحازمي: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه الا في الشواهد والمتابعات... ثم ضرب لذلك مثلا بالامام الزهري وطبقات الرواة عنه[1].

ومن هنا يتبين فائدة هذا النوع من التصنيف، فإن إفراد الحديث الصحيح عن غيره فيه فائدة لا تخفى لطالب العلم.

وبعد هذا العرض الموجز عن الاستدراك عند المحدثين وأهميته، نستعرض أهم المؤلفات التي وصلتنا، وقد رتبناها على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتاب الإلزامات، للحافظ الدراقطني.

المطلب الثاني: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري.

المطلب الثالث: الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي.

* * * *

المطلب الأول: كتاب الإلزامات، للحافظ الدارقطني

أ - ترجمة الامام الدارقطني:

هو الامام الحافظ أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، من أهل محلة دارقطن ببغداد، واليها ينسب.

ولد سنة (٣٠٦)، وطلب العلم منذ صباه، وسمع شيوخ موطنه، ثم أخذ في الارتحال إلى البلدان، فرحل إلى أغلب الأمصار في ذلك الوقت كالبصرة والكوفة ومصر والحجاز والشام وغيرها.

(١) شروط الأئمة الخمسة ص٥٦.

اثنى عليه اهل العلم وأشادوا بعلمه وفضله، فقال تلميذه الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين. وقال الخطيب البغدادي: كان فريد عصره وقريع دهره وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والأمانة والثقة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب والاطلاع بعلوم سوى علم الحديث.

وقد ألف هذا الامام مؤلفات كثيرة تدل على إمامته، منها: السنن، والعلل، وأحاديث الرؤية، والصفات، والمؤتلف والمختلف، وغيرها. وقد طبعت هذه الكتب جميعها.

وبعد حياة حافلة بخدمة السنة والدفاع عنها انتهت حياة الحافظ الدارقطني، وارتحل عن دنيانا إلى دار الآخرة، وكان ذلك في سنة (٣٨٥)[1].

ب - كتاب الإلزامات[2]:

جمع الامام الدارقطني أحاديث يرى أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثا[3].

وقد ذكر مقدمة موجزة لكتابه فقال: ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيها به ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم اخراجه على شرطهما ومذهبهما[4].

وقد وصف الامام النووي في شرح صحيح مسلم[5] هذا الكتاب وذكر أن إلزام الشيخين بذلك ليس بلازم، لأنهما لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح،

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٣٤/١٢، وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦. وهناك مصادر أخرى موجوده في حاشية السير، فراجعها إن شئت.
(٢) طبع الكتاب بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وهي طبعة سقيمة.
(٣) من كلام محقق الكتاب ص٥٠٧.
(٤) الالزامات ص٧٤.
(٥) شرح صحيح مسلم للنووي ٤٥/١.

فقال: ألزم الحافظ أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلما - رضي الله عنهما - إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما بها، وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم شيئا، فيلزمهما إخراجها على مذهبهما، وذكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبّه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد، وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزمهما.

ثم قال الامام النووي: وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه وإنما قصدا جمع جُمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائلة لا أنه يحصر جميع مسائله... الخ كلامه رحمه الله تعالى.

وفيما يلي أمثلة من هذا الكتاب:

قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث قيس بن ابي حازم، عن مرداس الأسلمي: (يذهب الصالحون...)، عن يحيى بن حماد، عن ابي عوانة، عن بيان، عن قيس بن ابي حازم، عن مرداس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه عن ابراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن اسماعيل (بن ابي خالد)، عن قيس، عن مرداس موقوفا.

وقد رفعه حفص بن غياث، عن اسماعيل.

وأخرج مسلم حديث قيس، عن عدي بن عميرة: (من أستعملناه على عمل...) من حديث وكيع، وابن نمير، و(محمد) بن بشر، وأبي أسامة، وفضل بن موسى، عن أسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال مسلم بن الحجاج في كتاب الوحدان: عدي بن عميرة، والصنابح بن

الأعسر، ودُكين بن سعيد المزني، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو شهم، وأبوحازم – لم يرو عنهم غير قيس بن ابي حازم.

ثم قال الدارقطني: فيلزم على مذهبهما جميعا أخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وابي حازم والد قيس، إذ كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، رواها جماعة من الثقات عن اسماعيل بن ابي خالد، عن قيس... الخ كلامه.

ثم ذكر أحاديث رجال من الصحابة – رضي الله عنهم – رووا عن النبي صلى ا لله عليه وسلم، رويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقليها ولم يخرجا من أحاديثهم شيئا، فيلزم اخراجها على مذهبهما... الخ.

كلمة أخيرة حول كتاب الإلزامات:

على الرغم من أن صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الصحيح ولم يدعيا ذلك، كما تدل عليه النصوص التي وردت عنهما، ومنها قول البخاري: ما أدخلت في كتابي-الجامع الا ماصح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول. وقول مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه[1] – على الرغم من ذلك، فإن العمل الذي قام به الامام الدارقطني، ومن جاء من بعده في الاستدراك على الصحيحين، عمل علمي مهم، يحتاج إليه طالب العلم، ويعزز من مكانة الصحيحين.

* * * *

المطلب الثاني: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري

أ – ترجمة هذا الامام:

هو الحافظ الكبير أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري، المشهور بالحاكم[2]، وبابن البيِّع.

(١) راجع مقدمة فتح الباري ص٧، وفتح المغيث ١/٢٣.
(٢) وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء في بلده نيسابور.

ولد في سنة (٣٢١)، ونشأ في بيت علم وفضل، فقد اعتنى به أبوه، وسمّعه على شيوخ بلده ولما يبلغ من العمر التاسعة، ثم ارتحل لطلب العلم، ولقي أكثر من ألفي شيخ في خراسان وما وراء النهر والعراق والشام والحجاز وغيرها من البلدان.

ومن الأئمة الذين أخذ عنهم: الحافظ الدارقطني، والمحدث محمد بن يعقوب الأصم، والحافظ محمد بن يعقوب ابن الأخرم، والامام الحافظ أبوأحمد محمد بن أحمد الحاكم، وغيرهم.

وقد اثنى عليه العلماء، فقال عبدالغافر بن اسماعيل: هو إمام أهل الحديث في عصره العارف به حق معرفته... وتصانيفه المشهورة تطفح بذكر شيوخه، وقرأ على قرّاء زمانه... ومن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماليه ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله واعترف له بالمزيّة على من تقدمه.... الخ. وقال الذهبي: الامام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، انتهت إليه رياسة الفن بخراسان، لابل الدنيا... وهو ثقة حجة. وقال ابن كثير: وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع.

وصنف تصانيف كثيرة لقيت استحسانا من العلماء، منها: المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، والإكليل، والمدخل إلى الصحيح، وغيرها.

وقد تلمذ على هذا الامام ائمة كبار، منهم: الحافظ المتقن أبويعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، ومنهم الامام الحافظ أبوذر الهروي، ومنهم الحافظ العلامة شيخ خراسان أحمد بن الحسين البيهقي صاحب التصانيف كالسنن وشعب الايمان، ودلائل النبوة وغيرها.

توفي الامام الحاكم بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والتعليم سنة (٤٠٥)[1].

(١) من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/١٥٥، والبداية والنهاية ١١/٣٥٥، وغيرها.

ب – كتاب: المستدرك على الصحيحين[1]:

١ – شرط المؤلف:

قال رحمه الله في مقدمته:... وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن اسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج مالا علّة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما... ثم قال: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما...[2]

وقال الامام ابن الصلاح: واعتنى الحاكم أبوعبدالله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، أو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، ومن لم يكن على شرط واحد منهما...[3]

وقبل البحث في حال أحاديثه وبيان مرتبتها، لابد من توضيح قوله في المستدرك: (صحيح على شرط الشيخين) أو (صحيح على شرط البخاري) أو (صحيح على شرط مسلم)، وقد أجاب عن ذلك الامام السخاوي في فتح المغيث، فقال: ثم ما المراد بقوله: على شرطهما؟ فعند النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعا لابن الصلاح: هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرّف الحاكم يقوّيه، فإنه إذا كان عنده الحديث قد اخرجا معا أو احدهما لرواته، قال: صحيح على شرطهما، أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب. ويتأيد بأنه حكم

(١) طبع المستدرك في دائرة المعارف النظامية في حيدر اباد بالهند سنة ١٣٤١، ثم طبع مصورا في دار المعرفة ببيروت، وفي هذه الطبعة تصحيف وتحريف كثير فهو بحاجة إلى نشرة محققة تليق بالكتاب وبمؤلفه.
(٢) مقدمة المستدرك ١/٢ – ٣.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص١٧.

على حديث من طريق أبي عثمان، بأنه صحيح الإسناد، ثم قال: وأبوعثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان النهدي لحكمت بالحديث على شرطهما. وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ككثير من أحواله[1].

٢ – منهجه في كتابه:

رتب أبو عبدالله كتابه على الأبواب الفقهية فذكر سبعة وثلاثين كتابا، وفي كل كتاب عشرات الأبواب التي تكشف عن مضامينه. وإليك أسماء الكتب التي ذكرها، مرتبة على حسب الكتاب:

كتاب الايمان، كتاب العلم، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الدعاء، كتاب فضائل القرآن، كتاب البيوع، كتاب الجهاد، كتاب النكاح. كتاب الطلاق، كتاب العتق، كتاب التفسير، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، كتاب الهجرة، كتاب المغازي والسرايا، كتاب معرفة الصحابة، كتاب الأحكام، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب البر والصلة، كتاب الطب، كتاب الأضاحي، كتاب الذبائح، كتاب التوبة والانابة، كتاب الأدب، كتاب الأيمان والنذور، كتاب الرقاق، كتاب الفرائض، كتاب الحدود، كتاب تعبير الرؤيا، كتاب الرقى والتمائم، كتاب الفتن والملاحم، كتاب الأهوال.

وقد ذكر علل بعض الأحاديث، ثم اتبعها ذكر الشواهد التي ترفعها إلى مرتبة القبول، كما أنه قد يورد الحديث ثم يبين أن أحد رواته ليس على شرط كتابه.

وإليك مثالا يكشف عن منهجه، قال في كتاب الايمان: حدثنا أبوالحسن أحمد بن محمد العنبري، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي.

وحدثني أبوالطيب طاهر بن يحيى البيهقي بها، من أصل كتابه، ثنا خالي الفضل بن محمد الشعراني. قالا: ثنا أحمد بن جناب المصيصي، ثنا يونس، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن ابي كثير، عن ابي سلمة، عن ابي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم.

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/٥٦.

تابعة أبوشهاب عبدربه بن نافع الحناط ويحيى بن الضريس عن الثوري في إقامته لهذا الاسناد فأما حديث أبي شهاب فحدثناه أبوبكر بن اسحاق، ثنا أبوبكر يعقوب بن يوسف المطوعي ببغداد، ثنا ابوداود سليمان بن محمد المباركي، ثنا ابوشهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن ابي كثير، عن ابي سلمة، عن ابي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

وأما حديث يحيى بن الضريس فدونه محمد بن حميد.

هذا الحديث وصله المتقدمون من أصحاب الثوري، وأفسده المتأخرون عنه.

واما الحجاج بن فرافصة فان الامامين لم يخرجاه، لكني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: الحجاج بن فرافصة لا بأس به.

وقال عبدالرحمن بن ابي حاتم: سمعت أبي يقول: حجاج بن فرافصة شيخ صالح يتعبد.

وله شاهد عن يحيى بن ابي كثير أقام إسناده، حدثناه أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالحميد الصنعاني بمكة، ثنا اسحاق بن ابراهيم بن عباد، ثنا عبدالرزاق، حدثني بشر بن رافع، عن يحيى بن ابي كثير، عن ابي سلمة، عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم[1].

(١) المستدرك على الصحيحين ٤٣/١. ومعنى (الغر)، قال ابن الأثير في جامع الأصول ٧٠١/١١: الذي لم يجرِّب الأمور، وإنما جعل المؤمن غرًا نسبة له إلى سلامة الصدر، وحسن الباطن، والظن في الناس، فكأنه لم يُجرِّب بواطن الأمور، ولم يطلع على دخائل الصدور، فترى الناس منه في راحة، لا يتعدى إليهم منه شر، بل لا يكون فيه شر فيتعدى.
و(الخَب): الخدّاع المكّار الخبيث، ولذلك قابل بـ (الغر) لأن الناس يتأذون به، لما يصلهم من شره.
وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة ملا علي القاري ٨١٣/٨.

٣ - تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث:

تكلم العلماء على تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث، ومنشأ هذا التساهل، وللامام الحافظ جمال الدين الزيلعي كلاما جامعا محققا عن سبب تساهل الحاكم في ذلك، فقال في نصب الراية: صاحبا الصحيح - رحمهما الله - إذا أخرجا لمن تُكلِّم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أن له أصلا، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: (قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي قسمين...) الحديث. لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك وشعبة وابن عيينة، فصار حديثه متابعة.

وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين، فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلا: الحاكم أبوعبدالله في كتابه المستدرك، فانه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين، أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجا به في الصحيح أنه إذا وُجد في أي حديث، كان ذلك الحديث على شرطه، لما بيناه.

بل الحاكم كثيرا ما يجيء إلى حديث لم يُخرِّج لغالب رواته في الصحيح، كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس، فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضا تساهل.

وكثيرا ما يخرج حديثا بعض رجاله للبخاري، وبعضهم لمسلم، فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا تساهل أيضا.

وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معيّن لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضا تساهل، لأن صاحبي الصحيح لم يحتجا به الا في شيخ معين، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما. وهذا كما أخرج

البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبدالله بن المثنى، فإن خالدا غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلا.

وكثيرا ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب، وغالب رجاله رجال الصحيح، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضا تساهل فاحش.

ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه. أ.هـ كلام الزيلعي، وهو نفيس جدا[1].

ولأجل تساهل الحاكم هذا فقد حذر العلماء من الاعتماد على تصحيحه للأحاديث في كتابه المستدرك.

فقال الامام ابن دحية: ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبدالله، فإنه كثير الغلط، ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلّده في ذلك[2].

وللامام ابن الصلاح نظرة أخرى في تصحيح الحاكم، فقال في المقدمة: وهو متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره، فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الائمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ونعمل به، الا ان تظهر فيه علة توجب ضعفه[3].

وقال الامام الذهبي في سير أعلام النبلاء: في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما،

(١) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ١/٣٤١ - ٣٤٢.
(٢) نقله الزيلعي في نصب الراية ١/٣٤٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص١٨.

وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً... وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا[1].

وذكر الحافظ ابن حجر كلاما جامعا يعد الكلام الفصل في أحاديث المستدرك، وقد ضمن بعض كلام الزيلعي المتقدم، وزاد عليه بفوائد أخرى، قال في النكت على ابن الصلاح وهو يعقب في ذلك على كلام الذهبي المتقدم: وهو كلام مجمل يحتاج إلى ايضاح وتبيين، فنقول: ينقسم المستدرك أقساما، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

القسم الأول:

أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترازنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد. كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين. لأنهما احتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع. وقد صرح بذلك الإمام أبوالفتح القشيري وغيره.

واحترزت بقولي أن يكون سالماً من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/١٧٥ - ١٧٦.

على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنة أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه - بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه.

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما - استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني:

أن يكون اسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره. ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه. كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له

الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعماً أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان. فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما. وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث:

أن يكون الاسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم. وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها. كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن اسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد. قال في اثره:

«لولا جهالة اسحاق لحكمت بصحته وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً».

ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه وقل أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين - والله أعلم[1].

٤ - اعتذار العلماء عن الحاكم في تساهله:

ذكر الحافظ ابن حجر سبب تساهل الحاكم في التصحيح، فقال: إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية ولم يتيسر له

(١) النكت على ابن الصلاح - ٢١٤/١ - ٢١٨.

تحريره وتنقيحه، وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)، ثم قال ابن حجر: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده[1].

وقال الشيخ أحمد شاكر: والمتتبع لهما – أي المستدرك وتلخيصه للذهبي – بإنصاف وروية يجد أن أن ما قاله ابن حجر صحيح، وأن الحاكم لم ينقح كتابه قبل إخراجه[2].

٥ – عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنى علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقها، وإليك بعض تلك الجهود:

١ – لخصه الامام أبوعبدالله الذهبي (ت٧٤٨) في كتابه: تلخيص المستدرك. وأتى بالمتون وحذف الاسانيد، وعلق عليها، وتعقبه في كثير من أحكامه على الأحاديث، وقد أشار إلى تأليفه هذا في أثناء ترجمته للحاكم في السير، فقال: وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحرير[3].

وقد طبع هذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ – ترجم لرجاله الحافظ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤)، ضمن كتابه: إكمال تهذيب الكمال للمزي.

(١) تدريب الراوي ١/١٠٦.
(٢) الباعث الحثيث ص٣١.
(٣) سير اعلام النبلاء ١٧/١٧٦.
وعلق عليه محقق الكتاب بكلام جيد، فقال: وهذا يدلك ايضا على أن الذهبي رحمه الله لم يعتن بالمختصر اعتناء تاما، بحيث لم يتتبع الأحاديث تتبعا دقيقا، وإنما تكلم فيه بحسب ما تيسر له، ولذا فقد فاته أن يتكلم على عدد غير قليل من الأحاديث صححها الحاكم وهي غير صحيحة، أو ذكر أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وهي ليست كذلك، كما يتحقق ذلك من له خبرة بأسانيد الحاكم، وممارسة لها، ونظر فيها.

ومايزال هذا الكتاب مخطوطا لم يطبع[1].

٣ – مختصر إستدراك الذهبي على الحاكم للامام ابن الملقن، وطبع هذا المختصر في سبعة مجلدات[2].

٤ – النكت اللطاف على أحاديث الضعاف، لأبن الملقن، اقتصر فيه على الأحاديث التي حكم عليه الذهبي بضعفها، وقد تعقبه في مواضع يسيرة. والكتاب مازال مخطوطا لم يطبع[3].

٥ – المستخرج على المستدرك، وهي أمالي للحافظ زين الدين العراقي الحافظ (ت٨٠٦). وهي تخريج لبعض احاديث المستدرك، على طريقة الأمالي. وقد طبع هذا الكتاب[4].

٦ – رتب أحاديثه الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢) على الأطراف، وذلك في كتابه: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. وقد طبع بعضه[5].

(١) اختصر في هذا الكتاب تهذيب الكمال، وذيل عليه من رجال ستة كتب، هي: مسند الامام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، والسنن للدارقطني، والسنن للبيهقي. وتوجد منه نسخة في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، كما توجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة.
(٢) في دار العاصمة بالرياض، بتحقيق عبدالله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبدالله بن عبدالعزيز، سنة ١٤١١، وليس فيه إضافات ذات فائدة علمية.
(٣) وقد حقق في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، كما جاء في حاشية كتاب بحوث في تأريخ السنة المشرفة للدكتور اكرم العمري ص٣٥٥ – ٣٥٦.
(٤) طبع بتحقيق محمد عبدالنعم بن رشاد، عن مكتبة السنة بالقاهرة، سنة ١٩٩٠.
(٥) صدر منه إلى الآن احد عشر مجلداً، وهي تمثل ثلاثة أرباع الكتاب، وذلك بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

٧ – فهارس المستدرك، قام بها الاستاذ محمد السعيد بسيوني زغلول.

وهي تشتمل على أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الامام الذهبي في التلخيص جرحا وتعديلا، وفهرس للألفاظ المعجمية[1].

* * * *

المطلب الثالث: الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي

أ – ترجمة المؤلف:

هو الحافظ ضياء الدين ابوعبدالله محمد بن عبدالواحد بن احمد المقدسي الجمّاعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي.

ولد في سنة (٥٦٩)، ونشأ في أسرة علمية مجاهدة، عرفت بنشر الحديث النبوي والفقه، وعملت في ميدان الجهاد ضد الصليبيين.

فمن شيوخه اللذين تلمذ عليهم: خاله أبوعمر محمد بن الشيخ أحمد بن قدامة مؤسس المدرسة العمرية المشهورة، والامام الحافظ الفقيه الموفق ابن قدامة المقدسي صاحب المغني في الفقه، وصاحب المؤلفات في الفقه والحديث والزهد وغيرها، والامام الحافظ ابوالفرج ابن الجوزي البغدادي الواعظ المشهور، وغيرهم، كما أنه لازم قريبه الحافظ عبدالغني المقدسي، صاحب كتاب الكمال في أسماء الرجال، وغيرها من المصنفات.

وقد اثنى العلماء على هذا الامام، فقال تلميذه ابن النجار: حافظ متقن حجة عالم بالرجال، ورع تقي، ما رأيت مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته.

وقال الذهبي: الامام العالم الحافظ الحجة، محدث الشام، شيخ السنة... وكان شديد التحري في الرواية، مجتهدا في العبادة، كثير الذكر، منقطعا متواضعا.

وقد صنف الضياء مصنفات عديدة قاربت المائة، اثنى عليها كل من جاء بعده من أهل العلم، منها: فضائل الأعمال، والنهي عن سب الأصحاب، وصفة

(١) طبع في دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٨٧.

الجنة، وصفة النار، وفضائل بيت المقدس، وغيرها، بالاضافة إلى كتابه المختارة.

توفي هذا الامام سنة (٦٤٣)، وله من العمر أربع وسبعون سنة[1].

ب – كتاب المختارة[2]:

ويسمى أيضا: الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

١ – شرطه في الكتاب:

اشترط الضياء في كتابه المختارة الا يخرج الا الحديث المقبول الصالح للاحتجاج في الأحكام الشرعية، وهذه الأحاديث لا تكون مخرجة في أحد الصحيحين، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته للكتاب، فقال: فهذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم، الا أنني ربما ذكرت ما أورده البخاري معلقا، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد، لها علّة، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك.أ.هـ[3].

وقد وفى الضياء بشرطه، فإن أسانيده في الكتاب دارت كما يقول محققه: بين الصحيح والحسن، وهي الغالبة، وجاء فيها بعض الأسانيد الضعيفة التي ساقها متابعة أو استشهادا، ولا يوجد فيه أسانيد متروكة أو موضوعة[4]، ولأجل ذلك فقد اثنى العلماء على المختارة، وذكروا بأنها من مظان الحديث الصحيح، وأنها أجود من المستدرك للحاكم، فقال الامام السخاوي في فتح المغيث: وكذا من مظان الصحيح (المختارة) مما ليس في الصحيحين أو احدهما للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسن من المستدرك، لكنها مع

(١) من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢٦/٢٣.

(٢) لم يُتم الضياء تأليف كتابه، لأنه توفي قبل إكماله. وقد وصلت إلينا منه بعض من مجلداته، وطبع منه إلى حد الآن عشرة مجلدات، بتحقيق الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.

(٣) مقدمة المختارة ٦٩/١ – ٧٠.

(٤) من كلام محقق الكتاب ٢١/١.

كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها[1].

٢ – منهجه في الكتاب[2]:

أ – رتب الضياء كتابه على طريقة المسانيد، ورتب الصحابة على حروف المعجم، الا أنه بدأ كتابه بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب الرواة عن الصحابة على حروف المعجم أيضا، حسب أسمائهم وأسماء آبائهم.

ب – روى الأحاديث باسناده المتصل إلى أحد المصنفين للمسانيد وغيرها، ومن هذه المصنفات: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند أحمد بن منيع، ومسند محمد بن يحيى بن ابي عمر العدني، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند علي بن الجعد، ومسند عبد بن حميد، ومسند عثمان بن ابي شيبة، ومسند الهيثم بن كليب الشاشي، ومسند محمد بن هارون الروياني، ومسند الحارث بن ابي أسامة، ومعجم الطبراني الكبير، والآحاد والمثاني لأبن ابى عاصم النبيل، وغيرها.

ج – يحرص على الاتيان بمتابعات الحديث، ويحاول أن يأتى بهذه المتابعات من مصادر مختلفة، فيروي سندا من مسند أحمد – مثلا – ثم يتبعه آخر من مسند الهيثم، وربما ذكر سندا ثالثا، ورابعا، وربما أكثر، للحديث الواحد، ومن مصادر متعددة إذا كانت موافقة لشرطه.

د – بعد أن يسوق الحديث بسنده، يذكر من اخرج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة الأخرى، ويحرص في الغالب على العزو إلى السنن الأربعة.

هـ – بعد أن ينتهي من مرحلة التخريج، يبحث إن كان للحديث علة خفية، وعمدته في ذلك الامام الدارقطني في كتاب: العلل الواردة في الحديث[3]، ثم ينقل منه تعليلاته لهذا الحديث، وفي أغلب الأحيان يوافقه، وفي بعضها يخالفه، ويثبت رأيه في التعليل.

---

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث ١/٤٣.

(٢) استفدنا في عرض هذه الفقرة مما كتبه محقق الكتاب ١/٢٦.

(٣) يقوم الدكتور محفوظ الرحمن زين الله بتحقيق هذا الكتاب وطبعه، وقد صدر منه إلى الآن أحد عشر مجلدا، وينتظر أن يخرج في عشرين مجلدا، ويعد من أهم كتب العلل وافضلها، إن لم يكن افضلها.

وإليك مثالين يوضحان ما سبق ذكره من منهجه:

المثال الأول: قال في مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

أخبرنا أبوطاهر المبارك بن ابي المعالي بن المعطوش – بقراءتي عليه ببغداد – قلت له: أخبركم أبوالقاسم هبة الله بن محمد – قراءة عليه وانت تسمع – أخبرنا الحسن بن علي، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبدالله بن احمد، حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن عبدالله بن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: انه استأذنه في العمرة، فأذن له، فقال: يا أُخيّ لا تنسنا في دعائك... الحديث.

ثم قال الضياء: أخبرنا أبوالمجد زاهر بن أحمد بن حامد الثقفي، وأبومسلم المؤيد بن عبدالرحيم بن أحمد بن الإخوة – بأصبهان – أن أبا عبدالله الحسين بن عبدالملك الخلال أخبرهم، أخبرنا ابراهيم بن منصور، أخبرنا محمد بن ابراهيم بن علي، أخبرنا احمد بن علي الموصلي، حدثنا القواريري، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر، أن عمر استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة، فأذن له، وقال: أي أخيّ، أشركنا في صالح دعائك.

وقال الضياء: أخبرنا أبوأحمد عبدالباقي بن عبدالجبار بن عبدالباقي البهروي – ببغداد – أن أبا شجاع عمر بن محمد البسطامي أخبرهم – قراءة عليه – أخبرنا أبوالقاسم أحمد بن محمد بن محمد الخليلي، أخبرنا ابوالقاسم علي بن أحمد بن محمد بن الحسن الخزاعي، أخبرنا أبوسعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، ثنا أبومسلم ابراهيم بن عبدالله بن مسلم، حدثنا سليمان بن حرب، وحجاج بن نُصير، وعمرو بن مرزوق، قالوا: أخبرنا شعبة، أخبرنا عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابيه، عن عمر، انه أستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة، فأذن له، وقال: لا تنسنا يا أُخيّ في دعائك.... الحديث.

ثم قال الضياء: أخرجه ابوداود، عن سليمان بن حرب، عن شعبة.

ورواه الترمذي عن سفيان بن وكيع، عن ابيه، عن سفيان، عن عاصم،

وقال: حديث حسن صحيح.

ورواه ابن ماجه عن ابي بكر، عن وكيع، عن سفيان، ببعضه[1].

شرح المثال: نرى الضياء روى الحديث من طرق ثلاثة متصلة إلى أصحاب المصنفات، فقد روى الطريق الأول باسناده المتصل إلى الامام أحمد في مسنده، وروى الطريق الثاني باسناده المتصل إلى ابي يعلى الموصلي في مسنده، وروى الطريق الثالث باسناده المتصل إلى الهيثم بن كُليب الشاشي في مسنده. وهذا هو منهجه في الروايات التي ساقها في الكتاب جميعه، فهو يروي الحديث باسناده المتصل إلى صاحب مصنف من المصنفات التي اعتمدها، ثم بسند صاحب الكتاب المعتمد حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وبعدما انتهى من سرد الحديث ذكر من أخرج هذا الحديث، وهم: ابوداود، والترمذي، وابن ماجه في سننهم.

المثال الثاني: قال في مسند أمير المؤمنين علي رضى الله عنه: أخبرنا محمد بن أحمد بن نصر بأصبهان، أن محمود بن اسماعيل أخبرهم – قراءة عليه، وهو حاضر – أخبرنا محمد بن عبدالله بن شاذان، أخبرنا عبدالله بن القبّاب، حدثنا احمد بن عرو بن أبي عاصم، حدثنا الحُواني الحسن بن علي، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا اسرائيل، عن ابي اسحاق، عن عبدالرحمن بن ابي ليلى، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الا أعلمك دعوات إن قلتهن غُفر لك، على أنه مغفور لك: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب العرش العظيم.

وقال الضياء: وأخبرنا خالي الامام أبومحمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي – رحمه الله، بقراءتي عليه – قلت له: أخبركم أبوالعلاء وجيه بن هبة الله المبارك السقطي – قراءة عليه، وأنت تسمع – أخبرنا ابوالقاسم علي بن الحسين بن عبدالله الرِّبعي، أخبرنا محمد بن محمد بن

(١) المختارة ١/٢٩٢ – ٢٩٤.

محمد بن مخلد، أخبرنا جعفر بن محمد بن نُصير الخُلدي، حدثنا محمد بن عبدالله بن سليمان، وهو الحضرمي، حدثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، حدثنا اسرائيل، عن ابي اسحاق، عن عبدالرحمن بن ابي ليلى، عن علي بن ابي طالب قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: .... الحديث.

وقال الضياء: أخبرنا عبدالله بن أحمد بن ابي المجد الحربي – بها – أن هبة الله بن محمد أخبرهم – قراءة عليه – أخبرنا الحسن بن علي، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبدالله، حدثني أبي، حدثنا ابوسعيد، حدثنا اسرائيل، حدثنا ابوسحاق، عن عبدالرحمن بن ابي ليلى، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:... الحديث.

ثم قال الضياء: رواه النسائي في النعوت، وفي عمل اليوم والليلة، عن علي بن محمد بن علي، عن خلف بن تميم، وعن صفوان بن عمرو، عن أحمد بن خالد، كلاهما، عن اسرائيل.

سئل الدارقطني عنه، فذكر أن حسنا وعليا ابني صالح، ويوسف بن اسحاق بن ابي اسحاق، رووه عن ابي اسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، وأشبهها قول من قال: عن أبي اسحاق، عن عمرو بن مرة. ولا يدفع قول اسرائيل عن أبي اسحاق، عن ابن ابي ليلى، عن علي[1].

شرح المثال: نرى الضياء روى الحديث من ثلاثة طرق تتصل إلى أصحاب المصنفات المعتمدة، ثم يتصل الحديث من طريقهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى الطريق الأول باسناده إلى ابن أبي عاصم، وهو أحد المصنفين في الحديث، ومن أشهر كتبه كتاب الآحاد والمثاني، ولعل الضياء ينقل الحديث منه. أما الطريق الثاني فقد رواه باسناده المتصل إلى الامام محمد بن عبدالله الحضرمي، وهو المعروف بمُطيّن، وهو إمام مشهور، صاحب مصنفات في الحديث، والامام الضياء ينقل من أحد مصنفاته. وأما الطريق الثالث فقد رواه باسناده إلى الامام أحمد في مسنده. ولما انتهى من

(١) المختارة ٢/٢٦٩ – ٢٧١.

سرد الحديث اتبعه بذكر من اخرجه، فذكر بأن النسائي رواه في كتاب النعوت، وهو جزء من كتابه السنن الكبرى، كما رواه ايضا في كتابه الآخر وهو عمل اليوم والليلة. ثم نقل الضياء عن الدارقطني في العلل: ورجّح بأن رواية ابي اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة عن علي أرجح من رواية اسرائيل عن ابي اسحاق عن ابي ليلى عن علي، وهي التي رواها الضياء باسانيده الثلاثة.

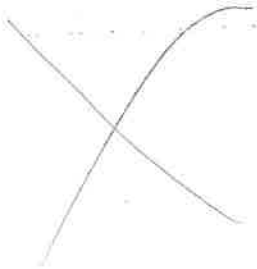

المبحث السادس: كتب المستخرجات

هذا منهج آخر من مناهج المحدثين يسمى المستخرج.

وقد رتبنا هذا المبحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاستخراج، وبيان شرطه.

المطلب الثاني: منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث.

المطلب الثالث: فوائد المستخرجات.

المطلب الرابع: بعض كتب المستخرجات على الصحيحين أو احدهما.

المطلب الأول: تعريف الإستخراج، وبيان شرطه.

١ - تعريف الإستخراج[١]:

الإستخراج في اللغة مأخوذ من: خرّج يخرُج خُرُوجاً، نقيض دخل دخولا.

والإستخراج كالاستنباط، واستخرجت الشيء من المعدن: خلصته.

والمستخرج - بالفتح - مشتق من الاستخراج، وهو اسم مفعول منه.

فالكلمة في اللغة لها معنى الإخراج والإستنباط والإستخلاص.

أما في اصطلاح المحدثين فهو: أن يأتي المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة، فيخرج أحاديث ذلك الكتاب بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه، ولو كان في الصحابي.

* * * *

(١) ينظر لسان العرب ٢/١١٢٥، والقاموس المحيط ص٢٣٧، مادة (خرج).

٢ – شرط الإستخراج:

ان شرط المُستَخرَج ألا يصل المُستخرِج إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى من هو أقرب منه، إلاّ لغرض من علو أو زيادة حكم أو نحوه.

وربما لم يجد المستخرِج بعض الأحاديث بتلك الصفة فيتركها، أو يعلقها عن بعض رواتها، أو يوردها من جهة مصنف الأصل.

فقد روى البخاري في[1] حديثا من طريق مسدَّد، عن بشر بن المُفضَّل، عن حسين المعلِّم، عن عطاء، عن جابر قال: لما حضر أحد دعاني أبي من الليل... الخ. قال ابن حجر: عزّ على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري[2].

هذا ولم يلتزم أصحاب المستخرجات موافقة صاحب الكتاب المخَرَّج في الألفاظ، وإنما يروي المستخرج متن الحديث بحسب ما نقله له رجال سنده، كما قال ابن الصلاح[3]: وبرز ذلك بقوله: أنهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلبا لعلو الإسناد، فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ.

ويترتب على هذا أن أحاديث المستخرجات على الصحيحين أو غيرها ليست بالضرورة أن تكون جميعها صحيحة، بل قد يوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف.

وذكر الحافظ ابن حجر سبب ذلك فقال في النكت على ابن الصلاح[4]: إذا روى البخاري مثلا عن علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري حديثا، ورواه الإسماعيلي عن بعض مشايخه، عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، واشتمل حديث الأوزاعي على زيادة على حديث ابن عيينة، توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعة من الأوزاعي، وسماع الأوزاعي من الزهري، لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على

(١) البخاري : ٢١٥/٣.
(٢) امثلة أخرى ٢٧٧/٢، ٤١٧/١٣.
(٣) علوم الحديث: ص١٩.
(٤) النكت : ٢٩٢/١.

شيوخه وشيوخ شيوخه، وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الإسماعيلي، وقس على هذا جميع ما في المستخرج، فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه ولو لم تجتمع الشروط في رواته، بل رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء... الخ.

قلت: ومن أمثلة الرواية عن الضعفاء في المستخرجات، أن الإسماعيلي استخرج حديثا على حديث للبخاري في ١٩١/١٣ من طريق محمد بن الحسن المدني وهو متروك الحديث، قال ابن حجر: وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أن المستخرجات لا يطرد كون رجاله من رجال الصحيح. وكذا فعل أبونعيم في المستخرج، انظر مثاله في الفتح ٣٧٧/٢.

* * * *

المطلب الثاني: منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث:

ان صاحب المستخرج يتابع صاحب الكتاب الذي استخرج أحاديثه، ولكن لايعني هذا أنه يوافقه في ترتيب أبوابه وأحاديثه، بل إن المستخرج قد يُحدث بعض التغييرات، كأن يزيد بابا، أو يختصر آخر، أو يُدمج بابين في باب واحد، أو يحذف بعضها، كما أنه قد يتصرف في ترتيب أحاديث الباب الواحد، من حيث التقديم والتأخير، وغير ذلك. فمن ذلك أن أبا نعيم زاد في المستخرج في كتاب الوقف بابا بعنوان: هل ينتفع الواقف بوقفه، قال ابن حجر في الفتح ٣٨٣/٥: ولم أر ذلك لغيره.

ومن ذلك أيضا أن الإسماعيلي أسقط من مستخرجه في كتاب الأطعمة بابا، كما جاء في الفتح ٥٦٤/٩.

وذكر ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٢٩١/١ مسند أبي عوانه وهو مستخرج على صحيح مسلم وقال: فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، ثم ذكر مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري فقال: ليس فيه أحاديث مستقلة زائدة، وإنما فيه زيادات في المتون.

* * * *

المطلب الثالث: فوائد المستخرجات:

ان للمستخرجات فوائد مهمة تخدم الأسانيد والمتون معا، وقد استعرضت فتح الباري لأقف على نقل ابن حجر من المستخرجات، التي نقل منها فوجدت أنها تضمنت فوائد عظيمة، كان لها الأثر البالغ في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

وفيما يلي ذكر هذه الفوائد:

١ – علو الإسناد:

ان أصحاب المستخرجات يجتهدون أن يكون حديثهم مساويا لحديث المُخرَّج على كتابه.

فمن ذلك ماقاله البخاري ٤٦٤/١٣: حدثنا أبونُعيم، حدثنا الأعمش....الخ. استخرجه أبونعيم من طريق الحارث بن أبي اسامة، عن ابي نعيم، عن الأعمش به.

فقد أخرجه أبونعيم عاليا من غير طريق البخاري، ولو أنه رواه من طريقه لكان إسناده نازلا، ولذلك قال ابن حجر: وهذا أعلى ما وقع لأبي نُعيم من العوالي في هذا الجامع الصحيح. وهذا المنهج هو الغالب على المستخرجات، الا أن هذا لا يعني أن جميع ما في المستخرجات قد يتحقق فيها العلو كما سبق ذكره.

٢ – زيادة في ألفاظ الأحاديث:

وهذه فائدة عظيمة، لأنها – إن ثبتت – ربما دلت على حكم جديد.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه البخاري في ٢١٩/٦ من حديث عروة البارقي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الخيل معقود في نواصيها الخير والأجر إلى

(١) نقلت كتب المصطلح بعض هذه الفوائد، وانظر: إرشاد طلاب الحقائق ١٢٦/١، التبصرة والتذكرة ٦٠/١، والنكت على ابن الصلاح ٢٢١/١، وفتح المغيث ٤٤/١، وتوجيه النظر ص١٤٢، وغيرها.

يوم القيامة).

فقد أستخرجه البُرقاني، وفيه زيادة: (والابل عز لأهلها والغنم بركة).

ومن ذلك أيضا ما رواه البخاري في ١٨٧/٢ من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يصلّون لكم فإن أصابوا فلكم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم).

أستخرجه الإسماعيلي وأبونعيم من طرق، وفيه زيادة: (فان أصابوا فلكم وعليهم).

٣ – كثرة طرق الحديث:

فإن في ذلك فائدة عظيمة وهي تقوية الحديث وترجيحه عند المعارضة.

فمن ذلك ما رواه البخاري في ٤٢٧/١٢، قال: حدثنا اسحاق، حدثنا خالد، عن خالد، عن عكرمة.... الخ.

فقد استخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن بقيّة، عن خالد بن عبدالله به. واستخرجه ايضا من طريق وهيب بن خالد، ومن طريق عبدالوهاب الثقفي، كلاهما عن خالد الحذاء به.

ومن أمثلته ايضا: ما جاء في الصحيح ٤٦١/٢، قال: حدثنا محمد، حدثنا عمر بن حفص، عن أبي... الخ، قال ابن حجر: كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا لكريمة وأبي أحمد الجُرجاني، ووقع في رواية الأصيلي عن بعض مشايخه: حدثنا محمد البخاري، فعلى هذا لاواسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه... والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الإسناد، وبذلك جزم أبونعيم في المستخرج.

٤ – التصريح بالسماع في رواية المدلسين:

والتدليس: أن يروي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه، ثم أسقط الواسطة وأتى بلفظة توهم السماع ولا تجزمه.

ومن أمثلته: ما رواه البخاري في ٩٠/٢ بسنده إلى يحيى بن أبي كثير قال: عن محمد بن ابراهيم.... الخ.

استخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ بن هشام عن ابيه، عن يحيى، قال: حدثني محمد بن ابراهيم... الخ.

قال ابن حجر: فقد صرّح يحيى بن أبي كثير بالسماع له من محمد بن ابراهيم فأمن ما يخشى من تدليسه.

ومن ذلك أيضا ما جاء في الصحيح ٢٥٤/٨، قال: حدثنا صدقة بن الفضل، أخبرنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن يعلى بن مسلم... الخ. فقد استخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني يعلى بن مسلم.

٥ – تمييز ما يقع من رواية المختلطين عمّن سمع منهم قبل الإختلاط:

والاختلاط عند المحدثين: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأعمال، إما بخرف أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال أو ذهاب كتب.

ومن أمثلته: ما رواه البخاري في١٠٦/٢، قال: حدثنا اسحاق الواسطي، قال: حدثنا خالد، عن الجُريري، عن ابن بُريدة.... الخ.

قال ابن حجر: سعيد بن إياس الجُريري معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم، لكن اخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زُريع وعبدالأعلى وابن عُليّة، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي أحدى فوائد المستخرجات.

٦ – تعيين مبهم:

والمبهم: هو الرواي الذي لم يُسمَّ، سواء أكان في المتن أو في السند. كقولهم: حدثنا فلان، أو رجل، أو غير واحد.

مثاله: ما رواه البخاري في ٥٦٧/٦، من حديث عائشة قالت لأبن أختها عروة: ألا يعجبك أبوفلان... الخ. فقد استخرجه الإسماعيلي وأبونُعيم بلفظ: ألا يعجبك أبوهريرة.

ومنه كذلك: ما جاء في الصحيح ٤٢١/١: أن امرأة قالت لعائشة: أتجزىء إحدانا صلاتها إذا طهرت.. الخ، استخرجه الإسماعيلي، وفيه: عن معاذة.

ومنه ايضا: ما رواه البخاري في ٦٧٧/٨ قال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي وغيره قالا: حدثنا حرب بن شداد... الخ. فقد استخرجه أبونُعيم من طريق أبي عروبة، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي وأبوداود قالا: حدثنا حرب... الخ.

ومنه كذلك: ما جاء في ١٨٢/٥، قال: حدثني محمد بن عبيد الله، حدثنا ابن وهب، قال: حدثني مالك بن أنس، قال: وأخبرني ابن فلان، عن سعيد المقبري.... الخ. قال ابن حجر: ابن فلان هو ابن سمعان.... وقد بين ذلك أبونعيم في المستخرج.

ومن أمثلته ايضا: ما رواه البخاري في ١٤٧/٥، قال: فعمد علي بن الحسين إلى عبد له.... الخ. قال ابن حجر: اسم هذا العبد مُطَرِّف، وقع ذلك عند أبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم.

ومن ذلك: أن البخاري قال في ٢٦٢/٨: حدثنا عبدالله بن يزيد المقرىء، حدثنا حيوة وغيره قالا:... الخ، قال ابن حجر: هو ابن لهيعة، ثم ذكر بأن الاسماعيلي أخرجه من طريق يوسف بن موسى، عن المقرىء، عن ابن لهيعة به.

٧ – تعيين مهمل:

والمهمل هو الراوي الذي لم يُميز، بذكر اسم الأب والجد والنسبة ونحوه.

ومن امثلته: ما رواه البخاري في ٣٥٤/١، قال: حدثنا محمد، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة.... الخ. استخرجه أبونعيم باسناده فقال: حدثنا محمد بن سلام.

ومنه ايضا: ما رواه البخاري في ٤٤٠/٢، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن وهب... الخ. فقد جزم أبونعيم في المستخرج أنه: أحمد بن عيسى.

ومنه كذلك: ما جاء في الصحيح ٣/٢٠، قال: حدثنا اسحاق... الخ. هو ابن راهويه كما في مستخرج أبي نعيم.

٨ – وصل المعلقات:

والتعليق: هو أن يُحذف راو أو أكثر من أول الإسناد، وهو كثير في صحيح البخاري، وقد أوصلها الحافظ ابن حجر في كتابه تغليق التعليق، وكانت من مصادره التي اعتمد عليها في ذلك المستخرجات.

ومن امثلة ذلك: ما جاء في صحيح البخاري في ١/٣٦٤، قال: قال يزيد بن هارون وبهز.... الخ قال ابن حجر: هذا التعليق وصله أبوعوانة وأبونعيم في مستخرجيهما.

ومنه ايضا: ما رواه في ٣/٣٨٠، قال: وقال أبان، حدثنا مالك بن دينار...الخ. قال ابن حجر: وهذا الطريق وصلها أبونعيم في المستخرج من طريق حَرَمي بن حفص، عن أبان بن يزيد العطار به.

٩ – تقوية ما كان مرويا بطريق الكتاب:

والكتابة إحدى طرق تحمل الحديث وأدائه.

ومن ذلك: ما رواه البخاري في ٧/١٤٥، قال: قال الليث: كتب إليّ هشام. وبين ابن حجر بأن أبا نعيم رواه في المستخرج من طريق أبي اسامة عن هشام بن عروة.

١٠ – رفع موقوف:

والموقوف: هو ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

مثاله: ما أسنده البخاري في ١٢/٤٢٧ إلى ابن عباس، قوله: من أستمع.... الخ. أستخرجه الإسماعيلي بإسناده إلى ابن عباس مرفوعا مفصلا.

١١ – تعيين إدراج:

والإدراج: هو إدخال لفظة ليست من الحديث:

مثاله: حديث رواه البخاري في ١١/١٤٨ من طريق علي بن عبدالله، عن سفيان، بسنده إلى ابي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء، قال سفيان: الحديث ثلاث زدت أنا واحدة لا أدري أيتهن هي.

استخرجه الإسماعيلي من طريق ابن ابي عمر عن سفيان فاقتصر على ثلاثة، ثم قال: قال سفيان: وشماتة الأعداء.

١٢ – شرح لفظة غريبة جاءت في الكتاب المُخرَّج:

والغريب: هي الألفاظ التي تكون غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

فمن ذلك ما جاء في صحيح البخاري ٩٥/٦ من حديث أبي أمامة: (... وإنما كانت حليتهم العَلابي..) فسره الأوزاعي في رواية أبي نعيم في المستخرج، فقال: العَلابي الجلود الخام التي ليست بمدبوغة.

ومن ذلك ايضا: ما رواه البخاري ٣١٨/١ من حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على قبرين يعذبان... الحديث وفيه: (لا يستتر من بوله)، فقد جاء في مستخرج أبي نعيم: (كان لا يتوقى)، وهي مفسرة للمراد كما قال ابن حجر.

١٣ – ذكر نسب بعض الرواة بما يزيد في التعريف بهم:

ومن أمثلته: أن البخاري روى في ٢/٥٦٣ باسناده إلى أبي اسحاق قال: سمعت حارثة بن وهب قال:... الخ.

زاد البَرقاني في المستخرج: حارثة بن وهب رجلا من خزاعة.

ومن أمثلته ايضا: ما رواه البخاري في ٢/١٠٦ باسناده إلى خالد الطحان، عن الجُريري به. جاء في مستخرج الإسماعيلي: سعيد بن إياس

الجُريري، قال ابن حجر: وهي إحدى فوائد المستخرجات.

١٤ – أن يكون الحديث في الأصل معللا بعلة، فيبين المستخرج العلة ويكشفها:

والعلة: وصف خفي يقدح في الحديث مع ظهور السلامة منه.

قال ابن حجر: كل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت في رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جدا.

ومن أمثلته: ما رواه مسلم في حديث أبي هريرة: (سبعة يظلهم الله في ظله... وفيه: ورجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...) فهذا حديث مقلوب، صوابه: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) قال ابن حجر ١٤٦/٢: وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرقي، عن عبدالرحمن بن بشر بن الحكم، عن يحيى القطان كذلك، وعقبه بأن قال: سمعت أباحامد بن الشرقي يقول: يحيى القطان عندنا واهم في هذا.

١٥ – تعيين مكان الحادثة:

كما جاء في صحيح البخاري ٢٠٥/٩ من حديث سهل بن سعد يقول: إني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله، إنّها قد وهبت نفسها لك... الخ. فقد استخرجه الاسماعيلي بطريقه، وفيه: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد... الخ. قال ابن حجر: فأفاد تعيين المكان الذي وقعت فيه القصة.

١٦ – تعيين زمن الحادثة:

فقد روى البخاري في ٥٨١/١ بسنده إلى أبي صالح السمان قال: رأيت أباسعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس... الخ. استخرجه الإسماعيلي وفيه زيادة: ومروان يومئذ على المدينة.

١٧ – توضيح مقصد صاحب الكتاب المخرِّج في إيراده لرواية ما، مع الإشارة إلى منهجه في ذلك:

كما جاء في الصحيح ٥٦/١ – ٥٧ قال: حدثنا مسدَّد، قال حدثنا يحيى، عن شعبة... الخ ثم قال: وعن حسين المعلِّم قال... الخ. والمراد بذلك: أن يحيى القطان رواه عن شعبة وحسين، ومما يدل على ذلك أن أبا نعيم رواه في المستخرج من طريق ابراهيم الحربي عن مسدد عن يحيى القطان عن حسين المعلم.

ومن امثلته كذلك؛ ما جاء في الصحيح ايضا في حديث اخرجه البخاري ٢٦٣/١ بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا توضأ أحدكم فيلجعل في أنفه ثم لينثر، ومن استجمر فليوتر. وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده... الحديث.

قال ابن حجر: كذا عطفه المؤلف، واقتضى سياقه أنه حديث واحد... وقد أخرجه أبونعيم في المستخرج... مفرقا... وكذا فرقه الإسماعيلي... فكأن البخاري يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد.

١٨ – وجود أحكام فقهية:

مثاله: ما ذكره ابن حجر في الفتح ١٥٠/٣ عند قول البخاري: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: يُعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النَّوح من سنته، قال ابن حجر: وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه، ثم ساق أكثر من ثمانية أقوال للعلماء في ذلك، وبعدها قال: وقال الإسماعيلي: كثر كلام العلماء في هذه المسألة.... الخ.

١٩ – نسبة الأقوال إلى أصحابها:

فمن ذلك ما جاء في صحيح البخاري ٧٢٤/٨ قال: باب في تفسير سورة (إنا أنزلناه في ليلة القدر) قال: يقال المطلع هو الطلوع... أشار ابن حجر إلى أن هذا قول أبي عبيدة معمر بن المثنى، رواه بسنده عنه أبونعيم في المستخرج.

* * * *

المطلب الرابع: بعض كتب المستخرجات على الصحيحين أو احدهما

تنوعت كتب المستخرجات بتنوع الكتب المستخرج عليها، فنجد مستخرجات على الصحيحين، أو أحدهما، وأخرى على السنن الأربعة أو غيرها، وسأذكر هنا ما وقفت عليه من بعض كتب المستخرجات التي تخص الصحيحين أو احدهما، نظرا للاختصار، ولما لهذين الكتابين من مكانة عظيمة عند المسلمين، وسأرتب هذه الكتب على حسب تقدم وفيات مؤلفيها، ذاكرا أولا المستخرجات على الصحيحين، ثم المستخرج على صحيح البخاري، ثم المستخرجات على صحيح مسلم، وسأذكر وصف الكتاب إن ذُكر عنه شيء، وسأشير أيضا إلى مكان وجوده إن وجد، هذا ولا أعلم أنه طبع من هذه المستخرجات غير مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، وكثير من هذه المستخرجات في عداد المفقود من كتب السلف:

١ – المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، المعروف بابن الأخرم (ت٣٤٤).

ذكره الذهبي في السير ٤٦٧/١٥.

٢ – المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد المَاسَرجسي (ت٣٦٥).

ذكره الذهبي في السير ٢٨٨/١٦، وقال: خرّج على الصحيحين مستخرجا حافلا.

٣ – المتفق الكبير، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الشيباني الجوزقي النيسابوري (ت٣٨٨).

ذكره الذهبي في السير ٤٩٤/١٦، وابن حجر في النكت ٢٩٧/١، وقال: ذكر في كتابه المسمى بالمتفق جميع ما في الصحيحين حديثا حديثا، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً.

٤ – المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي بكر أحمد بن عبيدان بن محمد بن الفرج الشيرازي (ت٣٨٨).

قال ابن حجر في لسان الميزان ١٩٢/١: له مستخرج على الصحيحين جمع بينهما، ورتبه ترتيبا حسنا يدل على معرفته. ونقل منه الحافظ في فتح الباري ٥٤١/٦.

٥ – المسند، للحافظ أحمد بن محمد بن احمد الخوارزمي البَرْقاني البغدادي (ت٤٢٥) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٧٤/٤، والذهبي في السير ٤٤٠/١٧، وقالا: ضمنه ما شتمل عليه صحيح البخاري ومسلم.

قلت: توجد منه نسخة خطيّة بالمكتبة الآصفية بالهند. وهو أحد مصادر الحافظ ابن حجر في الفتح، انظر: المصنفات الواردة في فتح الباري ص٢٦٦.

٦ – المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد ابن منجويه الأصبهاني نزيل نيسابور (ت٤٢٨).

ذكره الذهبي في السير ٤٤٠/١٧.

٧ – المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠).

قال الصَفدي في الوافي بالوفيات ٨٣/٧: صنف مصنفات كثيرة، منها حلية الأولياء، والمستخرج على الصحيحين، ذكر فيها أحاديث ساوى فيها البخاري ومسلما، وأحاديث علا عليهما فيها، كأنهما سمعاها منها، وذكر فيها حديثا كأن البخاري ومسلما سمعاه ممن سمعه منه.

وأفاد المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي ٣٣٠/١ أن منه نسخة مكتوبة بخط ابراهيم الأفندي، مصححة من الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية.

وذكر الأستاذ الدكتور أكرم العمري في كتابه بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٣٩٥ أنه بحث عن المكتبة التي ذكرها المباركفوري في مكتبات ألمانيا في برلين وكونه ولا يزال فلم يقف على أثر لها، قلت: لعل هذه المكتبة قد دمرت في أثناء الحرب العالمية الثانية، والعلم عند الله تعالى.

* * * *

ثانيا: المستخرجات على صحيح البخاري:

١ – المستخرج على صحيح البخاري، للحافظ أبي محمد عبدالصمد بن محمد بن عبدالله بن حيّويه (ت٣٦٨).

ذكره الذهبي في السير ٢٩١/١٦، ونقل عن الحاكم أنه قال: استخرج على صحيح البخاري وجوّده.

٢ – المستخرج على الصحيح، للحافظ أبي بكر أحمد بن ابراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١).

قال الذهبي في السير ٢٩٢/١٦: يقع الكتاب في أربع مجلدات، قال ابن كثير في البداية والنهاية ٢٩٨/١١: شمل على فوائد كثيرة وعلوم غزيرة.

وانظر الكلام على الكتاب ومنهجه في مقدمة كتاب معجم الإسماعيلي لمحققه الدكتور زياد منصور.

٣ – المسند الصيحح على كتاب البخاري، للحافظ المحدث أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي الجُرجاني (ت٣٧٧).

ذكره حمزة السهمي في تاريخ جرجان ص٤٣٠، والسمعاني في الأنساب ٣٠١/٤.

٤ – الصحيح المخرّج على صحيح البخاري، للحافظ أبي عبدالله محمد بن العباس بن أحمد المعروف بابن أبي ذُهل الضبي الهروي (ت٣٧٨).

ذكره الذهبي في السير ٣٨١/١٦.

٥ – المستخرج على صحيح البخاري، للامام الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت٤١٠).

قال الذهبي في السير ٣١٠/١٧: يعلو في كثير من أحاديث الكتاب، حتى كأنه لقي البخاري.

* * * *

ثالثا: المستخرجات على صحيح مسلم:

١ – الصحيح المخرّج على كتاب مسلم، للحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفرابيني (ت٣٨٦).

ذكره السمعاني في الأنساب ٤١٥/٥، وابن باطيش في التمييز والفصل ٦٣٦/٢، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص٨٨، والذهبي في السير ٤٩٢/١٢، ونقلوا عن الحاكم أنه قال: نظرت في أكثره فوجدته قد جهد الا يخالف شرط مسلم، وهو يشاركه في أكثر شيوخه.

٢ – المسند الصحيح، للحافظ أحمد بن سلمة بن عبدالله النيسابوري البزار، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة، (ت٢٨٦).

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٦٣٧/٢: له المستخرج كهيئة صحيح مسلم.

٣ – الصحيح المستخرج على صحيح مسلم، للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري (ت٣١١).

ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص٨٧، وأشار إلى أنه تعب في جمعه وتصنيفه وقال: رحل في حديث واحد منه إلى أبي يعلى الموصلي، ورحل في أحاديث معدودة منه لم يكن سمعها منه حتى سمعها.

٤ – المستخرج على صحيح مسلم، للحافظ محمد بن اسحاق السراج (ت٣١٣).

ذكره الذهبي في السير ٣٩٣/١٤، وأشار إلى أن تلميذه ابن الأخرم قد استعان به في تخريجه هذا. وقد وصلت إلينا فوائد منه انتقاها زاهر بن طاهر الشحامي المتوفى سنة (٤٧٩)، وهي من عوالي حديث المستخرج للسراج، راجع بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٣٥٦.

٥ – المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، للحافظ المحدث أبي عوانة يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم النيسابوري الأصل الإسفراييني (ت٣١٦).

تقدم ذكر ابن حجر فيه، وأن فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب.

قلت: وصل إلينا هذا الكتاب، وقد طبع منه المجلد الأول والثاني والرابع والخامس في حيدر آباد الدكن بالهند، وطبع جزء من المجلد الثالث مؤخرا في مصر. وقد أدخل الحافظ ابن حجر هذا المسند في كتابه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).

* * * *
* * *
* *
*

خاتمة

بعد هذه الجولة التي طوفنا من خلالها بين ربوع كتب الحديث، فنهلنا من رحيقها، وقطفنا من ثمارها، وكنا كلما تعمقنا في أحدها، تراءى لنا أن أحداً لن يأتي بجديد في هذا المجال، لكثرة ما أجاد المصنف، وجمال ما أبدع، حتى إذا انتقلنا إلى مصنف ثان، وجدناه روضا آخر، أفاد صاحبه ممن سبقه، ثم أضاف فأجاد، وطور فابتكر... وهكذا حتى أصبحنا أمام علم قائم بذاته، اكتمل صرحه، وازدان بناؤه، فاكتسى حلة قشيبة، زادته جمالا وروعة، وأكسبته جلالا وهيبة.

ونحن اليوم كلما طالعنا في ثنايا تلك المصنفات، شعرنا أننا نرتع في روض أنف، ننتقي من زهراته، لنصنع باقة المعرفة... المعرفة الدقيقة بكتب السنة، لنمتلك بذلك مفاتيح هذا العلم العظيم.

ولابد لنا أن نلخص جهدنا، ونختصر القول في بيان هذه الصورة المشرقة، فنسجل جملة من النتائج والملاحظات العامة، فنقول:

١ – لقد بذل علماؤنا الأوائل جهودا جبارة في مجال الرواية، والجمع والتصنيف، خدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتركوا لنا تراثا ضخما، ومدونات كبرى، تشكل ركيزة أساسية من ركائز هذا الدين، وهي السنة النبوية.

٢ – إن المتتبع لهذه الجهود، يلاحظ التدرج والتطور المستمر في صناعة الأسانيد، وترتيب التصانيف الجامعة، وتنوعها، مما يساعد على الإفادة من هذه الثروة العظيمة، والكنوز الناضرة.

٣ – لم تنشأ هذه الجهود من فراغ، وإنما كانت وليدة الحاجة الملحة إليها، نتيجة لاتساع رقعة العالم الإسلامي، وامتداد الزمن، مما حمل هؤلاء العلماء على النهوض بهذه المسؤولية الضخمة، فقاموا بها خير قيام، فأسهروا ليلهم، وأضنوا نهارهم، فطافوا في الأمصار، وقطعوا الأقطار،

وتجشموا الصعاب، وتحدوا الأهوال، لا يبغون من وراء ذلك إلا رضاء ربهم سبحانه، ثم خدمة سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

٤ – لقد تنوعت هذه المصادر في موضوعها، واختلفت باختلاف الغاية والمقصد الذي من أجله قاموا بهذا الجهد، فمنهم من كان اهتمامه الأول، بجمع الحديث الصحيح، في جميع أبواب الدين وموضوعاته الرئيسة ومنهم من جمع أحاديث السنن، ومنهم من كان اهتمامه بالفقه، أكثر من اهتمامه بالإسناد، ومنهم من كانت صناعة الإسناد عنده فنا قائما بذاته... وهكذا.

٥ – أظهرت هذا الدراسة عظمة هذه المصنفات، ودقة أصحابها، فهم – وإن تفاوتت مصنفاتهم في مكانتها، ودرجة أحاديثها، ومدى استيعابها، وكثرة تبويبها – إلا أن كلا منها يسد ثغرة من ثغر هذا العلم، فهي بمثابة لبنة مهمة في بناء عظيم.

٦ – تتضح مكانة هذه المصنفات من خلال عناية علماء الأمة – عبر العصور – بها من حيث الشرح والدرس، والرواية والجمع والتحقيق وغير ذلك.

٧ – يظهر لنا كذلك، أن علماءنا كانوا دائما كثيري الحرص على نقد هذه المصنفات وبيان ملاحظاتهم، دون تقصير أو مجاملة، فإن رائدهم دائما هو الوصول إلى الحق والصواب، مهما بلغت المعوقات، وكثرت التضحيات، فكانت آراؤهم موضع تقدير واهتمام، وكانت مناقشتهم العلمية تتم في جو من الحوار العلمي البناء، وفي إطار أدب الخلاف، بعيدا عن التعصب والهوى، كل ذلك يتم من خلال مناقشتهم وردودهم عبر مصنفاتهم، وفي مجالسهم العلمية.

٨ – لقد برز تواضع هؤلاء العلماء من خلال عرض سيرتهم العلمية، فقد كانوا يتلقون العلم عمن هو فوقهم، وعمن هو مثلهم، وعمن هو دونهم، وكانوا يرحلون لطلب العلم ومناقشة المسائل، بل كثيرا ما كان الواحد منهم يستشير العلماء في مصنفه، ويعرضه على علماء عصره، ليجيزوه، وهي تزكية كانوا يفتخرون بها. وهي أشبه ما يعرف بتقويم الأبحاث العلمية في زماننا هذا. ولكن كان ذلك يتم من خلال رغبة المصنف في سماع ملاحظات العلماء وآرائهم، لأن ذلك يُثري مصنفه، ويزيده عظمة وقوة.

٩ – على الرغم من ضخامة هذه المصنفات إلا أن أصحابها كانوا ينتهجون منهج الاختصار، فيسلكون لتحقيق ذلك، طرقا فنية مبتكرة، وذلك رغبة منهم في الجمع بين الاستيعاب والاختصار، كالتحويل، والجمع بين الطرق، بعطف الشيوخ، وغير ذلك.

١٠ – لقد تتبع هؤلاء العلماء، أدق مناهج البحث العلمي، من حيث التدقيق والتوثيق، والتحقيق، والترتيب، فخرجت كتبهم، بحللها القشيبة، وصورتها المشرقة، فاحتلت مكانة مرموقة عند الأجيال، عبر العصور، وستبقى كذلك – إن شاء الله – إلى يوم الدين.

١١ – تحوي هذه المصنفات أسرارا دقيقة، ومناهج متعددة، بحيث يصعب على الانسان الإفادة منها، إلاّ إذا تعرف إليها، ودرسها وخبرها، وامتلك أسرارها، وهذا يبين لنا أهمية هذا النوع من الدراسات المنهجية، ومن هنا فإن طالب العلم على وجه العموم، وطالب الحديث على وجه الخصوص، لا يستغني عن هذا الجانب المهم، فهو مفتاح أمهات الكتب، وجوامعه العلمية.

١٢ – وأخيرا، فإن هذا الكتاب يبين لنا مدى ضرورة متابعة البحث في مناهج المحدثين، واستكمال سائر مجالاته، سواء كان ذلك في مجال مناهج المحدثين في كتب الرجال، أو في كتب علوم الحديث ومصطلحه، أو في العلل والنقد، أو غير ذلك.

وفي الختام نرجو الله تعالى أن نكون قد وفقنا إلى عرض هذا الموضوع، وبلغنا غايتنا، والله من وراء القصد. والحمدلله رب العالمين.

فهرس ومراجع ومصادر الكتاب

أبوالوليد الباجي، وكتابه التعديل والتجريح، للدكتور ابولبابة حسين، دار اللواء، الرياض.

الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق الدكتور عبدالملك ابن دهيش، مكة المكرمة.

أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للعلامة محمد زكريا الكاندهلوي، باكستان.

إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رُشيد، تحقيق الدكتور ابن خوجه، الدار التونسية للنشر.

إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق الدكتور الحسين بن محمد شواط، الرياض.

ارشاد الساري، للقسطلاني، القاهرة.

ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للنووي، تحقيق عبدالباري فتح الله، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.

الاعلام، للزركلي، المكتب الاسلامي، بيروت.

الالزامات والتتبع، للدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، المكتب السلفية، بالمدينة المنورة.

الامام الترمذى والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين العتر، دمشق.

الامام الدارمي وجهوده في الحديث، للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة الأزهر.

الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء، لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت.

الانساب، لابي سعد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل، للدكتور محمد قاسم العمري، بحث مقدم لمجلة جامعة اليرموك.

البداية والنهاية، لابن كثير، القاهرة.

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تحقيق الدكتور حسين أحمد الباكري، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك، للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت.

تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، الطبعة الأولى، القاهرة.

تاريخ التراث العربي، للاستاذ فؤاد سزكين، القاهرة.

التاريخ الكبير، للبخاري، حيدر اباد الدكن، الهند.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

تجريد التمهيد، لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت.

التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه، للدكتور أمين القضاة، بحث منشور في مجلة (دراسات) الجامعة الأردنية ١٩٩٥.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

تذكرة الحفاظ، للذهبي، حيدر اباد الدكن، الهند.

ترتيب اسماء الصحابة الذين أخرج لهم الامام احمد في المسند، لابن عساكر، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر، بيروت

ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، المغرب.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر، الهند.

التعليق الممجد على موطأ محمد، للكنوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم، دبي.

تغليق التعليق، للحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور سعيد القزقي، المكتب الاسلامي في بيروت.

التقييد في رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، دار الحديث، بالقاهرة.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، المغرب.

تنوير الحوالك على موطأ مالك، للسيوطي.

تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، المكتبة المنيرية بالقاهرة.

تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، حيدر اباد الدكن، الهند.

تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.

توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار، للصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

الثقات، لابن حبان، حيدر اباد الدكن، الهند.

ثواب قضاء حوائج الاخوان وما جاء في اغاثة اللهفان، لابي الغنائم النرسي، تحقيق

الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر، بيروت.
جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الاثير الجزري، تحقيق عبدالقادر الارناووط، دمشق.
جامع الامام الترمذي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت
الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، حيدر آباد الدكن، الهند.
جمع الوسائل في شرح الشمائل، للامام ملا علي القاري، القاهرة.
الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبوزهو، دار الكتاب العربي، بيروت.
الحطة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان، تحقيق علي حسن عبدالحميد، دارعمار، الأردن.
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لابي نعيم الأصبهاني، مكتبة الخانجي، القاهرة.
خصائص المسند، لابي موسى المديني، القاهرة.
الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، القاهرة.
ذكر النار أجارنا الله منها، لعبدالغني المقدسي، تحقيق أديب محمد الغزاوي، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
رسالة ابي داود إلى أهل مكة، لابي داود، القاهرة.
الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة، للكتاني، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
الرفع والتكميل في الجرح والتكميل، للكنوي، تحقيق عبدالفتاح ابوغدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
زوائد عبدالله بن احمد في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الاسلامي، بيروت.
سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، ورجعنا ايضا إلى طبعة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
سنن ابي داود، تحقيق الدعاس، حمص.
السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الهند.
سنن النسائي، ترقيم وفهرسة الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
سيرة الامام البخاري، للمباركفوري، المكتبة السلفية، الهند.
شذرات الذهب، في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار المسيرة، بيروت.
شرح تراجم أبواب البخاري، لولي الله الدهلوي، مصر.
شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن.
شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، القاهرة.
شروط الائمة الخمسة، للحازمي، القاهرة.
شروط الائمة الستة، للمقدسي، القاهرة.
صحيح البخاري = فتح الباري.
صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور موفق عبدالله، دار الغرب الاسلامي: بيروت.
طبقات الحفاظ، للسيوطي، مصر.
طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة.
طبقات المفسرين، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، القاهرة.
عارضة الأحوذي سنن الترمذي، لابن العربي، القاهرة.
العجالة النافعة، لعبدالعزيز الدهلوي، باكستان.
علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للامام بدر الدين العيني، الطبعة المنيرية، بالقاهرة.
عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، المغرب.
الغنية، وهو فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق الدكتور محمد عبدالكريم.
فتاوي ابن تيمية، الرياض.
فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة.
الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، للشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا، القاهرة.
فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

فضائل رمضان، لابن ابي الدنيا، تحقيق عبدالله بن حمد المنصور، دار السلف بالرياض.
الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، للشيخ جمال الدين القاسمي، دار النفائس، بيروت.
فهرس ابن عطية الغرناطي، تحقيق الدكتور محمد ابوالأجفان، دار الغرب الاسلامي.
القاموس المحيط، للفيروز آبادي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.
القبس في شرح الموطأ، لابي بكر ابن العربي، تحقيق الدكتور محمد ولد كريم، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
قياس شرط البخاري في الطبقات، للدكتور أمين القضاة، والدكتور شرف القضاة، بحث منشور في مجلة (دراسات) الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت.
كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.
الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية بالهند.
لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف بالقاهرة.
ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه، للشيخ محمد عبدالرشيد النعماني، باكستان.
المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، حيدر آباد، الهند.
مسند ابراهيم بن أدهم، لابن مندة، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، القاهرة.
مسند ابي يعلى الموصلي، تحقيق حسين أسد، دار المأمون، دمشق.
مسند اسحاق ابن راهويه، تحقيق الدكتور عبدالغفور البلوشي، دار الايمان بالمدينة المنورة.
مسند الامام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة: ورجعنا ايضا إلى طبعة الشيخ أحمد شاكر، وإلى الطبعة المحققة للشيخ شعيب الأرناؤوط
مسند البزار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
مسند الروياني، تحقيق أيمن علي، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
مسند الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
مسند بلال بن رباح، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، القاهرة.
مسند سعد بن ابي وقاص، للدورقي، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
مشيخة ابن الجوزي، تحقيق محمد محفوظ، الشركة التونسية للتوزيع.
مشيخة بدر الدين ابن جماعة، تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله، دار الغرب الاسلامي.
المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد، لابن الجزري، القاهرة.
مصنف ابن ابي شيبة، الدار السلفية، الهند.
مصنف عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي، بيروت.
معالم السنن في شرح سنن ابي داود، للخطابي، مطبوع مع السنن.
معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
معجم شيوخ ابن الأعرابي، تحقيق الدكتور أحمد ميرين، مكتبة الكوثر، الرياض.
معجم شيوخ ابي الحسين ابن جميع، تحقيق الدكتور عمر تدمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
معجم شيوخ ابي بكر الاسماعيلي، تحقيق الدكتور زياد منصور، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
معجم شيوخ الامام أحمد في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، بيروت.
معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، المكتبة العلمية، بيروت.
المعلم بفوائد مسلم، للمازري، تحقيق الشيخ الشاذلي النيفر، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، تحقيق محيي الدين مستو وزملاؤه، دار ابن كثير، دمشق.
المنهل العذب المورود في شرح سنن ابي داود، للسبكي، القاهرة.
الموطآت، للاستاذ نذير حمدان، دمشق.
موطأ مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة.
نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي، القاهرة.
النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق ربيع هادي مدخلي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
نيل الأوطار، للشوكاني، الطبعة المنيرية، القاهرة.
هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر.
الوافي بالوفيات، للصفدي، بيروت.
الوجادات في مسند الامام أحمد، للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية.
وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق احسان عباس، بيروت.

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
مقدمات بين يدي دراسة مناهج المحدثين	٧
معنى المناهج	٧
فائدة دراسة المناهج	٧
تطور التأليف في الحديث وأنواع التصنيف	٨
المرحلة الأولى	١٠
المرحلة الثانية	١١
المرحلة الثالثة	١٢
المرحلة الرابعة	١٢

الفصل الأول

الصحاح

١٥ – ١٣٢

المبحث الأول: الامام البخاري ومنهجه في صحيحه ١٧ – ٧٧

المطلب الأول: تعريف بالامام البخاري	١٩
المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح البخاري	٢٦
المطلب الثالث: مناهج البخاري في صحيحه	٣٤
أولا: شروطه	٣٤
ثانيا: مناهجه في التراجم	٣٦
ثالثا: مناهجه في تكرار الحديث	٤٣

الموضوع	الصفحة
رابعا: مناهجه في التعليق	٥١
خامسا: مناهجه في التحويل	٥٩
سادسا: لطائف في صحيح البخاري	٧٢
المطلب الرابع: ما وجهّ لصحيح البخاري من نقد، وجواب ذلك	٧٤

المبحث الثاني: الامام مسلم ومنهجه في صحيحه ٧٨ – ١١١

المطلب الأول: تعريف بالامام مسلم	٨٠
المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح مسلم	٨٣
المطلب الثالث: أقسام الحديث عنده، وشروطه فيه	٨٩
المطلب الرابع: مناهجه في صناعة الاسانيد	٩٢
المطلب الخامس: مناهجه في الفقه ومتون الحديث	٩٨
المطلب السادس: منهجه في رواية الأحاديث غير المتصلة	١٠١
المطلب السابع: ما وجهّ لصحيح مسلم من نقد	١٠٤
المطلب الثامن: الموازنة بين صحيح البخاري ومسلم	١٠٨

المبحث الثالث: الامام مالك بن أنس ومنهجه في الموطأ ١١٢ – ١٣٢

المطلب الأول: تعريف بالامام مالك	١١٣
المطلب الثاني: موطأ مالك	١١٦
سبب تسميته بالموطأ	١١٦
عدد أحاديثه	١١٦
منزلته بين كتب السنة	١١٧
رواياته	١١٩
علو اسناده	١٢١

الموضوع	الصفحة
شروح الموطأ لرواية يحيى بن يحيى الليثي	١٢٢
المطلب الثاني: منهج الامام مالك في الموطأ	١٢٥
ترتيب الكتاب	١٢٥
روايته لآثار الصحابة والتابعين	١٢٥
فتاوى الامام مالك	١٢٥
غريب الحديث	١٢٦
الجمع بين الأحاديث المتقاربة في الموضوع	١٢٦
المطلب الثالث: ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث	١٢٧

الفصل الثاني

السنن

١٣٣ – ٢٠٨

المبحث الأول: الامام الترمذي ومنهجه في جامعه	**١٣٤ – ١٥٤**
المطلب الأول: تعريف بالامام الترمذي	١٣٥
المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب الترمذي	١٣٨
المطلب الثالث: مناهج الترمذي في جامعه	١٤٢
أولا: شروطه في الكتاب	١٤٢
ثانيا: مناهجه في الصناعة الحديثية	١٤٣
ثالثا: مناهجه في عرض الموضوعات الفقهية وبحثها	١٤٤
رابعا: مناهجه في الحكم على أحاديث كتابه	١٤٧
الأحكام المفردة	١٤٨

الموضوع	الصفحة
الأحكام المركبة	١٥١
المبحث الثاني: الامام ابوداود ومنهجه في سننه	**١٥٥ – ١٧٥**
المطلب الأول: التعريف بالامام ابي داود	١٥٦
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن أبي داود	١٥٨
المطلب الثالث: منهج أبي داود في سننه	١٦٢
أولا: شروطه	١٦٢
ثانيا: مناهجه في صناعة الأسانيد	١٦٣
ثالثا: مناهجه في متون الحديث	١٦٩
المبحث الثالث: الامام النسائي ومنهجه في سننه	**١٧٦ – ١٩٠**
المطلب الأول: التعريف بالامام النسائي	١٧٧
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن النسائي	١٨١
المطلب الثالث: مناهج النسائي في السنن	١٨٥
أولاً: شروطه في كتابه	١٨٥
ثانيا: مناهجه في صناعة الاسانيد وترتيب الأحاديث	١٨٦
ثالثا: مناهجه في الفقه ومتون الحديث	١٨٩
المبحث الرابع: الامام ابن ماجه القزويني ومنهجه في السنن	**١٩١-٢٠٨**
المطلب الأول: تعريف بابن ماجه القزويني	١٩٢
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن ابن ماجه	١٩٧
المطلب الثالث: منهج ابن ماجه في سننه	٢٠٣
أولا: شروطه في الكتاب	٢٠٣

الموضوع | الصفحة

ثانيا: مناهجه في الصناعة الحديثية ٢٠٤
ثالثا: مناهجه في الفقه ومتون الأحاديث ٢٠٧

الفصل الثالث

مناهج كتب الحديث الأخرى

٢٠٩ – ٣٠٤

المبحث الأول: المسانيد ٢١٠ – ٢٤٤
المطلب الثاني: تعريف المسانيد ٢١٠
المطلب الثالث: طريقة ترتيبها ٢١٢
المطلب الرابع: أهم المسانيد ٢١٣
مسند أبي داود الطيالسي ٢١٣
مسند اسحاق بن ابراهيم ابن راهويه ٢١٤
مسند أبي بكر البزار ٢١٥
مسند أبي يعلى الموصلي ٢١٥
مسند ابي بكر الروياني ٢١٦
المطلب الخامس: دراسة عن مسند الامام أحمد ..... ٢١٧ – ٢٢٤

المبحث الثاني: المصنفات ٢٤٥ – ٢٥١
تعريفها ومنهجها العام ٢٤٥
مصنف عبدالرزاق بن همام الصنعاني ٢٤٥
التعريف بالامام عبدالرزاق ٢٤٥
التعريف بكتابه ٢٤٧

الموضوع | الصفحة

طباعة الكتاب ٢٤٩
مصنف ابي بكر بن ابي شيبة ٢٥٠
التعريف بالمؤلف ٢٥٠
التعريف بالكتاب ٢٥٠
طباعة الكتاب ٢٥١

المبحث الثالث: المعاجم ٢٥٢ – ٢٦٠
المطلب الأول: تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها ٢٥٢
المطلب الثاني: أهم المعاجم التي وصلتنا ٢٥٣
معجم شيوخ ابي يعلى الموصلي ٢٥٤
معجم ابن الأعرابي ٢٥٤
المعجم الصغير للطبراني ٢٥٤
المعجم الأوسط للطبراني ٢٥٥
معجم ابي بكر الاسماعيلي ٢٥٦
معجم شيوخ أبي الحسين الصيداوي ٢٥٦
المطلب الثالث: مرادفات لفظ معجم عند المحدثين ٢٥٧

المبحث الرابع: الأجزاء الحديثية ٢٦١ – ٢٦٥
المطلب الأول: تعريفها، وفوائدها، وبيان منهجها ٢٦١
المطلب الثاني: دراسة لبعض الأجزاء الحديثية ٢٦٢
مسند سعد بن ابي وقاص، للدورقي ٢٦٢
مسند بلال بن رباح، للحسن بن الصباح ٢٦٣
فضائل رمضان، لابن ابي الدنيا ٢٦٣

الموضوع	الصفحة
مسند ابراهيم بن أدهم، لابن منده	٢٦٣
ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، للنرسي	٢٦٤
ذكر النار، لعبدالغني المقدسي	٢٦٤
المبحث الخامس: كتب المستدرك على الصحيحين	**٢٦٦ - ٢٩٢**
تمهيد	٢٦٦
المطلب الأول: كتاب الإلزامات للدارقطني	٢٦٧
المطلب الثاني: المستدرك على الصحيحين للحاكم	٢٧٠
المطلب الثالث: الأحاديث المختارة للضياء المقدسي	٢٨٢
المبحث السادس: كتب المستخرجات	**٢٨٩ - ٣٠٤**
المطلب الأول: تعريف الاستخراج، وبيان شرطه	٢٨٩
المطلب الثاني: منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث	٢٩١
المطلب الثالث: فوائد المستخرجات	٢٩٢
المطلب الرابع: أهم كتب المستخرجات	٣٠٠
أولا: المستخرجات على صحيح البخاري	٣٠٢
ثالثا: المستخرجات على صحيح مسلم	٣٠٣
خاتمة الكتاب	٣٠٥
فهرس مراجع ومصادر الكتاب	٣٠٨
فهرس الموضوعات	٣١٤